مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX 8 + 961/71053262 - www.jilrc-magazines.com - politic@jilrc-magazines.com

العام الثاني – العدد 6 : جوان 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

ISSN 2410-3926

التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دوريًا عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دوريا في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين و المهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريسا لحرص المركز على تشجيع الأبحاث و المجهود العلمي ، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادّة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

المشرفة العامة: د. سرور طالبي الم

رئيسة التحرير: د. هادية يحياوي

أسرة التحرير:

أ.د. قادري حسين
أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

أ.د. حاجي دوران
أستاذ العلوم الاجتماعية و الإدارة جامعة أديامان –تركيا-

د.ناجي الهتاش
أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية –جامعة تكريت- العراق

د.عادل زقاغ
أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

د .آمنة بوزينة
جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف-الجزائر

د.عادل زقاغ
جامعة باتنة الجزائر

د.مراد بن سعيد
جامعة باتنة الجزائر

د.ناجي الهتاش
جامعة تكريت- العراق

التدقيق اللغوي:

أ.د حازم ذنون إسماعيل جامعة الموصل –العراق-

قواعد النشر

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:

بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دوليا في الدوريات المحكمة، و التي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد و الموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وأن لا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية ، و أن لا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش،مصادر و ملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث و آخر بإحدى اللغات : العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من و إلى : العربية ،الفرنسية , الانجليزية أو الألمانية .
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات الذكورة أعلاه.

سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 24 ساعة من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي و اتخاذ القرار في غضون 20 يوم من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة : باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12 .
- يرفق الباحث الباعث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

نموذج التهميش:

١. **الكتب باللغة العربية أو الأجنبية:** لقب و اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر،رقم الطبعة.

٢. **النصوص التشريعية :** البلد،نوع النص،مضمون النص،سنة الصدور.

٣. **المجلات و الدوريات:** عنوان المجلة أو الدورية، لقب و اسم الكاتب،عنوان المقالة،عدد المجلة،تاريخ الصدور،صفحة الاقتباس.

٤. **الرسائل الجامعية:** لقب و اسم الطالب،عنوان المذكرة ، درجة المذكرة،مؤسسة تسجيل المذكرة،كلية التخصص،السنة الجامعية،صفحة الاقتباس.

٥. **التقارير الرسمية :** جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير،مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير ، صفحة الاقتباس.

٦. **المراجع الالكترونية:**

يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملا مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع .

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

politic@jilrc-magazines.com

الفهرس

	الصفحة
الافتتاحية	9
قانو ن "الدولة اليهودية" وتأثيره على المشروع السياسي الفلسطيني: العودة، تقرير المصير، إقامة الدولة: أ. هادي الشيب، ا لجامعة العربية الأمريكية – جنين- فلسطين	11
عوامل استقطاب الشباب للتنظيمات المتطرفة من وجهة نظر طلاب جامعة عين شمس: دراسة ميدانية: د. إبراهيم إسماعيل عبده محمد، قسم الدراسات الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة الملك سعود – الرياض	25
الآثار الجيوإستراتيجية لإنفصال جنوب السودان "الحدود و المياه": د. محمد أحمد محمد تورشين أستاذ محاضر بمركز أبحاث و دراسات السلام – جامعة نيالا – السودان	53
تأثير شركات متعدية الجنسية في إختلال بنية العلاقات الإقتصادية الدولية: م .م .سعيد محمد كريم كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة كوية	65
دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية: مشعالي ابراهيم	75
أهمية المناطق الاقتصادية الحدودية في الحد من المعوقات والمشكلات بين الدول المتجاورة: د. حارث قحطان عبدالله، جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية	97
The Limits of Representative Democracy in Algeria BOUDJELAL OMAR. UNIVERSITÉ ALGER 3	109

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2016

الإفتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذي بفضله تتم الصالحات

يصدر العدد السادس من مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية و كلنا أمل أن يجسد باحة علمية إضافية للقارئ يُمْكنه من خلالها أن ينْهل ما يفيده و يُصوب أفكاره و يرتقي بها إلى مرتبة الجودة والفعالية في حقل العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

رئيسة التحرير / الدكتورة هادية يحياوي

قانون "الدولة اليهودية" وتأثيره على المشروع السياسي الفلسطيني: العودة، تقرير المصير، إقامة الدولة

أ. هادي الشيب، الجامعة العربية الأمريكية – جنين- فلسطين

ملخص

يرصد هذا البحث محاولات الكيان الإسرائيلي إعلان إسرائيل دولة للشعب اليهودي، من خلال تصريحات قادتها ، المستوحاة من التاريخ الحديث لتصريحات القادمة الصهاينة تحديداً في القرن التاسع عشر، عبر تصريح أرثر جيمس بلفور صاحب قرار التقسيم(١٨١) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام١٩٤٧م، ووثيقة الاستقلال التي أعلنها ديفيد بن غوريون،أول رئيس وزراء إسرائيلي في الرابع عشر من أيار عام١٩٤٨ م، والغاية هي نزع الهوية العربية عن خريطة فلسطين.

هذه المقالة علاوة على كشفها الأهداف التي عملت عليها مختلف المؤسسات الصهيونية والإسرائيلية في هذا الميدان، تدق النفير لإثارة الحوافز الوطنية الفلسطينية من أجل الدفاع عن المشروع السياسي الفلسطيني، وذلك بالإجابة على إشكالية التداعيات المترتبة على إعلان إسرائيل دولة للشعب اليهودي،متجاوزة الحقوق الفلسطينية المتمثلة بالعودة، وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية.

مقدمة:

طُرح في أروقة الكنيست الإسرائيلي وبكل قوة، مشروع قانون " الدولة اليهودية" أو قانون" القومية اليهودية" للتصويت عليه. جاء هذا الطرح إستكمالاً لخطاب شارون في العقبة يوم٤ حزيران -يونيو٢٠٠٣،الذي طالب فيه بالإعتراف بإسرائيل كدولة يهودية[1]، وفي المقام نفسه أكد الرئيس جورج بوش في خطابه على هذه الفكرة[2]، كما وأكد على إعلان يهودية الدولة رئيس حكومة اسرائيل أيهود أولمرت في مؤتمر أنابولس أمام الوفود العربية، وكرر الرئيس الأمريكي باراك أوباما هذا الاعتراف لإسرائيل عدة مرات في خطاباته، وليس فقط في خطابه أمام منظمة

[1] Israel Ministry Of Foreign Affairs, The Middle East Peace Summit at Aqaba, June 4, 2003,in http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/guide/pages/the%20middle%20east%20peace%20summit%20at%20aqaba%20-%20june%204-%2020.aspx

[2] U.S. State Department,in'http://usinfo.state.gov/arabic/wfsub.htm

الإيباك(لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية) في العام ٢٠٠٨ عشية الإنتخابات الرئاسية، بل أيضا أمام الجمعية العامة للأمم المتحده في أيلول سبتمبر٢٠١[1].

عبر التاريخ ذُكر مصطلح الدولة اليهودية تسع وعشرون مرة ،ففي قرار الأمم المتحده١٨١( ) الذي خلق أكبر المفارقات التاريخية؛ مفارقة العودة الصهيونية المزعوة،مقابل الشتات الفلسطيني،إذ شكل هذا القرار الاسهام بانجاح الأستقلال الإسرائيلي محدثا نكبة وشتات فلسطيني.

تطور المصطلح إلى دولة يهودية وديمقراطية، وذكر فيما بعد بما يعرف بوثيقة الاستقلال التي أعلنها ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي في الرابع عشر من أيار عام ١٩٤٨ التي أرست الأسس التي قام عليها الكيان الإسرائيلي[2]. وتجدر الإشارة إلي تكرار المصطلح في عدة قوانين سنها الكنيست الإسرائيلي على مده العقود السته الماضية ،وهي:" قانون العودة، قانون النكبة، قانون المواطنة، تعديل قانون الأراضي"وشكلت هذه القوانين أساساً للدستور المستقبلي للكيان الإسرائيلي.

وشاخصة الدولة اليهودية تستثمر في الصراع الداخلي بين القوى السياسية في اسرائيل، خاصة بين المؤيدين والمعارضين للنشاط الإستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ يعمد المعارضون الى اشهار سلاح يهودية الدولة في وجه خصومهم، تحت ذريعة أن النشاط الاستيطاني من شأنه تعطيل عملية السلام، ما ينتج عنه سقوط حل الدولتين، وتمهيد الطريق أمام الحل الآخر المعتمد على قيام دولة ثنائية القومية، وما ينطوي عليه من مخاطر على يهودية الدولة.

في ظل هذا الصراع الداخلي ومع بداية إخفاقات التسوية السلمية لقضايا الحل النهائي عام ٢٠٠٨،تقدم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من سبقوه في الإصرار على إعلان يهودية الدولة،مشترطاً على الطرف الفلسطيني الموافقة على هذا الطرح، ليتسنى التقدم في إرساء السلام المنشود.

ارتفعت وتيرة هذا المطلب من قبل بنيامين نتنياهو في أثناء توجّه الطرف الفلسطيني للأمم المتحدة للحصول على اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية ضمن حدود العام ١٩٦٧، واتخذ نوعاً من التحدي. فبتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٦ توجّه نتنياهو بكلمة له أمام أعضاء من الوكالة اليهودية في القدس، وإلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس مطالباً إيّاه بأن يردّد على لسانه جملة لا تتعدى كلمات أربع 'أنا أقبل دولة يهودية'[3]. وما لبث أن جاء الرد على لسان الرئيس الفلسطيني، في الجلسة الافتتاحية للمجلس المركزي الفلسطيني الذي عقد في رام الله بتاريخ ٢٧ تموز (يوليو) ٢٠١

[1]The White House,Office of the Press Secretary,in https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2010/09/23/remarks-president-united-nations-general-assembly

[2]Proclamation of Independence,inhttps://www.knesset.gov.il/docs/eng/megilat_eng.htm

[3]Prime Minister's Office, PM Netanyahu's Address to the Jewish Agency Board of Governors, 28/06/2011, http://www.pmo.gov.il/English/MediaCenter/Speeches/Pages/speechsochnut180213.aspx

تضمّنت جملة قصيرة لم تتجاوز هي الأخرى كلمات أربع، تعبّر عن الرفض المطلق للاعتراف بالدولة اليهودية، أو يهودية الدولة 'لن نقبل بها مطلقاً..."

ومن هذا المنطلق تأتي اشكاليتنا كالأتي:

ما هي التداعيات المترتبة على إعلانالكيان الإسرائيلي كدولة يهودية على المشروع السياسي الفلسطيني المتمثل بحق العودة، تقرير المصير، إقامة الدولة الفلسطينية؟

ولمعالجة الإشكالية نتطرق إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: تطور مصطلح الدولة اليهودية عبر التاريخ الحديث.
- المحور الثاني: مصطلح الدولة اليهودية في الوثائق الدولية الرسمية والغير رسمية.
- المحور الثالث: المشروع السياسي الفلسطيني في ظل إعلان الكيان الإسرائيلي دولة يهودية.

المحور الأول- تطور مصطلح الدولة اليهودية عبر التاريخ الحديث.

اولاً- الدولة اليهودية بالفكر الأوروبي المسيحي:

المناداة بدولة لليهود في فلسطين لم تكن أساسا فكرة يهودية خالصة، وإنما استعمارية طرحها المستعمرون الغربيون على اليهود؛ بهدف توطينهم في فلسطين قبل قيام الحركة الصهيونية اليهودية بأكثر من مائتي وست وسبعين سنة. ففي مؤلفه عام 1621م بعنوان: "The World's restoration. or, the calling of the Hives…" (وهو أول كتاب معروف في بريطانيا يدعو لاستعادة إمبراطورية الأمة اليهودية في فلسطين) طالب السير هنري فنش Henry(Finch 1558-1625) المستشار القانوني لملك انجلترا بضرورة توطين اليهود في فلسطين تحت الحماية البريطانية[1].

وفي عام 1649م قدمت مجموعة من البوريتانيين عريضة إلى الحكومة البريطانية مضمونها إنشاء كيان لليهود في فلسطين[2]. تكمن أهمية هذه العريضة بأنها تعتبر تحولاً واضحاً في النظرة المسيحية البروتستنتية إلى فلسطين والقدس، من كونها الأرض المقدسة(أرض السيد المسيح)، التي قامت الحروب الصليبية من أجلها، إلى جعلها وطناً لليهود من ناحية،انطلاقا من فكرة عودة السيد المسيح لا تتم إلا بعودة اليهود إلى فلسطين من ناحية أخرى ، دون أن ينسحب ذلك الإيمان على الكنيسة الكاثوليكية.

[1]Robert O. Smith,"More Desired Than Our Owne Salvation:"The Roots of American Christian Affinity for the State of Israel,Oxford: Oxford UniversityPress,2013,p.p 83-84.

[2] ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية في إنجلترا والصهيونية العنصرية، مج ٢، بيروت: ١٩٧٧، ص ٢٨.

في ظل ازدياد تنافس دول الاستعمار الأوروبي على المشرق العربي منذ الاكتشافات الجغرافية حتى سقوط الدولة العثمانية،اكتسبت فكرة خلق وطن قومي يهودي في فلسطين بالنسبة إلى القوى الاستعمارية الغربية المتنافسة فيما بينها قيمة إضافية. لقد ازداد عدد المشاريع الاستعمارية المعروضة على اليهود لتهجيرهم إلى فلسطين وإقامة وطن قومي أو دولة يهودية لهم فيها في الفترة الزمنية الواقعة بين (1790- 1939) ليصل أكثر من ثلاثين مشروعاً، علماً أن هذه المشاريع لم تقتصر فقط على فلسطين[1].

يعد الزعيم الفرنسي نابليون بونابرت،أول رجل دولة اقترح إقامة دولة يهودية في فلسطين،وذلك لمصالح فرنسا الطامحة في الهيمنة آنذاك بعد احتلالها كافة أوروبا،ووصول جيوشها مشارق موسكو.كما واحتلت مصر وصولاً إلى عكا، وشرقا ً إلى بلاد فارس ،وشمالا إلى اسطنبول؛ لذلك أرادت فرنسا استخدام اليهود لخدمة أهدافها الاستعمارية.نابليون استحضر الماضي لتبرير المستقبل وأطلق الشرارة الأولى للكتاب والمفكرين والمستعمرين لتناول هذه الفكرة،ففي ربيع١٧٩٩ م أصدر نابليون بياناً، في أثناء حملته على بلاد الشام طلب فيه من يهود إفريقيا وآسيا أن يقاتلوا تحت لوائه ومساعدتهم على إعادة إنشاء مملكة أورشليم،وإعادة بناء الهيكل، وتأسيس دولة لهم تحت الحماية الفرنسية[2]،ودعاهم إلى إحياء كيانهم السياسي "كشعب بين الشعوب". ولم يكن لنداء نابليون أي أثر مباشر بسبب فشله دخول عكا وانتهاء حملته،لكن نداءه كان قد نجح نظرياً في إرساء القواعد الرئيسية للمشاريع الصهيونية القادمة، وضرورة التحالف مع الدول الأوروبية الاستعمارية لتكون جزء منها. ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت الأفكار الصهيونية قد ترسخت في فرنسا ووجدت فكرة البعث اليهودي منطلقاً لها في القرنين السابع عشر والثامن عشر من خلال التعاليم الدينية[3] .

في العام١٨٣٠م تولى اللورد بالمرستون (Palmerston) وزارة الخارجية البريطانية، متزامنا مع ضعف الإمبراطورية العثمانية، حاول بالمرستون ان تبقى الدولة العثمانية سليمة وحية،بينما كانت روسيا وفرنسا تعملان على موتها؛ أملاً منهما في الحصول على نصيب من تركة الإمبراطورية. لذا كان بالمرستون يبحث عن من يحمي مصالح بريطانيا في الشرق العربي، فوجد ضالته في اليهود، وذلك بتأسيس كيان لهم في المستقبل. وقد بحث بالمرستون الموضوع مع اللورد شافتسبري (Shafitesbury) إلا أن الأخير أفصح عن مشروع كان قد أعده منذ زمن واطلع عليه بالمرستون ،وهو الاستيطان اليهودي في فلسطين وتكثيفه. ورغم عدم نجاح هذا المشروع إلا أن شافتسبري لم يعرف اليأس.

[1] من المشاريع الاستعمارية الأوروبية الغربية التي اقترحت على اليهود لإقامة وطن قومي يهودي خارج فلسطين هي (في أوكرانيا، ١٧٩٠) (في القوقاز ١٨٤٥) (في الأرجنتين ١٨٩١) (في شبه الجزيرة العربية ١٨٩٦) (في قبرص١٨٩٧- ١٩٠٠) (في أوغندا وشبه جزيرة سيناء ١٩٠٣) (في كندا وصحراء نفادا والبرازيل وليبيا والصحراء الغربية وموزنبيق والعراق ١٩٠٧ – ١٩١٠) (في أنجولا ١٩٣١) (في الإكوادور ١٩٣٥)، (في الصومال، تنجانيقا وكينيا ١٩٣٨)، (والمشروع الأخير كان عام ١٩٣٩ في جمهورية الدومينيك) بخصوص هذه المشاريع ينظر إلياس أبو خليل "أرض فلسطين في منظومة الفكر السياسي الصهيوني " في المجلة الأسبوعية "الصخرة" الصادرة عن حركة فتح عدد ١٤٩، السنة الثالثة في ١٩٨٧/٧/٧م، ص١٤.

[2] Blom. Hans,John Christian Laursen,Luisa Simonutti,Monarchisms in the Age of Enlightenment: Liberty, Patriotism, and the Common Good,Toronto:University of Toronto Press,2007,p.p163-164.

[3] د.نعمان عطف عمرو،الدور الاوروبي في تنمية الوعي الانعزالي اليهودي- ما بين ١٨٥١-١٩١٧،الخليل:جامعة القدس المفتوحة، (٢٠١١)، ص٨.

وهو صاحب الجملة المأثورة عن فلسطين " فلسطين أرض بلا شعب إلى شعب بلا أرض أي اليهود ".وقد تبنى الصهاينة فيما بعد هذه الجملة وأصبحت من أهم الشعارات الصهيونية " أرض بلا شعب لشعب بلا أرض [1]".

كان بالمرستون في مقدمة الساسة الإنجليز الذين سعوا في إنشاء دولة يهودية قبل أن تولد عام١٨٩٧م.إلا أن عدداً قليلاً من اليهود استجابوا لنداء بالمرستون بالنسبة لمشروع "العودة "، وأغلب اليهود في بريطانيا كانوا ذوي اهتمام بتحريرهم السياسي والمدني في بريطانيا أكثر من اهتمامهم بالاستيطان في فلسطين. وبالرغم من عدم رغبة اليهود في الهجرة إلى فلسطين رغم نصيحة تشافتسبري لبالمرستون بعدما لانجرار وراء هذه الأفكار أي الهجرة إلى فلسطين إلا أن بالمرستون استمر في مشروع هب تشجيع اليهود على الهجرة لفلسطين ،بعث برسالة للسفير البريطاني في اسطنبول طلب منه التكلم مع الباب العالي كي يسمح لليهود " بالعودة لفلسطين"[2].

وفي عام١٨٨م تبنّى الأسقف الإنغليكاني في فيَنّا وليم هشلر النظرية التي تقول "إن المشروع الصهيوني هو مشروع إلهي، وإن العمل على تحقيقه يستجيب للتعاليم التوراتية"، وألف هشلر كتابا عام١٨٨م بعنوان "عودة اليهود إلى فلسطين حسب النبوءات[3]."

وفي عام١٨٨ أسس بلايستون في شيكاغو منظمة "البعثة العبرية نيابة عن إسرائيل" لحض اليهود على الهجرة إلى فلسطين، ولا تزال هذه البعثة قائمة باسم الزمالة الأميركية المسيحية[4].

ثانيا- الدولة اليهودية بالفكري الصهيوني اليهودي:

نظر المؤسسون والقادة الصهاينة إلى دولتهم على أنها دولة يهوديه منذ بداية تكوين الحركة الصهوينيه اليهودية التي تبلورت لجملة من العوامل: الاستجابة والالتقاء مع مصالح وظروف دولية أرادت تأسيس قاعدة أوروبية في المشرق العربي تشكل رأس جسر موالي وتلبي أفكار الصهوينية المسيحية، وفي نفس الوقت تسهم في التخلص من المشكلة اليهودية، وكردة فعل على اللاسامية (العداء ضد اليهود واضطهادهم). كما كانت أيضا كردة فعل على إشكالية الإندماج والإنصهار التي ظهرت في أوروبا الغربية بسبب التطورات المتعلقة بالتنوير وسيادة العقل وظهور الدولة القومية التي رفعت شعار المساواة والمواطنة وحلت مكان الانتماء الديني[5].

---

[1] Spector.Stephen ،Evangelicals and Israel: The Story of American Christian Zionism،Oxford: Oxford University Press,2009,p18.

Hyamson, Albert, The British Consulate in Jerusalem. London : The Jewish Historical Society of England .1939-1941.2Vols.

[٢] محمد عز ةدروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها،بيروت 1959 م،ص١٦-١٧.

[3] Brog.David, Standing with Israel,Florida: Charisma House,2006,p.p 94-95.

[4] Rosenthal .Gilbert S.,A Jubilee for All Time: The Copernican Revolution in Jewish-Christian Relations, Oregon:Pickwick Publications,2014,p118.

[٥] صالح عبد الجواد، الصهيونة، دائرة العلوم السياسية – جامعة بيرزيت، (٢٠١٠)، ص ٧-٨.

وقد جسد تلك النظرة المسرحي والمحامي والإعلامي ثيودير هرتزل الأب الروحي للحركة الصهيونية من خلال كتابه " الدولة اليهودية" المؤلف بالعام١٨٩٦ الذي وضع فيه جل أفكار منظرين الحركة الصهوينيه من موشيه هيش إلى ليوبنسكر. والذي اشتمل على أسس الوطن المنوي إقامته؛(الدستور، العلم، اللغة، النظام السياسي، الشعب، ...) وقد ترجم تلك الأفكار من خلال الدعوة لعقد أول كونغرس صهيوني في العام١٨٩٧ عقد في مدينة بازل السويسرية. وكان الهدف من المؤتمر " وضع حجر الأساس للبيت الذي سيسكنه الشعب اليهودي في المستقبل" وقد تمخض عن المؤتمر " إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام(الدولي)"[1]

وتتجسد نظرة مؤسسي الصهيونيه لدولتهم على أنها دولة يهودية من خلال يوميات هرتزل الذي عبر عن ذلك بعد انتهاء المؤتمر " لو شئت اختصار برنامج بازل بكلمة واحدة لكانت، في بازل أنشأت الدولة اليهودية"[2].

صحيح بأن هذا المؤتمر لم يأتي بجديد من ناحية الحصول على براءة دولية في إنشاء وطن (دولة) قومي للشعب اليهودي في فلسطين، ولكن كان له نجاحات أهمها تثبيت مبدأ التفاوض مع المنظمة الصهونية العالمية والدول الإستعمارية ، والتي استثمرها حاييم وايزمن في استصدار وثيقة إعلان بلفور، الذي لم تعرف المنظمات الدولية والمعاهدات في العصر الحديث نص مبهم العبارات، وغامض الدلالات مثل هذا النص.

المحور الثاني: مصطلح الدولة اليهودية في الوثائق الدولية الرسمية والغير رسمية.

أولاً-اعلان بلفور والدولة اليهودية.

توالت نجاحات المنظمة الصهيونية العالمية (wzo) التي كان يترأسها حاييم وايزمن في الحصول على البراءة الدولية في سبيل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وكان ذلك النجاح عبر تصريح وزير الخارجية البريطاني اللورد " أرثر جيمس بلفور" إلى اللورد اليهودي البريطاني " ليونيل والتر روتشيلد" في تاريخ١٩١٧١٢.[3]" ،"إنحكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية،على أن يفهم جليا أنهل نيؤتب عمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيونى علما بهذا التصريح. المخلص آرثربلفور[4]

[1] Freedman.Robert,Contemporary Israel ,Philadelphia: Westview Press,2009,p. xvii

[2] Gevirtz,gila,Jewish History The Big Picture,Springfield: Behrman House Publishers, p.172.

[٣] عثمان عثمان، عبد الستار قاسم، واخرون، دراسات فلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ، (٢٠٠٩). ص٥٦.

[4] Tucker.Spencer C. ,Priscilla Roberts, Encyclopedia of the Arab-Israeli Conflict, The: A Political, Social, and Military History, California: ABC-CLIO; 2008p.p 190-191.

وبقراءة تحليلية لهذا الإعلان، نجد بريطانيا وعدت بوطن قومي لليهودي في فلسطين وليس بدولة، رغم علمها المسبق أن الدولة اليهودية ستقام وليس الوطن القومي، فالفرق واضح من الناحية القانونية بين وطن ودولة، ففي الوطن يحق لليهود الإقامة في فلسطين دون امتلاك السلطة والسيادة، أما الدولة فهي تعني أرض وشعب وسيادة كاملة غير منقوصة.

يمكن الإستدلال مما سبق على أن بريطانيا كانت تعني إنشاء دولة قومية يهودية وليس وطنا، من خلال تحليل الشق الثاني من الوعد الذي يتضمن تحفظا وشرطا على الوعد[1] حيث يكشف هذا الشرط عن عدم الإضرار بتلك الحقوق لليهود في البلاد الأخرى، على أن الهدف كان غنشاء دولة وليس وطنا قوميا. وذلك لأن إنشاء دولة يهودية في فلسطين سيؤثر بدون أدنى شك في الحقوق والوضع السياسي لهم في البلاد الأخرى، أما انتقالهم بهدف السكن فقط في فلسطين، فهذا لا يتطلب التأكيد والإشتراط والإحتياط لأن السكن في بلد آخر لا ولن يغير من أحوال اليهود - أو غيرهم- في البلاد الأخرى كما هو الحال بالنسبة للحقوق السياسية للانجليزي- أو غيره- الذي يسكن- بلد غير بلده كأمريكا أو سويسرا أو غيرهما.

ثانياً- الدولة اليهودية في تقرير لجنة بيل الملكية (Royal peel Commission). مشروع تقسيم فلسطين ١٩٣٧.

في أعقاب انفجار الثورة الفلسطينية الكبرى، واستمرار الإضراب العام، شهدت العلاقات السياسية الصهيونية – البريطانية - تطورات في غاية الأهمية لمواجهة وقمع الثورة ، فكاد التعاون بين الطرفين يأخذ طابع التكامل على الصعيدين العسكري والسياسي، فقد قررت بريطانيا تشكيل لجنة بيل الملكية كوسيلة لوقف الإضراب، واجهاض الثورة بالوسائل السلمية، وذلك بعد أن فشلت جميع محاولاتها للقضاء على الثورة. وفي٧ تموز١٩٣٧ أوصت بإنهاء الإنتداب البريطاني القائم كخطوة أولى تمهيدا لتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق عربية تضم، شرق الأردن ومنطقة لليهود تقام فيها دولة يهودية، أما المنطقة الثالثة تبقى تحت الإنتداب البريطاني[2]، وبذلك تكون بريطانيا لأول مرة اقترحت التقسيم كحل للمشكلة الفلسطينية.

رفضت اللجنة العربية العليا المشروع جملة وتفصيلاً، أما القيادة الصهيونية وبالرغم من ارتياحها إلى مبدأ التقسيم الذي يؤدي إلى قيام الدولة اليهودية، فقد حددت موقفها من القرار بضرورة تحقيق السيادة اليهودية، أو إقامة دولة يهودية في فلسطين، لأنه العنصر الجوهري في الفكر الأيدلوجي الصهيوني، لذلك كان من البديهي أن ترحب القيادة الصهيونية بالفرصة المواتية لتحقيقه، حتى ولو في جزء من أرض الميعاد حسب العقلية الصهيونية لأنه سيكون بمثابة خطوة أولى نحو تحويل فلسطين كلها إلى دولة يهودية[3].

[1] ترجمة الوعد تعتمد على نص " تقرير اللجنة الملكية لفلسطين" المطبوع بالعربية في تموز ١٩٣٧، النص موجود في جورج انطونيوس،م،س، ص ٣٧٤

[2] ناجي علوش ، المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧-١٩٤٨، عكا، مكتبة الأسوار، ص١٤١.

[3] اسامة محمد ابو نحل، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات – فلسطين .العدد ٢٣،(2011)،ص ٣٠٢.

شعرت بريطانيا برفض الفلسطينيون لسيادتهم وغرس اليهود في أرضهم، وبعد حالة الغليان خاصة فيما جرى في الثورة الفلسطينية الكبرى١٩٣٦-١٩٣٩ عمدت بريطانيا القضاء على تلك الثورة من خلال لجان شكلتها حكومتها من أجل ايجاد حل نهائي للمسألة الفلسطينية، وذلك بتقسيم فلسطين التاريخية إحداهما عربية والأخرى يهودية.

بريطانيا صاحبة الدبلوماسية الإستعمارية، كانت تعي كل حرف صاغته في تقاريرها، فعندما أوصت بدولة عربية لم تكن تعني دولة فلسطينية في المقام الأول، بل عنت من وراء ذلك إنه بإمكان أي زعيم عربي ليس من أصل فلسطيني أن يرأس تلك الدولة المقترحة،وكما وصفت الدولة الخاصة باليهود بالدولة اليهودية لم يكن من فراغ، فأرادت من ذلك تأكيد الإلتزام بهذا التوصيف، فهي لم تقترح مسمى دولة اسرائيل بدلاً من مسمى الدولة اليهودية، وذلك لتنفيذ رغبة المنظمة الصهيونيه العالمية بالمسمى التي تريده، حتى إذا لم تتمكن تلك المنظمة من إطلاق هذه التسمية لصعوبة الوضع السياسي والعسكري، تحتفظ بحقها فيما بعد بالإدعاء بيهودية الدولة المقترحة[1].

ثالثاً: الدولة اليهودية في قرار التقسيم الدولي(١٨١).

في ظل التوافق بين الإدارة الامريكيه خاصة فترة حكم الرئيس هاري ترومان، والمنظمة الصهيونية العالمية، أيد بشدة القرار البريطاني برفع القضية الفلسطينية، لهيئة الامم المتحده، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

فقد قررت بريطانيا إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، التي تخضع فيها الدول الصغرى لنفوذ الولايات المتحدة، ففي ظل انعقاد الجلسة الأولى بناء على طلب بريطاني، تقرر تأليف لجنة دولية لتقصي الحقائق في القضية الفلسطينية(يونسكوب).

توصلت اللجنة إلى مشروعين، يقضي الأول بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية على أن تخضعا لوصاية الأمم المتحدة ،وهو مشروع الأغلبية، أما المشروع الثاني مشروع الأقلية يقضي إلى إعلان استقلال فلسطين وإقامة إتحادية فدرالية مؤلفة من دولة عربية ودولة يهودية تكون القدس عاصمة لها.

إستناداً إلى مشروع الأكثرية أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في١٩٤٧/١١/٢٩ قرار التقسيم الشهير رقم (١٨١) بأغلبية ثلثي الأعضاء المطلوبة للحصول عليه، حيث صوتت لصالحه٣٣ دولة من أصل٥٦ دولة عدد أعضاء الجمعية العامة في الأمم المتحدة آنذاك، وامتنع عن التصويت١٠ دول من بينهم بريطانيا.

إن أهم ما نص عليه القرار تجزئة فلسطين إلى ستة أجزاء رئيسية، خصص ثلاثة منها للدولة اليهودية(٥٦% من المساحة كلها) والثلاثة الأخرى للدولة العربية(٤٣.٣%) بما في ذلك جيب يافا المحاط من جميع الجهات بأراضي

[1] مصدر سبق ذكره، ص(٣٠٥-٣٠٦).

الدولة اليهودية، وحدد القرار حدود كل دولة ونص على أن تتم وحدة إقتصادية بين الدولتين، أما مدينة القدس وما حولها، بما في ذلك بيت لحم(٦ .٥%) فتخضع لإدارة دولية خاصة تحت إشراف الأمم المتحدة[1] .

يعتبر هذا القرار من أخطر القرارات التي اتخذت بحق فلسطين؛ لأنها حملت صفة قانونية ملزمة من الأمم المتحدة لتطبيقه على أرض الواقع، إذ حررت الأمم المتحدة شهادة ميلاد غير شرعية لمولود غير شرعي في فلسطين.

والملفت للنظر في هذا القرار ترحيب القاده الصهاينه به، رغم عدم قناعتهم بحجم الدولة المقترحة، إلا أنه كان مصدر فرحتهم لأن الدولة اليهودية سترى النور وفق القانون الدولي، ولم تعد الحاجة لإقتصار إدعاءتهم على الحقوق الدينية والتاريخية ،علاوة على ذلك إن قرار التقسيم كان ذا صبغة قانونية أقوى من إعلان آرثر جيمس بلفور؛ فقرار التقسيم ينص على إقامة دولة يهودية، بينما تصريح بلفور نص على إقامة وطن قومي يهودي فقط.

المحور الثالث: المشروع السياسي الفلسطيني في ظل إعلان الكيان الإسرائيلي دولة يهودية.

بتصاعد وتيرة اصرار الحكومة الإسرائيلية الرابعه برئاسة بنيامين نتينياهو على تمرير مشروع قانون" الدولة القومية اليهودية" ثمة العديد من التداعيات على المشروع السياسي الفلسطيني؛ أولها إغلاق الباب أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم من خلال عملية التطهير العرقي في عام١٩٤٨ [2]،ويظهر ذلك من خلال محاولة القادة الإسرائليين إنتزاع موقف من الجانب الفلسطيني.حيث قام الكنيست الإسرائيلي باصدار قرار بتاريخ٦ ٢٠١٧/٣/١ بضرورة تعميق فكرة يهودية الدولة، وتعميمها على دول العالم.حيث «اكتشفت» إسرائيل فجأة أن تعميم هذا المصطلح هو الشعار الأنجع لإنهاء حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم (ستة ملايين لاجئ فلسطيني)، وإزاحة الأساس القانوني لهذا الحق والحلم والأمل من أجندة الأمم المتحدة بدايةً لشطب الحقوق الفلسطينية، وهذا الأساس هو القرار١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في١ ١٩٤٨/١٢، والداعي إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين في أقرب فرصة ممكنة، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم جراء اللجوء القسري[3].

أما محاولة انتزاع الاعتراف بيهودية الدولة من الجانب الفلسطيني، كانت المحاولات الأولى لها في مؤتمر أنابوليس الذي عقد في أواخر تشرين الثاني-نوفمبر٢٠٠٧ ، ففي كلمة رئيس الحكومة أنذاك إيهود أولمرت أشار بصورة عابرة إلى دولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية... وهي الوطن القومي للشعب اليهودي([4])، ومنذ ذلك الوقت تمترس

[1] un partition resolution 181.29-11-1947,in. . General Assembly of the United Nationl .
http://www.un.org/en/ga/70/resolutions.shtml

[2] سياسة محدده جيداً لدى مجموعة معينة من الإشخاص تهدف الى إزالة منهجية لمجموعة أخرى عن ارض معينة، على اساس ديني، أوعرقي، أو قومي . وتضمن هذه السياسة العنف، وغالباً ما تكون مرتبطه بعمليات عسكرية ويتم تنفيذها بكل الوسائل الممكنة، من التمييز الى الإبادة وتنطوي على انتهاك لحقوق الانسان والقانون الدولي. لمزيد من الإطلاع انظر:" التطهير العرقي في فلسطين، (٢٠٠٧) ايلان بابيه، ط ١، ترجمة احمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

[3] united nations general assembly resolution 194,in.
http://www.unrwa.org/content/resolution-194

[4] Washingtonpost"Olmert Addresses the Annapolis Mideast Conference.CQ Transcripts

القادة الإسرائيليون المتعاقبون بطرح هذا الشرط على الجانب الفلسطيني للجلوس على طاولة المفاوضات، ففي أثناء إلقاء رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو خطابة بجامعة بار-ايلان٢٠٠٩١٤ قائلا "إن أصل النزاع مع الفلسطينيين كان ومازال، رفض الاعتراف بحق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به في وطنه التاريخي"[1] والجدير بالذكر بأن الجانب الفلسطيني رفض الإذعان لهذا الشرط ويظهر ذلك من خلال تصريح الرئيس محمود عباس في إسرائيل العديد من المسلمين والمسيحيين و لا يمكن لنا أن نعترف بيهودية دولة لا تعترف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين".[2]

من أكثر التداعيات خطورة على المشروع السياسي الفلسطيني، بأنها تعطي الكيان الإسرائيلي ترخيصا وحقا في طرد وتهجير المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل أو تعتبرهم غرباء[3] يحملون تراخيص إقامة يمكن إلغاؤها في أي وقت، الأمر الذي تسعى إليه إسرائيل منذ زمن، فعملية الانسحاب من غزة عام٢٠٠ وبناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية يأتي في سياق الحفاظ على يهودية الدولة.

وبهذا تنقلب الآية رأساً على عقب، بحيث يصبح المستوطنون أصحاب الحق الشرعي في فلسطين، بينما يصبح الفلسطينيون هم المغتصبون، إذ لا معنى للاعتراف بدولة" الشعب اليهودي" إن لم ينطو هذا الاعتراف على مثل تلك المعادلة.[4]وبهذا الانقلاب تحصل الحركة الصهيونية على شرعية إعلان ذاتها حركة تحرر وطني،كما وحققت عودة تاريخية إلى وطنهم، مما يعني ذلك اعتبار نضال الفلسطينيين منذ مطلع القرن الفائت وحتى يومنا هذا لاغيا ولا نتيجة له وأنه مكانوا مجرد إرهابيين حاربوا اليهود لأخذ حق هو من حقوق الآخرين، وبالتالي يصبح اليهود هم سكان فلسطين الأصلين والعرب هم الدخلاء الذين كانوا يغتصبون حقهم.

كما يكشف هذا القانون ، النوايا الحقيقية تجاه كافة الاستحقاقات المترتبة والمتراكمة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها استحقاق إقامة الدولة العربية وفق قرار التقسيم، فيزعمون من جهة ، أن مثل هذه الدولة لن يحصل عليها الفلسطينيون إلا عبر المفاوضات والتسوية، بينما هم يعطلون ويفشلون المفاوضات التي تراوح مكانها منذ نحو عشرين عاما، عبر سلسلة من الإجراءات الهادفة في نفس الوقت لتهويد فلسطين؛ ويظهر ذلك من خلال تكريس المزيد من حقائق الأمر الواقعبالاستيطان في كل أنحاء الجسم الفلسطيني.

Tuesday, November 27, 2007; 12:34 PM,in

http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/11/27/AR2007112701133.html

[1] haaretz"Full Text of Netanyahu's Foreign Policy Speech at Bar Ilan

٢٠٠٩-١١-١٤,in

http://www.haaretz.com/news/full-text-of-netanyahu-s-foreign-policy-speech-at-bar-ilan-1.277922

[٢] بيسلت." حماس ترحب برفض السلطة الفلسطينية الإعتراف بيهودية " اسرائيل"،٢٦-ابريل-٢٠١٤. http://pelest.com/news/view/id/2863

[٣] سري نسيبة(الاعتراف بدين اسرائيل الرسمي وهو اليهودية بدلا من الاعتراف بإسرائيل " دولة يهودية" مقالات ص ١٨، جريدة القدس، ٢٥-٩-٢٠١١.

http://www.sari.alquds.edu/doc/jews-state.pdf

[٤] انيس فوزي قاسم، "لماذا الإصرار على الإعتراف بإسرائيل دولة يهودية؟"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ٨٦، مجلد ٢٢،(2011)، ص ٧٠.

http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/10963.pdf

من جهة ذكرت دراسة أعدتها وزارة الخارجية الأمريكية، وقدمت إلى إحدى لجان الكونجكرس في ٢٠ اذار ١٩٩٣ " أن هنالك اكثر من ٢٠ ألف إسرائيلي يقيمون في الأراضي المحتلة (بما في ذلك الجولان والقدس الشرقية)، ويشكلون قرابة ١٣% من اجمالي السكان في هذه الأرضي.

ويعيش زهاء ٩٠ الفا من هؤلاء في ١٥ مستوطنة في الضفة الغربية " والتي يخضع نصف مساحة أراضيها لسيطرة السلطات الاسرائلية.

وتضيف الدراسة : " أما في القدس الشرقية وفي الضواحي العربية المحيطة بالمدينة فيعيش نحو ١٢ الف إسرائيلي في حوالي ١٢ حيا".

كما كتبت صحيفة " يديعوت احرنوت" وهي من أكثر الصحف الإسرائلية توزيعاً، قولا " منذ سنوات السبعينيات، لم تشهد الأرضي المحتلة مثل هذا التصاعد السريع في عمليات البناء فكل ما فعل " أرييل شارون" وزير الإسكان في ذلك الوقت، هو إقامة مستوطنات جديدة وتطوير المستوطنات القائمة وشق الطرق وإعداد أراض جديد للبناء".

والواقع أن الحفاظ على المستوطنات اليهودية داخل الأراضي المحتلة بحماية الجيش الإسرائيلي، فضلا عن تسليح المستوطنين، يجعل حصول الفلسطينيين على "حكم ذاتي" حقيقي ضربا من الخيال فتوسيع الاستيطان يخل بقواعد السيادة الفلسطينية، والذي يعتبر من العناصر المهمة للدولة، كما يجعل إرساء السلام أمرا مستحيلا مع استمرار الإحتلال.

الملفت للانتباه تركز الجانب الأكبر من النشاط الاستيطاني في مدينة القدس، ولا يخفي قادة إسرائيل أن الهدف من ذلك هو التأكيد على أنه لا رجعة في قرار إسرائيل بضم القدس بأكملها، وذلك بالرغم من إدانةالأمم المتحدة هذا القرار بالإجماع[1].

تجدر الإشارة في هذا السياق، إن وجود هذه المستوطنات يشكل انتهاكاً صارخا لأحكام القانون الدولي، ولاسيما أحكام اتفاقية جنيف الرابعة عام١٩٤٩ ، التي تنص على أنه" لا يجوز لسلطة الاحتلال نقل جزء من سكانها المدنين الأصليينإلى الأراضي التي احتلتها"[2]

[1] روجية غارودي الاساطير المؤسسة للسياسات الاسرائيليةط، ٤، دار الشروق،(٢٠٠٠)،ص٢٤٨،ص٢٤٩.

[2] Emblem: relevant articles of the 1949 Geneva Conventions and their Additional Protocols. International Committee of the Red Cross (ICRC),in
https://www.icrc.org/eng/resources/documents/misc/emblem-ihl-011108.htm#a1

ومن الإجراءات الهادفة لمنع تحقيق حلم الدولة الفلسطينية، مصادرة الأراضي الفلسطينية حتى أصبحت نسبة الأراضي التي يمكن للفلسطينين استخدامها ١٠%، بالإضافة إلى عدم السماح بعودة الفلسطينيين الذي هاجروا قسرا إثر حرب١٩٦٧ وقد بلغ عددهم ٦٠٠ ألف فلسطيني. كما فرضت إسرائيل قوانين مشدده على البناء العربي خاصة في مدينة القدس؛ بهدف المحافظة على النسبة المئوية للسكان الفلسطينين بمعدل٢٦% فقط[1] .

وأخيراً إن خطر إعلان يهودية الدولة، يعني اعطاء الكيان الإسرائيلي الحق في البحث عن أمن هذه الدولة وفق منطق " دولة آمنة لليهود" مما يعني رفض العودة إلى حدود عام١٩٦٧ ، باعتبارها حدودا غير آمنة، وهو الأمر المرجح ، خاصة في ظل موافقة المفاوض الفلسطيني على مبدأ تبادل الأراضي مقابل السلام.

الخاتمة والتوصيات:

يمكننا القول إن مصطلح الدولة اليهودية ليس وليد اللحظة، وإنما هو قديم وجد أساسا في تصريحات المركزية الأوروبية، والمؤتمرات الصهيونية المتعاقبة منذ العام١٨٩٧م،ولا يخفى أن طرح قادة إسرائيل فكرة إحياء يهودية الدولة في الأعوام الأخيرة منذ العام١٩٩٠ ، كان الهدف منه استغلال ظروف دولية عدة منها؛ تواجد إدارة أمريكية يتزعمها المسيحيون الصهاينة، وغزو الولايات المتحدة الأمريكية أفغانستان واحتلال العراق، والانقسام على الساحة الفلسطينية والتطرف الإسرائيلي .

أعيد طرح مصطلح الدولة اليهودية عام٢٠٠٠ في مؤتمر أنابوليس للسلام كشرط للدخول في المفاوضات،ثم كشرط لتوقيع أي معاهدة سلام مع الفلسطينيين.وهذا يعني ضياع حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والسماح بعودة اليهود من كل الدول،وضياع الحق التاريخي للفلسطينيين الذين ظلوا مقيمين في فلسطين تحت الحكم الإسرائيلي ،والإقرار بصحة الأطروحة الصهيونية أن هناك شعب يهودي هو صاحب الحق التاريخي في فلسطين؛ ليصبح المستوطنون هم أصحاب الحق الشرعي،وتنهي إسرائيل الصراع دون أن تدفع الثمن للفلسطينيين.

طرح فكرة يهودية الدولة جعل حق اليهود في فلسطين موضع نقاش وتفاوض،ويدعو الفلسطينيين إلى التدخل في طبيعة الدولة اليهودية وشكلها،وان شرعيتها لا تكون إلا عبر الفلسطينيين.

لذا يجب أن تعمل السلطة الفلسطينية جاهدة العودة للمطالبة بتطبيق قرار التقسيم رقم(١٨١) لدفع إسرائيل إلى الوراء، وليس المطالبة بحدود عام١٩٦٧ .والعمل على إعطاء القانون الدولي دورة ليكون هو الحكم وليس طاولة المفاوضات، للحيلولة دون إعلان إسرائيل " دولة يهودية."

[1] تيسير جباره، احمد رأفت واخرون، تاريخ القدس، مقرر تاسيسي. رقم المقرر ١٠٤.، جامعة القدس المفتوحة،(٢٠٠٩)، ص٢٢.ص ٣٢٠.

واستغلال وسائل الإعلام المحلي العالمي ووسائل التواصل الاجتماعي لتوضيح معنى يهودية الدولة وخطرها.والعمل على التصدي للفكرة عبر الضغط لمنع الموافقة عليها ، وعقد حلقات نقاش لاظهار مخاطرها وتداعياتها، ليس فقط على المشروع السياسي الفلسطيني، وانما لجهة الهيمنة الإسرائيلية واليهودية على العالمين العربي والإسلامي.

وفي هذا السياق إن للجاليات العربية في العالم دور مهم ، وخاصة في أمريكا من خلال التواصل مع الإدارة الأمريكية، و التأثير على مؤسسات صنع القرار، وخاصة الكونجرس ولا ننسى دور الجماعات الموالية والمناصرة للفلسطينيين(جماعة ناطوري كارتا)، ورجال الدين،لتوضيح خطورة طرح الدولة اليهودية على الفلسطينيين والعالم.

للسلطة الفلسطينية دور مركزي في ظل هذه الطروحات،بأن تقوم على كسر الأمر الواقعمن خلال تحقيق المصالحة الوطنية، وإنهاء حالة الانقسام، وتشكيل الحكومة التي حتما ستقاطع وستفرض عليها العقوبات الاقتصادية، والتي يجب أن يكون برنامجها قائما على العمل الفوري المتمثل بإعمار قطاع غزة وإعادة الحياة الاقتصادية لها، ومعالجة مشاكل البطالة التي وصلت الى مستويات خطيرة، وفتح معبر رفح على أرضية فلسطينية مصرية دون السماح بعودة إسرائيل إليه تحت أي شكل من الأشكال.

في ظل الآراء التي تدعو إلى حل السلطة الوطنية الفلسطينية متذرعة بفشل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، حتى لا تتحمل وزر إعلان يهودية الدولة رسميا، لأنه إذا حدث ذلك في ظل وجودها فإنها بذلك تعطي المشروعية لهذا القرار. وهنا نقول، إن على العالم أن يعرف حقيقة راسخة أن السلطة ليست هدية أو منة من أحد، فهي انجاز وطني شعبي تحقق بفضل تضحيات الشهداء وصمود الأسرى البواسل الذين يخوضون اليوم إضرابا عن الطعام، وذلك لا ينفي ضرورة تغيير سياسة السلطة لتكون رافعة للمشروع الوطني، وأن تكون سلطة مقاومة لإنهاء الاحتلال، وليست سلطة خدمات، إضافة الى إعادة صياغة مهامها بشكل كلي.

يجب على القانون الدولي أن يأخذ دوره، ويصبح الحكم وليست طاولة المفاوضات والضغط على الاحتلال الذي يحقق الأرباح يوميا من احتلال فلسطين اقتصاديا والسيطرة على ثرواتها بجعله احتلالا ذا كلفة مادية كبيرة.وأخيرا مقاومة إسرائيل ومقاطعتها داخليا و خارجيا ،وإرهاقها برفع القضايا عليها في المحاكم الدولية ودول الاتحاد الأوروبي لوقف هذا الطرح.

عوامل استقطاب الشباب للتنظيمات المتطرفة
من وجهة نظر طلاب جامعة عين شمس: دراسة ميدانية

د. إبراهيم إسماعيل عبده محمد - كلية الآداب - جامعة الملك سعود - الرياض

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على العوامل المؤدية لاستقطاب الشباب للانضمام للتنظيمات المتطرفة – داعش نموذجاً من وجهة نظر عينة الدراسة ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة ، وتم تطبيقها على عينة من طلاب جامعة عين شمس المصرية تتألف من(٣٧٥) مفردة ، واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات كونها ملائمة لمجتمع البحث والأهداف المحددة.

ويعد من أبرز ما خلصت إليه الدراسة من نتائج في ضوء ما عبرت عنه عينة الدراسة من آراء بخصوص عوامل استقطاب الشباب للتنظيمات المتطرفة كتنظيم داعش ، أن هناك مشكلات حقيقية يعاني منها الشباب المصري قد تمثل فرصة مهيئة لتنظيم داعش وغيره لاستمالة بعضاً منهم في ظل توافر بعض العوامل الأخرى: لاسيما بالنظر إلى أن التنظيم لا يمانع من الإفادة من أي وسيلة تبدو مؤثرة في التغرير بالشباب وتجنيدهم ، فضلاً عن كونه يعمد إلى استقطاب الشباب عبر الإفادة الفائقة من التقنية الحديثة واستثمارها في الدعاية والترويج لأفكاره الهدامة بطريقة جذابة على خلاف الواقع.

الكلمات المفتاحية: الشباب - التطرف- التنظيمات المتطرفة – داعش - دراسة ميدانية.

أولاً) الإطار النظري للدراسة

(أ)- مشكلة الدراسة وأهميتها:

أثار انضمام الشابين المصريين: (محمود الغندور، و إسلام يكن) وغيرهم من الشباب المصري والعربي والأوروبي إلى التنظيم المتطرف "داعش" الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول الأسباب الحقيقية التي دفعت بهؤلاء الشباب وأمثالهم لذلك[1]، فقد استطاع تنظيم "داعش" خلال فترة وجيزة جذب وتجنيد بعض العناصر

[1] : فريد شوقي (٢٠١٥): **الشباب والانضمام إلى "داعش"..لماذا؟ "١-٢"**، http://www.hitech4all.com

الشبابية للانضمام إليه في كلٍّ من العراق وسوريا ومناطق أخرى ، ليس فقط من بعض الدول العربية ، وإنما أيضاً من بعض الدول الآسيوية والأوروبية ، وهو ما أثار تساؤلات عديدة حول أسباب انجذاب بعض الشباب إلى داعش كونه أحد التنظيمات الإرهابية المتطرفة ؛ إذ لم تعد تلك النوعية من التنظيمات تعتمد على استغلال الظروف الاقتصادية ، والمشكلات الاجتماعية ، وتدني مستوى التعليم لضم أعضاء جدد إليها فحسب ، بل إنها طورت آليات جديدة لتحقيق ذلك، بشكل ربما يفرض تحديات ليست هينة أمام الدول التي ينضم بعض مواطنيها إلى هذه التنظيمات الإرهابية المتطرفة، خاصة بعد عودتهم المحتملة إليها من جديد[1].

ومن ثم فقد أصبح من المهم التصدي بالدراسة والبحث للعوامل التي من شأنها جذب الشباب للتنظيمات الإرهابية المتطرفة كداعش وغيرها ، حيث إن قصر المسألة على المواجهة الأمنية فقط دون معالجة المشكلات الكامنة التي تحتاج إلى مواجهة فعلية قد يهدد أية جهود مبذولة للقضاء الحاسم على تنظيم داعش والتنظيمات المتواجدة على غراره ، بل إن الخطورة تكمن في استمرار استقطاب مزيد من الشباب ما يشكل تهديداً مجتمعياً في المستقبل القريب والمتوسط حتى مع نجاح التحالف الدولي في القضاء على داعش وهزيمته عسكريا ؛ فالمهم كذلك هي معالجة العوامل المعززة للتطرف لدى الشباب على نحو مؤثر لضمان عدم تكرار المسألة مع تنظيمات أخرى لاحقاً[2].

وفي ضوء ذلك تتحدد مشكلة هذه الدراسة في محاولة الكشف عن عوامل استقطاب الشباب للتنظيمات الإرهابية المتطرفة من عينة تنظيم داعش وذلك على تنوع هذه العوامل بالرجوع لآراء عينة الدراسة ؛ بغية كشف النقاب عنها وإيجاد الوسائل الملائمة للتعامل معها.

(ب)- أهداف الدراسة:

- الوقوف على العوامل المؤدية لاستقطاب الشباب للانضمام للتنظيمات المتطرفة بالتطبيق على تنظيم "داعش" كنموذج من وجهة نظر عينة الدراسة ، ويشمل ذلك: (أ – العوامل الاجتماعية ، ب – العوامل الاقتصادية ، ج – العوامل السياسية ، د – العوامل النفسية ، ذ – العوامل الدينية. هـ – العوامل الإعلامية والدعائية ، و – عوامل الإغراء والجذب. ي – العوامل الأخرى ذات الصلة).
- التوصل إلى بعض المقترحات الملائمة التي من شأنها وقاية الشباب من الانضمام للتنظيمات المتطرفة كداعش في ضوء نتائج الدراسة.

١ : وحدة التحولات الداخلية (٢٠١٤): **آليات تجنيد تنظيم "داعش" للشباب**، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

٢ : يوسف ورداني (٢٠١٤): **العوامل الخمسة: لماذا ينضم شباب الإقليم إلى تنظيم "داعش"؟**، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

(ج)- مفاهيم الدراسة :

١ - مفهوم تنظيم "داعش":

يعد "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - المعروف اختصاراً ب "داعش " أو الاختصار الإنجليزي الشهير "ISIL- Islamic State of Iraq and the Levant" بالإضافة للاختصار الأشهر "ISIS-Islamic State of Iraq and Syria" والذي يُطلق على نفسه الآن "الدولة الإسلامية" تنظيماً مسلحاً يُوصف بالإرهاب حيث يستند إلى كثير من المعتقدات المضللة وغير الصحيحة ، وقد برز هذا التنظيم بعد إعلان الدولة الإسلامية في العراق والشام بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٤ ومبايعة أبي بكر البغدادي خليفة وزعيماً له[1] ، كذلك فقد اهتم تنظيم داعش بالتواجد بمنطقة شمال إفريقيا لاسيما ليبيا بحكم كونه تنظيمًا عابراً للقارات والدول ، مستفيداً من الفراغ الحاصل هناك لترسيخ وجوده[2].

وقد تحوّل تنظيم "داعش" إلى واحدٍ من أكثر التنظيمات تطرفاً وقوةً في العالم من حيث القدرة التنظيمية أو من جهة التمويل والقوة الاقتصادية ، وعليه فقد أصبح يشكل خطراً على أمن المنطقة بالكامل ، وهو ما دفع بدول العالم إلى استصدار قرار مجلس الأمن رقم ٢١٧ الأميّ ، والذي يُعدُّ مؤشراً إلى التحالف الدولي الجديد الذي استدعاه خطر هذا التنظيم[3].

التعريف الإجرائي لداعش: تتفق الدراسة مع التعريف السابق المشار إليه وتتبناه كتفسير لدلالة المفهوم أينما ورد في سياق البحث.

٢ - مفهوم الشباب:

تستند الدراسة إلى المعيارين الزمني والاجتماعي معاً في تحديد مفهوم الشباب؛ في ظل عدم وجود اتفاق على المستوى الدولي بشأن تحديد الفئات العمرية التي يندرج تحتها الشباب[4].

و يقصد بمفهوم الشباب في هذه الدراسة : الأفراد المصريين في المرحلة العمرية التي تتراوح ما بين ١٥ و ٣٠ سنة ، بوصفها الفترة التي يصبح للفرد الشاب فيها القدرة على تحمل الأعباء المفروضة عليه من جانب مجتمعه ، كما يكون مهيئا ًبالفعل للقيام بالأدوار الاجتماعية المنوطة به على المستويين الفردي والمجتمعي[5].

---

١ : سامر أبو رمان (٢٠١٥): **داعش (تنظيم الدولة) في عيون الشعوب**، مركز البيان للبحوث والدراسات ، www.albayan.co.uk

٢ : رشيد خشانة (٢٠١٥): **تمدد "داعش" في شمال إفريقيا: الاحتمالات والتحديات**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

٣ : صبر درويش (٢٠١٤): **"داعش" النسخة الأكثر تطرفاً للإسلام السياسي**، مركز دراسات الجمهورية الديموقراطية، فرنسا.

٤ : تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠): **شباب مصر: بناة مستقبلنا**، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومي، مصر، ص XI.

٥ : إبراهيم إسماعيل عبده (٢٠١٠): **قضايا الشباب في الخطاب السياسي: دراسة حالة مصر**، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ص ٢٨-٢٩.

(د)- التوجه النظري للدراسة:

اختلفت التفسيرات النظرية التي قدمها علماء الاجتماع لظواهر التطرف كل حسب مرجعيته ، حيث أرجع الوظيفين كـ: (دوركايم ، بارسونز ، ميرتون) التطرف إلى وجود خلل بنائي داخل النسق الاجتماعي ممثل بفقدان اندماج الفرد بالجماعات الاجتماعية ، والثقافة السائدة مع ضعف آليات الضبط والقواعد المنظمة لسلوك الفرد وتفكك المنظومة القيمية والأخلاقية في المجتمع ما ينتج قيماً مضادة تولد السلوك المنحرف غير المألوف في فضاء الأعراف والمعايير المجتمعية وهذه حالة تعبر عن عدم قدرة المؤسسات على تلبية حاجات الأفراد والجماعات وطموحاتها فتتشكل حالة التطرف الفكري لديهم ، بينما ينظر الماركسيون إلى أن سبب مثل هذه الظواهر يعود لتفشي الظروف الاقتصادية السيئة التي تعيشها فئات كبيرة بالمجتمع من فقر وبطالة ، ومعاناتها المريرة من الحرمان ببعديه الاقتصادي والسياسي ، وفقدان المجتمع للعدالة الاجتماعية ، والمساواة بين فئاته ، وتزايد الشعور بالتهميش في مناحي الحياة ما ينعكس على نمو ظواهر عدة يعد من أخطرها التطرف الفكري بصوره المختلفة[1].

كذلك فقد أشار "رونالد وينتروب" مؤخراً في إطار نظريته لتفسير التطرف ، إلى تأثير عامل الانتماء إلى جماعة كبيرة لها أهداف إيديولوجية جذابة لبعض فئات المجتمع لاسيما الشباب. أيضاً فثمة نظريات سائدة تصف سلوك المتطرفين إيديولوجياً بعدم العقلانية ، خصوصاً حين يجنحون إلى الإرهاب الصريح مع ما يترتب عليه من ضحايا ، ويصل عدم العقلانية عند بعض الإرهابيين إلى تفجير أنفسهم إيماناً منهم بالصواب الكامل لمعتقداتهم[2].

وقد وجدت الدراسة فيما طرحته نظرية الحرمان النسبي توجهاً نظرياً ملائماً في ضوء أهدافها المحددة. واعتماداً على نظرية الحرمان النسبي والتي تناولها (عمر تاسبينار ٢٠١٥)[3] ، فإن فهم الأسباب وراء انضمام الشباب لتنظيمات إرهابية متطرفة كداعش لا يجب أن يتم بمعزل عن فكرة الحرمان النسبي والتي ترتبط بالأساس بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والتي تتفوق لدى هؤلاء الشباب عن العوامل الأيديولوجية التي قد تدفع الشباب للانضمام لداعش ، فنقص التعليم والبطالة والفقر كلها عوامل تخلق شعورًا متزايدًا بالإحباط والتطرف ، ووفقًا لذلك الجانب ، يعد نقص الفرص الاقتصادية والاجتماعية أكثر أهمية من تأثير الأيديولوجيات والقناعات الفكرية ، وعلى عكس "الحرمان المطلق" ، يرتبط الحرمان النسبي بتنامي الطموحات

---

١ : علاء زهير الرواشدة (٢٠١٥): **التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني: دراسة سوسيولوجية للمظاهر والعوامل**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (٣١)، العدد (٦٣)، ص ص ٩١-٩٢.

٢ : السيد يسين (٢٠١٤): **نظرية جديدة في تفسير التطرف**، (في): مجلة الديموقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (٥٧).

٣ – يُنظر في ذلك:

– مروة عبدالله (٢٠١٥): **لماذا ينضم الشباب إلى "داعش"؟ نظرية "الحرمان النسبي"**، http://www.sasapost.com

-Ömer Taspınar (**2015**): **You Can't Understand Why People Join ISIS Without Understanding Relative Deprivation**, http://www.huffingtonpost.com.

والتوقعات ، فالحرمان النسبي هو حالة تصف الاستياء الذي يتولد لدى الشباب نتيجة إدراكهم أن ما يحصلون عليه من مقومات المعيشة هو حد الكفاف ، وهو أقل بكثير مما يستحقونه أو يتوقعونه ، أو بمعنى آخر ما يحصلون عليه في مقابل ما يتوقعونه ويستحقونه ، بالإضافة إلى مقارنة وضعهم بقرنائهم في مجتمعات أُخرى أو حتى نفس مجتمعهم لاسيما في ظل غياب العدالة الاجتماعية ، وغياب عدالة توزيع الفرص ، وهو يختلف عن الحرمان المطلق أي غياب مقومات الحياة الأساسية كالغذاء والمال ، إن اتساع الفجوة بين التوقعات والفرص يؤدي إلى التطرف الأيديولوجي ،

ومن المرجح أن تغذية أسباب التطرف وتجنيد الإرهابيين لا تظهر بالضرورة في ظل ظروف الفقر المدقع والحرمان ، لكن على الأرجح عندما تتلاقى العوامل السلبية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ، إن رفض جذور التطرف الاجتماعية والاقتصادية على أساس أن معظم الإرهابيين يأتون من الطبقة الوسطي، هو ببساطة أمر ساذج ومُضلل. بالتحديد عندما تضع الناس طموحات وتوقعات عالية ، ويأملون بالترقي، علينا الانتباه أكثر لاحتمالات الإحباط ومن ثم التطرف الأيديولوجي.

وبصفة عامة فإن الحرمان النسبي لا يهتم في المقام الأول بالفقر أو البطالة لدى الشباب ، إنما ينصب تركيزه على تنمية التطلعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتغلب على انعدام فرص تلبية تلك التوقعات المتزايدة. فأولئك المتعلمون الذين لديهم طموحات عالية ، لكن في نفس الوقت لا توجد آفاق حقيقية للتقدم هم بالتحديد من يوصفون بـ "الناجحين المحبطين" ، وهم الذين يستميلهم التطرف بشكل متزايد.

وتتبني هذه الدراسة الرأي بأن أي إستراتيجية تهدف لإحباط محاولات داعش في تجنيد عناصر جديدة من الشباب يجب أن تعالج نقص الفرص لهؤلاء المحبطين بالدرجة الأولى ، مع إمكانية أن يتزامن ذلك مع معالجة العوامل الأيديولوجية الأخرى من ناحية التصدي للتفسيرات المتطرفة والمغلوطة عن الإسلام والتي يتزايد انتشارها بوضوح على وسائل الإعلام وصفحات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

ومن ثم فإن الحرمان النسبي كتوجه نظري تعتمد عليه هذه الدراسة يشير كذلك إلى تكامل تأثير العوامل الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية والنفسية؛ حيث يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار جميعاً عند تحليل الدوافع وراء انضمام الناس لداعش. وهو ما تطبقه الدراسة بسعيها لتقصي تأثير هذه العوامل مجتمعة وغيرها فيما يخص مشكلة البحث.

ثانياً: الاطار المنهجي للدراسة

١- نوع الدراسة: تعد هذه الدراسة إحدى الدراسات الاستطلاعية ؛ بالنظر إلى أن الدراسات الاستطلاعية تتناول تلك الموضوعات التي لا تزال لم تدرس بالشكل المطلوب بعد أو لا تتوافر بيانات كافية بخصوصها نظراً لحداثتها أو لكون بعض جوانبها لا تزال غامضة[1] ، وينطبق هذا الأمر على الدراسة الحالية كونها تتطرق إلى العوامل المؤدية

١ : سماح سالم سالم (٢٠١٢): **البحث الاجتماعي : الأساليب المناهج الإحصاء** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ص ص ٨٨-٨٩.

لاستقطاب الشباب للانضمام للتنظيمات الإرهابية المتطرفة كداعش والذي يعد أحد التنظيمات حديثة الظهور في الآونة الأخيرة ، وذلك في محاولة للرصد والتحليل السوسيولوجي الملائم.

٢- منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة؛ حيث يعد المسح الاجتماعي أحد أبرز المناهج المستخدمة في البحوث الاجتماعية كونه يساعد في الوقوف على بيانات كمية مقننة حول المشكلة أو الظاهرة المدروسة[1]، مع إمكانية أن يتم هذا على نطاق شامل لجميع مفردات المجتمع وهو ما يطلق عليه المسح الكلى Total Survey أو بطريقة العينة Sample Survey [2].

وسعت الدراسة إلى الإفادة من الطريقة الأكثر شيوعاً وهي منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة بقصد رصد العوامل المختلفة التي من شأنها دفع الشباب إلى الانخراط في التنظيمات الإرهابية المتطرفة والتي يعد تنظيم داعش أبرزها في الوقت الراهن.

٣- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في طلاب جامعة عين شمس (الذكور و الإناث) المقيدين بالعام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥م ، وذلك بالرجوع للبيانات الإحصائية الصادرة من قسم الإحصاء بالإدارة العامة لشئون التعليم والطلاب بالجامعة[3].

٤- عينة الدراسة ومعايير اختيارها: تم اختيار عينة عمدية من طلاب جامعة عين شمس تتألف من(٣٧٥) مفردة بنسبة ثقة في التمثيل٠.٩٥ بالرجوع لما أشار إليه (Krejcie, R. V and Morgan, D. W.1970) [4]. وقد روعي في اختيار العينة الشروط التالية:

- أن يتم تمثيل فئتي الذكور والإناث ضمن عينة الدراسة.
- أن يتم اختيار طلاب كليات السنوات النهائية بالجامعة كونه من المفترض أن يكونوا أكثر نضجاً ووعياً من أقرانهم الطلاب بالسنوات الدراسية السابقة وذلك في الكليات النظرية والعملية وقت إجراء الدراسة، وتم اختيار كليتي: (الآداب والحقوق) بوصفهما ممثلتين للكليات النظرية وكليتي: (الطب والعلوم) بوصفهما ممثلتين للكليات العملية.

---

١ : طاهر حسو الزيباري (٢٠١١): **أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص ص ٦٧-٦٩.

2 : Tony Bilton & Kevin Bonett: **Introductory Sociology**, Macmillan press LTD, London, Third Edition, 1996, P.111.

٣ – قسم الإحصاء ، الإدارة العامة لشئون التعليم والطلاب بجامعة عين شمس (٢٠١٥): **بيان تقريبي بإجمالي أعداد الطلاب المقيدين موزعين على الفرق (ذكور – إناث) العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥م.**

4 – Krejcie, R. V and Morgan, D. W: **Determining sample size for research activities**, Educational and Psychological Measurement, 1970, 30, p:607-610.

- تم حساب نسبة تمثيل كل كلية ضمن العينة من العدد الإجمالي الكلي اعتماداً على المعادلة التالية : (عدد طلاب السنة النهائية بالكلية / إجمالي عدد طلاب الكليات الممثلة * العدد اللازم للعينة بنسبة ثقة في التمثيل ٠.٩٥ ويبلغ ٣٧٥ مفردة = عدد المفردات الممثلة للكلية الواحدة) ويوضح الجدول التالي تفصيل ذلك:

م	الكلية	عدد طلاب السنة النهائية	عينة البحث بنسبة ثقة في التمثيل ٠.٩٥
١	كلية الآداب	٤٧٦٠	١٣٩
٢	كلية الحقوق	٥٨٩٧	١٧٢
٣	كلية الطب	٩٩٤	٣٠
٤	كلية العلوم	١١٣٨	٣٤
	إجمالي	١٢٧٨٩	٣٧٥

جدول رقم (١)

عينة البحث موزعة على كليات الجامعة في ضوء أعداد الطلاب المقيدين بالعام الجامعي ٢٠١٥/١ م

١ - أداة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات كونها ملائمة لمجتمع البحث ، وقد تم إعداد الاستبانة في ضوء الأهداف المحددة والمشار إليها سلفاً حيث شملت محورين أساسيين :

- المحور الأول : وتناول البيانات الأولية للمبحوثين.
- المحور الثاني : وتناول عوامل استقطاب الشباب لتنظيم داعش وتضمن بدوره عبارات تتعلق بالعوامل: (الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية – النفسية – الدينية - العوامل الإعلامية والدعائية - عوامل الإغراء والجذب - عوامل أخرى ذات صلة).

ويلاحظ أنه تم إعطاء أوزان للإجابات المتضمنة بأسئلة الاستبيان كما يلي: (نعم =٣ ، إلى حد ما =٢ ، لا=١).

٦- الصدق والثبات لأداة الدراسة:

تم التأكد من ملائمة أداة الدراسة لأهداف البحث من حيث المحتوى وكذلك ملائمتها للمبحوثين ضمن العينة وصلاحية الأداة ذاتها من خلال الاستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين في البحوث الاجتماعية لتحكيم الاستبانة ، وفي ضوء ما ورد من ملاحظات من المحكمين فقد تم إجراء بعض التعديلات على الاستبانة وتنوعت ما

بين الإضافة لبعض الأسئلة والحذف لبعضها الآخر للتكرار أو عدم الملائمة والتعديل لأسئلة أخرى من أجل مزيد من الإحكام و الدقة في الصياغة.

وفيما بعد تم تطبيق الاستبانة على ما يوازي ١٠% من عينة الدراسة بواقع ٣٨ طالب وطالبة ، ثم أعيدت التجربة مرة أخرى بعد ثلاثة أسابيع على ذات النسبة فيما يعرف منهجياً بإعادة الاختبار (Retest) من أجل الوقوف على مدى وضوح الأسئلة وتفهمهم لها وعدم وجود عبارات مزدوجة أو غامضة.

وقد تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة؛ و تبين أن قيم معامل ارتباط العبارات المتضمنة في كل محور كانت موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (٠.٠١) فأقل مما يدل على صدق اتساقها مع محاورها المشار إليها ، وهو ما يمكن تفصيله كما يلي :

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	٠.٨٩٨**	٩	٠.٧٢٨**
٢	٠.٨٥٩**	١٠	٠.٨٥٨**
٣	٠.٨٧٤**	١١	٠.٦٦٨**
٤	٠.٨٠٦**	١٢	٠.٥٦٢**
٥	٠.٧٩٨**	١٣	٠.٨٩٣**
٦	٠.٧٤٨**	١٤	٠.٥٤٧**
٧	٠.٧٧٣**	١٥	٠.٧٧٤**
٨	٠.٦٧١**		

جدول رقم (٢)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور العوامل الاجتماعية بالدرجة الكلية للمحور

**** دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل**

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	٠.٧٨٠**	٣	٠.٥٦٩**
٢	٠.٧٨٤**	٤	٠.٨٩٩**

جدول رقم (٣)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور العوامل الاقتصادية الكلية للمحور

** دال عند مستوى الدلالة٠.٠ فأقل

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**.٧٧٥	٣	**.٨٨٤
٢	**.٦٩٨	٤	**.٥٦٩

جدول رقم (٤)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور العوامل السياسية بالدرجة الكلية للمحور

** دال عند مستوى الدلالة٠.٠ فأقل

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**٠.٧٥٦	٤	**٠.٦١٧
٢	**٠.٨٧٥	٥	**٠.٦٧٤
٣	**٠.٦٠٠	٦	**٠.٧٩٣

جدول رقم (٥)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور العوامل النفسية بالدرجة الكلية للمحور

** دال عند مستوى الدلالة٠.٠ فأقل

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**.٧٢٨	٤	**.٥٩٦
٢	**.٦٤٥	٥	**.٥٠٦
٣	**.٦٨٩	٦	**.٨٥٦

جدول رقم (٦)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور العوامل الدينية بالدرجة الكلية للمحور

** دال عند مستوى الدلالة ٠.٠ فأقل

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**٠.٧٤٨	٥	**٠.٧٨١
٢	**٠.٨٤٧	٦	**٠.٧٤٩
٣	**٠.٥٠٨	٧	**٠.٥٦٧
٤	**٠.٨٣٣	٨	**٠.٧٧٨

جدول رقم (٧)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور العوامل الإعلامية والدعائية بالدرجة الكلية للمحور

** دال عند مستوى الدلالة ٠.٠ فأقل

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**٠.٧٢٨	٤	**٠.٧٩٨
٢	**٠.٧٧٣	٥	**٠.٨٥٨
٣	**٠.٨٧٥		

جدول رقم (٨)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور عوامل الإغراء والجذب بالدرجة الكلية للمحور

** دال عند مستوى الدلالة ٠.٠ فأقل

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**٠.٧٤٨	٣	**٠.٧٧٤
٢	**٠.٦٧١	٤	**٠.٨٠٦

جدول رقم (٩)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور عوامل أخرى ذات صلة بالدرجة الكلية للمحور

** دال عند مستوى الدلالة ٠.٠ فأقل

كذلك فقد تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ {Cronbach's Alpha (α)} **وذلك بقصد التأكد من ثبات أداة الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:**

عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
٦٠	٠.٩٤

جدول رقم(١)

حساب ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ

ويتبين من الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ للمجموع الكلي لفقرات الاستبانة بلغ٠.٩ وهي نسبة مرتفعة ، تشير إلى ثبات الأداة وصلاحيتها لجمع البيانات المحددة.

٧- حدود الدراسة:

(أ)- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة في النطاق الجغرافي لجامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية.

(ب)- الحدود البشرية: تمثلت الفئة المستهدفة بالدراسة في عينة من الشباب الجامعي تم توضيح حجمها وكيفية ومعايير اختيارها.

(ج)- الحدود الزمانية: تم تنفيذ الدراسة الميدانية وجمع البيانات خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥م.

٨- الأساليب الإحصائية ومعالجة البيانات:

بعد جمع البيانات اللازمة من عينة الدراسة تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وذلك فيما يتعلق بتحليل البيانات إحصائياً والحصول على التكرارات والنسب المئوية اللازمة، وكذلك في استخراج معاملات ارتباط بيرسون ومعامل ألفا كرونباخ.

ثالثاً) عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

(أ)- خصائص عينة الدراسة:

١ - توزيع عينة الدراسة وفقاً للنوع:

م	محل الإقامة	ك	%
١	ذكور	١٩١	٥٠.٩٣
٢	إناث	١٨٤	٤٩.٠٦
	إجمالي	٣٧٥	%١٠٠

جدول رقم(١)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للنوع والكلية

يتضح من بيانات الجدول رقم (١) أن عينة الدراسة قد توزعت بشكل شبه متساو ما بين الذكور والإناث؛ وإن كانت نسبة الذكور هي الأكثر تمثيلاً حيث شكلت نحو٥٠.٩٣ % من إجمالي العينة، بينما بلغت نسبة الإناث الممثلة في العينة ٤٩.٠٦% من إجمالي العينة.

ويلاحظ أن الباحث قد تعمد تمثيل كلا الجنسين ضمن عينة البحث بما يساعد على رصد آراء عينة الدراسة بعيداً عن التحيزات المرتبطة بالنوع، ومن ثم جاءت نسبة كل من الذكور والإناث متقاربة.

٢ - محل الإقامة لعينة الدراسة:

م	محل الإقامة	ك	%
١	قرية	١٦٤	٤٣.٧٣
٢	مدينة	٢١١	٥٦.٢٦
	إجمالي	٣٧٥	%١٠٠

جدول رقم(٢)

محل الإقامة لعينة الدراسة

يتضح من بيانات الجدول رقم (١٢) أن نسبة المبحوثين المقيمين بإحدى المدن المصرية قد بلغت نحو ٥٦.٢٦% من إجمالي العينة ، في حين استحوذت نسبة المبحوثين الذين يتمثل محل إقامتهم في إحدى القرى على ما نسبته ٤٣.٧٣% من إجمالي العينة.

ويمكن تفهم هذه النتيجة بالنظر إلى أن جامعة عين شمس بوصفها إحدى الجامعات الرئيسة بمصر بجانب - جامعتي القاهرة والإسكندرية - تستقطب كثير من الشباب الذين يتنمون لأصول ريفية للدراسة بها.

٣ - الفئات العمرية لعينة الدراسة :

م	الفئة العمرية	ك	%
٣	٢٠ سنة إلى أقل من ٢٢ سنة	٢٧٧	٧٣.٨٦
٤	٢٢ سنة إلى أقل من ٢٤ سنة	٨١	٢١.٦
٥	٢٤ سنة فما فوق	١٧	٤.٥٣
	إجمالي	٣٧٥	%١٠٠

جدول رقم(١٣)

الفئات العمرية لعينة الدراسة

يوضح الجدول رقم(١٣) الفئات العمرية لعينة الدراسة؛ وتبين البيانات الواردة في إطاره أن الفئة العمرية ٢٠ سنة إلى أقل من٢٢ سنة" هي الفئة الأكثر تمثيلاً في العينة بنسبة٧٣.٨٦% من إجمالي العينة، يلي ذلك الفئة العمرية ٢٢ سنة إلى أقل من٢٤ سنة " والتي شكلت ما نسبته٢١.٦% من إجمالي العينة، أما الفئة العمرية ٢٤ سنة فما فوق" فقد شكلت ما نسبته٤.٥٣% من إجمالي العينة.

وتتفق هذه النتيجة مع كون عينة الدراسة تتضمن الشباب بالمرحلة الجامعية وبالسنوات النهائية بالكليات المختارة.

٤ - الدخل الشهري لأسر عينة الدراسة:

م	فئة الدخل	ك	%
١	أقل من ١٠٠٠ جنيه	٣٤	٩.٠٦
٢	من ١٠٠٠ - أقل من ٣٠٠٠ جنيه	٢٦١	٦٩.٦
٣	من ٣٠٠٠ - أقل من ٦٠٠٠جنيه	٥٨	١٥.٤٦
٤	من ٦٠٠٠ - أقل من ٩٠٠٠جنيه	١٤	٣.٧٣
٥	٩٠٠٠ جنيه فأكثر	٨	٢.١٣
	إجمالي	٣٧٥	%١٠٠

جدول رقم (١٤)

الدخل الشهري لأسر عينة الدراسة (تقريباً)

يوضح الجدول رقم (١٤) الدخل الشهري لأسر عينة الدراسة على وجه التقريب؛ وتبين البيانات الواردة في إطاره أن ما نسبته ٦٩.٦% من إجمالي العينة يبلغ الدخل الشهري لأسرهم "من ١٠٠٠ . أقل من ٣٠٠٠ جنيه"، في حين أن ما نسبته ١٥.٤٦% من إجمالي العينة يتراوح الدخل الشهري لأسرهم" من ٣٠٠٠ . أقل من ٦٠٠٠جنيه"، أما أولئك الذين تراوح الدخل الشهري لأسرهم "أقل من ١٠٠٠ جنيه" فقد شكلوا ما نسبته ٩.٠٦% من إجمالي العينة، في حين أن ما نسبته ٣.٧٣% من إجمالي العينة تراوح الدخل الشهري لأسرهم " من ٦٠٠٠ . أقل من ٩٠٠٠جنيه"، يليهم ما نسبته ٢.١٣% من إجمالي العينة بلغ الدخل الشهري لأسرهم " ٩٠٠٠ جنيه فأكثر".

ويلاحظ من البيانات السابقة أن أغلب المبحوثين ضمن عينة الدراسة يعد الدخل الشهري لأسرهم محدوداً كونه يتراوح ما بين ١٠٠٠ وأقل من ٣٠٠٠جنيه ، لاسيما إذا ما وضعنا في الاعتبار أن هذا الدخل يكون عادة موزع على أسرة مكونة من مجموعة من الأفراد (الإخوة بالإضافة إلى الأب والأم).

٥ - المستوى التعليمي للوالدين :

م	المستوى التعليمي	الآباء		الأمهات	
		ك	%	ك	%
١	أمي	١٤	٣.٧٣	٥٧	١٥.٢
٢	يقرأ و يكتب	٢١	٥.٦	٤٣	١١.٤٦
٣	مؤهل أقل من متوسط	٤٥	١٢	٩٨	٢٦.١٣
٤	مؤهل متوسط	١٦٢	٤٣.٢	١٢٢	٣٢.٥٣
٥	مؤهل فوق متوسط	٣٩	١٠.٤	٢٨	٧.٤٦
٦	مؤهل جامعي	٦٩	١٨.٤	٢٣	٦.١٣
٧	مؤهل فوق جامعي	٢٥	٦.٦٦	٤	١.٠٦
	إجمالي	٣٧٥	%١٠٠	٣٧٥	%١٠٠

جدول رقم(١٦)

المستوى التعليمي للوالدين لعينة الدراسة

توضح بيانات الجدول رقم(١٦) ارتفاع نسبة آباء عينة البحث الحاصلين على مؤهل متوسط لتشكل نسبة ٤٣.٢% من إجمالي العينة، يليها نسبة ١٨.٤% من إجمالي العينة تمثل شريحة الآباء الحاصلين على مؤهل جامعي، ثم جاءت وبنسبة أقل شريحة الآباء الحاصلين على مؤهل أقل من متوسط (ابتدائية أو إعدادية) بواقع ١٢% من إجمالي العينة، يليها نسبة ١٠.٤% من إجمالي العينة تمثل شريحة الآباء الحاصلين على مؤهل فوق متوسط، يليها نسبة ٦.٦٦% من إجمالي العينة تمثل شريحة الآباء الحاصلين على مؤهل فوق جامعي يتراوح ما بين (دبلوم دراسات عليا أو ماجستير أو دكتوراه)، أما شريحة الآباء الذين لديهم مجرد إلمام بالقراءة والكتابة دون الحصول على أي مؤهل فيمثلون ما نسبته ٥.٦% من إجمالي العينة، وأخيراً شكلت شريحة الآباء الأميين ما نسبته ٣.٧% من إجمالي العينة.
وفي المقابل فقد تبين وجود بعض الاختلافات في المستوى التعليمي لأمهات عينة البحث مقارنة بالمستوى التعليمي للآباء باستثناء الشريحة الأولى الأكثر تمثيلاً بالعينة، حيث اتضح ارتفاع نسبة أمهات عينة البحث الحاصلات على مؤهل متوسط لتشكل نسبة ٣٢.٥% من إجمالي العينة، يليها نسبة ٢٦.١% من إجمالي العينة تمثل شريحة الأمهات الحاصلات على مؤهل أقل من متوسط، بينما شكلت شريحة الأمهات الأميات ما نسبته ١٥.٢% من إجمالي العينة، ثم جاءت وبنسبة أقل شريحة الأمهات اللواتي يقرأن ويكتبن فقط بما نسبته ١١.٤٦% من إجمالي العينة، يليها نسبة ٧.٤٦% من إجمالي العينة تمثل شريحة الأمهات الحاصلات على مؤهل فوق متوسط ، يليها نسبة ٦.١٣% من إجمالي العينة تمثل شريحة الأمهات الحاصلات على مؤهل جامعي، أما شريحة الأمهات الحاصلات على مؤهل فوق جامعي فشكلن ما نسبته ١.٠٦% من إجمالي العينة.

ومما لا شك فيه أن المستوى التعليمي للوالدين يعد عاملاً مهماً كون الأسرة تعد أحد المؤسسات الرئيسة المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية للأبناء، في حين أن تدني المستوى التعليمي للوالدين وكونه محدود كما تكشف النسب المئوية للفئات المتضمنة بالجدول؛ حيث كانت الشريحة الأكبر من الآباء والأمهات على حد السواء من الحاصلين على مؤهل تعليمي متوسط؛ قد لا يؤهل كثير منهم للقيام بمهمة تثقيف وتوعية الأبناء بخطورة أفكار التنظيمات الإرهابية المتطرفة وغيرها من أفكار هدامة، كما يعنى قصور أحد المصادر الرئيسة لتزويد الشباب ضمن عينة البحث بآراء معتدلة حول طبيعة هذه التنظيمات وما تحمله من أفكار.

٦ - مدى استخدام شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت :

م	المتغير	ك	%
١	نعم	٣٠٤	٨١.٠٦
٢	لا	٧١	١٨.٩٣
	إجمالي	٣٧٥	%١٠٠

جدول رقم(١٦)

مدى استخدام شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت

يتضح من بيانات الجدول رقم(١٦) أن معظم مفردات عينة الدراسة يستخدمون أحد شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت بنسبة بلغت ٨١.٠٦% من إجمالي العينة ، في حين أشارت بالنفي نسبة شكلت نحو ١٨.٩٣% من إجمالي العينة.

وتعد هذه نتيجة طبيعية في ظل تزايد معدلات اقتناء الشباب للتقنية الحديثة؛ سواء عبر أجهزة الحاسب الآلي أو الموبايلات المتطورة، والتي يحرص كثير من الشباب على امتلاكها حتى ولو اضطره ذلك لاقتطاع جزء من الدخل المخصص ربما لأغراض أخرى لهذا الأمر.

٧ - شبكات التواصل الاجتماعي التي يستخدمها أفراد العينة:

م	شبكات التواصل الاجتماعي	ك	%
١	فيس بوك Facebook	١٧٤	٣٦.٠٩
٢	واتساب WhatsApp	١٤٤	٢٩.٨٧
٣	تويترTwitter	٨٥	١٧.٦٣
٤	سكايب Skype	٢٧	٥.٦٠
٥	يوتيوبYouTube	٢٩	٦.٠١
٦	أخرى	٢٣	٤.٧٧

إجمالي	٤٨٢ (*)	(**)

جدول رقم(١٧)

شبكات التواصل الاجتماعي التي يستخدمها أفراد العينة (لمن أجاب بنعم)

(*)-تجاوزت التكرارات أعداد من أجابوا بنعم وذلك نظراً لأن بعض المبحوثين أجابوا بأكثر من إجابة (بمعنى أن بعضهم عبر عن استخدامهم لأكثر من شبكة من شبكات التواصل الاجتماعي في الوقت ذاته).

(**)-تجاوزت النسبة المئوية ١٠٠% لنفس السبب المشار إليه فيما يخص التكرارات.

توضح بيانات الجدول رقم(١٧) أن "فيس بوك Facebook" تعد أكثر شبكات التواصل الاجتماعي التي يستخدمها أفراد العينة نسبة ٣٦.٥% من إجمالي العينة، يليها "الواتساب WhatsApp" بما نسبته ٢٩.٨% من إجمالي العينة، ثم "تويتر Twitter" بواقع ١٧.٦% من إجمالي العينة، أما متصفحي الـ "يوتيوبYouTube" فقد شكلوا ما نسبته ٦.٠% من إجمالي العينة، في حين أشارت نسبة بلغت ٥.٦% من إجمالي العينة إلى كونهم من مستخدمي "سكايب Skype"، بينما ذكرت نسبة شكلت نحو ٤.٧% من إجمالي العينة شبكات أخرى وشملت: (إنستجرام ، جوجل + ، لينكد إن).

وتأتي هذه النتائج متسقة مع ما أشار إليه (تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي،٢٠١٥)[١] من أن أكثر من نصف المستخدمين في العالم العربي يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع الناس بشكل أساسي، ويعتبر فيس بوك و واتس آب المنصتان الأكثر استخداماً بين وسائل التواصل الاجتماعي في جميع دول العالم العربي؛ وبلغت تحديداً نسبة مستخدمي الفيس بوك و واتس آب في مصر نحو ٩٤% من المستخدمين على حدا السواء، يلي ذلك الشبكات الأخرى بما فيها تويتر ويوتيوب وجوجل.

١ – **تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي** : الملخص التنفيذي (٢٠١٥): قمة رواد التواصل الاجتماعي العربي، http://arabsmis.ae/reports/ASMISArabicReport.pdf

(ب)- عوامل استقطاب الشباب للانضمام للتنظيمات المتطرفة – داعش نموذجاً:

١ - العوامل الاجتماعية:

م	العوامل الاجتماعية		نعم	إلى حدٍ ما	لا	إجمالي
١	ضعف الرقابة الأسرية وعدم ممارسة الأسرة لدورها على النحو المطلوب.	ك	٢٣٥	٤٥	٩٥	٣٧٥
		%	٦٢.٦٦	١٢	٢٥.٣٣	%١٠٠
٢	تراجع دور المؤسسات التعليمية في تثقيف وتوعية الشباب.	ك	٢١٧	٤٨	١١٠	٣٧٥
		%	٥٧.٨٦	١٢.٨	٢٩.٣٣	%١٠٠
٣	عدم استغلال المجتمع لطاقات الشباب بشكل مناسب.	ك	٢٥٩	٦٥	٥١	٣٧٥
		%	٦٩.٠٦	١٧.٣٣	١٣.٦	%١٠٠
٤	معاناة المجتمع المصري من مشكلات الإسكان وتأخر سن الزواج وغيرها.	ك	٢٦٨	٨٢	٢٥	٣٧٥
		%	٧١.٤٦	٢١.٨٦	٦.٦٦	%١٠٠
٥	ضعف مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى بعض الشباب.	ك	١٠٩	٦٧	١٩٩	٣٧٥
		%	٢٩.٠٦	١٧.٨٦	٥٣.٠٦	%١٠٠
٦	ضعف الانتماء والشعور بالمواطنة لدى بعض الشباب.	ك	٧٥	٥٣	٢٤٧	٣٧٥
		%	٢٠	١٤.١٣	٦٥.٨٦	%١٠٠
٧	اعتماد داعش على بث الفتنة الطائفية والتعصب غير الواعي لدى بعض الشباب المتحمس.	ك	١٩٦	٣٤	١٤٥	٣٧٥
		%	٥٢.٢٦	٩.٠٦	٣٨.٦٦	%١٠٠
٨	إدمان بعض الشباب للمخدرات قد يكون سبباً وراء انضمامه لداعش.	ك	٢٧٨	٨٧	١٠	٣٧٥
		%	٧٤.١٣	٢٣.٢	٢.٦٦	%١٠٠
٩	عدم المساواة وتكافؤ الفرص في المجتمع تعد سبباً للتطرف الفكري والانضمام لداعش.	ك	٢٩٤	٣٥	٤٦	٣٧٥
		%	٧٨.٤	٩.٣٣	١٢.٢٦	%١٠٠
١٠	ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع وبين الشباب.	ك	١٨٣	٤٩	١٤٣	٣٧٥
		%	٤٨.٨	١٣.٠٦	٣٨.١٣	%١٠٠
١١	يؤثر الأصدقاء المتطرفين في جذب الشباب للتنظيمات المتشددة كداعش.	ك	٢٥٢	٧٨	٤٥	٣٧٥
		%	٦٧.٢	٢٠.٨	١٢	%١٠٠
١٢	تدني المستوى التعليمي والثقافي للوالدين قد يكون سبباً في اعتناق أفكار متطرفة.	ك	٢٤٥	٥٧	٧٣	٣٧٥
		%	٦٥.٣٣	١٥.٢	١٩.٤٦	%١٠٠
١٣	قلة منافذ الترويح المتاحة أمام الشباب لتفريغ طاقاتهم واستغلال وقت فراغهم بطريقة مشروعة.	ك	٢٦٧	٢٠	٨٨	٣٧٥
		%	٧١.٢	٥.٣٣	٢٣.٤٦	%١٠٠
١٤	استعداد بعض الشباب المسبق كونهم من	ك	٢٥٥	٢٨	٩٢	٣٧٥

	أصحاب السوابق وسيئ السمعة.	%	٦٨	٧.٤٦	٢٤.٥٣	%١٠٠
١٥	شعور بعض الشباب بالتهميش الاجتماعي وتدني أوضاعهم المعيشية مقارنة بآخرين.	ك	٣٠١	١١	٦٣	٣٧٥
		%	٨٠.٢٦	٢.٩٣	١٦.٨	%١٠٠

جدول رقم(١٨)

العوامل الاجتماعية لاستقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش

يوضح الجدول رقم(١٨) العوامل الاجتماعية لاستقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش من وجهة نظر عينة الدراسة؛ وتبين البيانات الواردة في سياقه أن معظم الشباب بما نسبته٨٠.٢٦% من إجمالي العينة يرون أن شعور بعض الشباب بالتهميش الاجتماعي وتدني أوضاعهم المعيشية مقارنة بآخرين يعد العامل الأكثر تأثيراً في هذا الإطار، يلي ذلك عدم المساواة وتكافؤ الفرص في المجتمع بما نسبته٧٨.٤% من إجمالي العينة، فضلاً عن إدمان بعض الشباب للمخدرات بما نسبته٧٤.١٣% من إجمالي العينة، ثم معاناة المجتمع المصري من مشكلات الإسكان وتأخر سن الزواج وغيرها بما نسبته٧١.٤٦% من إجمالي العينة، وكذلك قلة منافذ الترويح المتاحة أمام الشباب لتفريغ طاقاتهم واستغلال وقت فراغهم بطريقة مشروعة بما نسبته٧١.٢% من إجمالي العينة، كما أن عدم استغلال المجتمع لطاقات الشباب بشكل مناسب يعد من العوامل المؤثرة كما ذكرت نسبة بلغت٦٩.٠% من إجمالي العينة، وكذلك استعداد بعض الشباب المسبق كونهم من أصحاب السوابق وسيئ السمعة بما نسبته٦٨% من إجمالي العينة، كما أرجع ما نسبته٦٧.٢% من إجمالي العينة السبب إلى تأثير الأصدقاء المتطرفين في جذب الشباب للتنظيمات المتشددة كداعش، أيضاً فإن تدني المستوى التعليمي والثقافي للوالدين قد يكون سبباً في اعتناق أفكار متطرفة وذلك اعتماداً على ما عبرت عنه نسبة بلغت٦٥.٣٣% من إجمالي العينة، بل إن ضعف الرقابة الأسرية وعدم ممارسة الأسرة لدورها على النحو المطلوب يؤثر في تطرف بعض الشباب على نحو ما ترى نسبة بلغت ٦٢.٦٦% من إجمالي العينة، وأخيراً ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع وبين الشباب بنسبة بلغت نحو٤٨.٨% من إجمالي العينة، يلي ذلك تراجع دور المؤسسات التعليمية في تثقيف وتوعية الشباب بما نسبته٥٧.٨٦% من إجمالي العينة، ثم اعتماد داعش على بث الفتنة الطائفية والتعصب غير الواعي لدى بعض الشباب المتحمس بما نسبته٥٢.٢٦% من إجمالي العينة.

وفي المقابل، فثمة عاملان يبرزان ضمن العوامل الاجتماعية بوصفهما الأقل تأثيراً في استقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش؛ ويتمثلان في كل من : ضعف الانتماء والشعور بالمواطنة لدى بعض الشباب على نحو ما أكدت نسبة بلغت٦٥.٨٦% من إجمالي العينة، و ضعف مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى بعض الشباب بما نسبته ٥٣.٠٦% من إجمالي العينة.

ويستدل مما سبق على أن الشباب بحاجة إلى مزيد من الجهود لإدماجهم وتفعيل مشاركتهم الاجتماعية وتحسين أوضاعهم المعيشية وضمان قدر أكبر من المساواة والعدالة الاجتماعية؛ كون تلك العوامل تعد أبرز العوامل المرجحة لاستقطاب الشباب للتنظيمات الإرهابية المتطرفة كما تكشف آراء عينة الدراسة.

٢ - العوامل الاقتصادية:

م	العوامل الاقتصادية		نعم	إلى حدٍ ما	لا	إجمالي
١	الفقر وصعوبة الأوضاع المادية تعد سبباً لانضمام بعض الشباب لتنظيمات متطرفة كداعش.	ك	٢٩٨	٧	٧٠	٣٧٥
		%	٧٩.٤٦	١.٨٦	١٨.٦٦	%١٠٠
٢	استغلال تنظيم داعش لمعاناة الشباب من البطالة لتجنيدهم.	ك	٣٥١	١٨	٦	٣٧٥
		%	٩٣.٦	٤.٨	١.٦	%١٠٠
٣	الرفاهية العالية وارتفاع المستوى الاقتصادي قد تكون سبباً في انضمام الشباب لداعش.	ك	١٣	٩	٣٥٣	٣٧٥
		%	٣.٤٦	٢.٤	٩٤.١٣	%١٠٠
٤	عدم وجود منجزات اقتصادية ملموسة في الواقع المصري برأي هؤلاء الشباب.	ك	٢٧٨	١٥	٨٢	٣٧٥
		%	٧٤.١٣	٤	٢١.٨٦	%١٠٠

جدول رقم(١٩)

العوامل الاقتصادية لاستقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش

يوضح الجدول رقم(١٩) العوامل الاقتصادية لاستقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش من وجهة نظر عينة الدراسة؛ وتكشف البيانات الواردة في إطاره أن الغالبية العظمى من الشباب بما نسبته ٩٣.٦% من إجمالي العينة يعتقدون بأن تنظيم داعش يعمل على استغلال معاناة الشباب من البطالة لتجنيدهم ، بينما أشار ما نسبته ٧٩.٤٦% من إجمالي العينة إلى أن الفقر وصعوبة الأوضاع المادية تعد سبباً لانضمام بعض الشباب لتنظيمات متطرفة كداعش، يلي ذلك عدم وجود منجزات اقتصادية ملموسة في الواقع المصري برأي ٧٤.١٣% من إجمالي العينة ، وكان لافتاً معارضة نسبة توازي ٩٤.١٣% من إجمالي العينة لكون الرفاهية العالية وارتفاع المستوى الاقتصادي قد تكون سبباً في انضمام الشباب لداعش؛ حيث يرونه عاملاً غير مؤثر.

ويلاحظ أن العوامل الاقتصادية تتسق في مجملها مع ما سبق الإشارة إليه في إطار نظرية الحرمان النسبي وتأثيرها على الشباب واستقطابهم للتنظيمات الإرهابية المتطرفة، خاصة ما يتعلق بالبطالة وتضاؤل فرص العمل المتاحة ؛ نظراً لما قد يولده ذلك في نفوسهم من إحباط وشعور بالعجز عن تحقيق طموحاتهم الأساسية.

٣ - العوامل السياسية:

م	العوامل السياسية		نعم	إلى حدٍ ما	لا	إجمالي
١	إحباط بعض الشباب من الأوضاع السياسية بصفة عامة.	ك	٢٠١	٢٦	١٤٨	٣٧٥
		%	٥٣.٦	٦.٩٣	٣٩.٤٦	%١٠٠
٢	ضعف الدور السياسي للشباب.	ك	١٨٧	٣٩	١٤٩	٣٧٥
		%	٤٩.٨٦	١٠.٤	٣٩.٧٣	%١٠٠
٣	ضعف دور الحكومة المصرية في معالجة مشاكل الشباب الفعلية.	ك	٣٤٦	١٠	١٩	٣٧٥
		%	٩٢.٢٦	٢.٦٦	٥..٦	%١٠٠
٤	عدم اهتمام الأحزاب السياسية القائمة بمشاكل الشباب.	ك	٢٦٩	٤٣	٦٣	٣٧٥
		%	٧١.٧٣	١١.٤٦	١٦.٨	%١٠٠

جدول رقم (٢)

العوامل السياسية لاستقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش

يوضح الجدول رقم (٢) العوامل السياسية لاستقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش من وجهة نظر عينة الدراسة؛ وتكشف البيانات الواردة في سياقه أن الغالبية العظمى من الشباب بما نسبته ٩٢.٢٦% من إجمالي العينة يعتقدون أن ضعف دور الحكومة المصرية في معالجة مشاكل الشباب الفعلية هو أكثر العوامل تأثيراً في هذا الشأن، بينما أشار ما نسبته ٧١.٧٣% من إجمالي العينة إلى عدم اهتمام الأحزاب السياسية القائمة بمشاكل الشباب ، يلي ذلك إحباط بعض الشباب من الأوضاع السياسية بصفة عامة بما نسبته ٥٣.٦% من إجمالي العينة ، إضافة إلى ضعف الدور السياسي للشباب بما نسبته ٤٩.٨٦% من إجمالي العينة.

ويبدو لافتاً للنظر تركيز الشباب على العامل المتعلق بضعف دور الحكومة في التصدي لمشاكلهم على نحو حاسم ؛ ما يشير إلى أن الشباب المصري ينتظر معالجة حقيقية لمشكلاته التي يعاني منها ما يقي الكثيرين من الميل نحو اعتناق أفكار متطرفة أو هدامة أو على الأقل لا يهيئ المناخ المناسب لذلك بعكس إذا ما تفاقمت مشكلاتهم أكثر دون علاج.

٤ - العوامل النفسية:

م	العوامل النفسية		نعم	إلى حدٍ ما	لا	إجمالي
١	معاناة بعض الشباب من اضطرابات نفسية تؤثر على قراراتهم عموماً.	ك	١٠٥	١٧	٢٥٣	٣٧٥
		%	٢٨	٤.٥٣	٦٧.٤٦	%١٠٠
٢	النقمة على المجتمع وكراهيته قد تكون سبباً في استعداد بعض الشباب للانضمام لداعش.	ك	٣١٢	٩	٥٤	٣٧٥
		%	٨٣.٢	٢.٤	١٤.٤	%١٠٠

٣	رغبة الشباب في إثبات ذاتهم وتأكيد قدراتهم.	ك	٢٦٥	٣٦	٧٤	٣٧٥
		%	٧٠.٦٦	٩.٦	١٩.٧٣	%١٠٠
٤	ينضم الشباب لداعش بحثا عن الشهرة.	ك	١٨٩	٢١	١٦٥	٣٧٥
		%	٥٠.٤	٥.٦	٤٤	%١٠٠
٥	ينضم الشباب لداعش بدافع التجربة وحب المغامرة.	ك	٧٨	٦٢	٢٣٥	٣٧٥
		%	٢٠.٨	١٦.٥٣	٦٢.٦٦	%١٠٠
٦	تعاطف بعض الشباب مع قضايا داعش قد يدفعهم للانضمام إليهم.	ك	٢٨٧	١٣	٧٥	٣٧٥
		%	٧٦.٥٣	٣.٤٦	٢٠	%١٠٠

جدول رقم (٢)

العوامل النفسية لاستقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش

يوضح الجدول رقم (٢) العوامل النفسية لاستقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش من وجهة نظر عينة الدراسة؛ وتبين البيانات المتضمنة فيه، أن النسبة الأكبر من الشباب بما نسبته ٨٣.٢% من إجمالي العينة ترى أن النقمة على المجتمع وكراهيته قد تكون سبباً في استعداد بعض الشباب للانضمام لداعش، يلي ذلك تعاطف بعض الشباب مع قضايا داعش ما قد يدفعهم للانضمام إليهم بما نسبته ٧٦.٥٣% من إجمالي العينة، فضلاً عن رغبة الشباب في إثبات ذاتهم وتأكيد قدراتهم بما نسبته ٧٠.٦٦% من إجمالي العينة، ثم انضمام الشباب لداعش بحثا عن الشهرة بما نسبته ٥٠.٤% من إجمالي العينة.

وعلى الجانب الآخر، ثمة عاملان ضمن العوامل النفسية قد حظيا بمعارضة من جانب الشباب من ناحية كونهما لا يؤثران من وجهة نظرهم في استقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش، ويتمثل العامل الأول في معاناة بعض الشباب من اضطرابات نفسية تؤثر على قراراتهم عموماً كما ذكرت نسبة بلغت ٦٧.٤% من إجمالي العينة، بينما يتمثل العامل الثاني في انضمام الشباب لداعش بدافع التجربة وحب المغامرة بما نسبته ٦٢.٦٦% من إجمالي العينة.

وتكشف هذه النتائج عن أن العامل الأبرز يتعلق بأنه ثمة بعض المشاعر العدائية تجاه المجتمع من جانب فئة قليلة من الشباب المصري؛ قد تستثمرها داعش في تجنيد مزيد من الأعضاء لصفوفها بالتركيز عليها وتضخيمها؛ وهي بالطبع مسألة غاية في الحساسية يجدر على الأجهزة المعنية في مصر الانتباه إليها ومعالجة أسبابها دون تباطؤ.

٥ - العوامل الدينية :

م	العوامل الدينية		نعم	إلى حدٍ ما	لا	إجمالي
١	عدم الفهم الصحيح لنصوص الشريعة الإسلامية المعتدلة.	ك	٣٢٤	١١	٤٠	٣٧٥
		%	٨٦.٤	٢.٩٣	١٠.٦٦	%١٠٠
٢	ضعف التوعية الدينية أو قصورها.	ك	١٨٥	٦٧	١٢٣	٣٧٥
		%	٤٩.٣٣	١٧.٨٦	٣٢.٨	%١٠٠
٣	الاعتقاد أن تنظيمات متطرفة كداعش على صواب وتدافع عن الدين الإسلامي في مواجهة الأعداء.	ك	٣١٣	١٠	٥٢	٣٧٥
		%	٨٣.٤٦	٢.٦٦	١٣.٨٦	%١٠٠
٤	تقليدية الخطاب الديني وعدم قدرته على مجاراة العصر ومخاطبة الشباب بلغة يفهمونها.	ك	٢٧٤	٢٣	٧٨	٣٧٥
		%	٧٣.٠٦	٦.١٣	٢٠.٨	%١٠٠
٥	تصوير داعش أن ما تقوم به من أعمال يعد من أنواع الجهاد وجزاءه الجنة.	ك	٢٥٦	٦٤	٥٥	٣٧٥
		%	٦٨.٢٦	١٧.٠٦	١٤.٦٦	%١٠٠
٦	جاذبية فكرة إعلان داعش لإنشاء دولة إسلامية.	ك	١٨٩	٧٥	١١١	٣٧٥
		%	٥٠.٤	٢٠	٢٩.٦	%١٠٠

جدول رقم(٢٢)

العوامل الدينية لاستقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش

يوضح الجدول رقم (٢٢) العوامل الدينية لاستقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش من وجهة نظر عينة الدراسة؛ وتبين البيانات الواردة في إطاره أن غالبية الشباب بما نسبته ٨٦.٤% من إجمالي العينة يعتقدون أن عدم الفهم الصحيح لنصوص الشريعة الإسلامية المعتدلة ربما تعد أهم العوامل في هذا الصدد، يلي ذلك الاعتقاد بأن تنظيمات متطرفة كداعش على صواب وتدافع عن الدين الإسلامي في مواجهة الأعداء بما نسبته ٨٣.٤٦% من إجمالي العينة، إضافة لتقليدية الخطاب الديني وعدم قدرته على مجاراة العصر ومخاطبة الشباب بلغة يفهمونها كما ذكرت نسبة بلغت ٧٣.٠٦% من إجمالي العينة، ثم تصوير داعش أن ما تقوم به من أعمال يعد من أنواع الجهاد وجزاءه الجنة بما نسبته ٦٨.٢٦% من إجمالي العينة، بينما أشار ما نسبته ٥٠.٤% من إجمالي العينة إلى اعتقادهم بأن من أسباب التغرير ببعض الشباب جاذبية فكرة إعلان داعش لإنشاء دولة إسلامية، فضلاً عن ضعف التوعية الدينية أو قصورها بما نسبته ٤٩.٣٣% من إجمالي العينة.

وتشير هذه النتائج المبينة في مجملها إلى ضرورة أن تتصدى مؤسسات المجتمع المصري ذات العلاقة لمعالجة الأفكار المتطرفة والاقتراب بكافة الوسائل المناسبة من الشباب من أجل تصحيح أفكارهم المغلوطة ومعتقدات بعضهم المشوهة.

٦ - العوامل الإعلامية والدعائية:

م	العوامل الإعلامية والدعائية		نعم	إلى حدٍ ما	لا	إجمالي
١	استغلال داعش للمواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي في تجنيد الشباب والتأثير عليهم.	ك	٣١١	٤	٦٠	٣٧٥
		%	٨٢.٩٣	١.٠٦	١٦	%١٠٠
٢	أسهمت بعض القنوات التلفزيونية في الترويج للأفكار المتطرفة بين الشباب (بقصد أو دون قصد).	ك	٢٩٦	٨	٧١	٣٧٥
		%	٧٨.٩٣	٢.١٣	١٨.٩٣	%١٠٠
٣	تميز داعش في الدعاية والترويج للتنظيم وأهدافه ضد كل من يخالفهم الرأي و المعتقد.	ك	٢١٨	٥٣	١٠٤	٣٧٥
		%	٥٨.١٣	١٤.١٣	٢٧.٧٣	%١٠٠
٤	إعجاب الشباب بمظاهر القوة في الفيديوهات التي تبثها داعش قد تكون سبباً في انضمامهم لها.	ك	٢٦٩	٤٧	٥٩	٣٧٥
		%	٧١.٧٣	١٢.٥٣	١٥.٧٣	%١٠٠
٥	بث تنظيم داعش لما يسميه انتصاراته المتتالية في مواجهة من يعتبرهم أعداءه.	ك	٢١٠	١٤	١٥١	٣٧٥
		%	٥٦	٣.٧٣	٤٠.٢	%١٠٠
٦	استخدام داعش للألعاب الإلكترونية الجذابة لتجنيد الشباب (مثال: لعبة صليل الصوارم).	ك	٢٦٦	٢٠	٨٩	٣٧٥
		%	٧٠.٩٣	٥.٣٣	٢٣.٧٣	%١٠٠
٧	الدقة والجودة العالية للمواد السمعية والبصرية التي يبثها تنظيم داعش.	ك	١٩٣	٣٨	١٤٤	٣٧٥
		%	٥١.٤٦	١٠.١٣	٣٨.٤	%١٠٠
٨	قصور التوعية عبر وسائل الإعلام بخطورة داعش.	ك	٢٤٨	٢٨	٩٩	٣٧٥
		%	٦٦.١٣	٧.٤٦	٢٦.٤	%١٠٠

جدول رقم(٢٣)

العوامل الإعلامية والدعائية لاستقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش

يوضح الجدول رقم(٢٣) العوامل الإعلامية والدعائية لاستقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش من وجهة نظر عينة الدراسة؛ وتكشف البيانات الواردة في سياقه أن النسبة الأكبر من الشباب بما نسبته٨٢.٩٣% من إجمالي

العينة يؤيدون استغلال داعش للمواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي في تجنيد الشباب والتأثير عليهم ، بينما أشار ما نسبته ٧٨.٩٣% من إجمالي العينة إلى أن بعض القنوات التلفزيونية أسهمت في الترويج للأفكار المتطرفة بين الشباب (بقصد أو دون قصد)، يلي ذلك إعجاب الشباب بمظاهر القوة في الفيديوهات التي تبثها داعش ما قد تكون سبباً في انضمامهم لها بما نسبته ٧١.٧٣% من إجمالي العينة، إضافة إلى استخدام داعش للألعاب الإلكترونية الجذابة لتجنيد الشباب (مثال: لعبة صليل الصوارم) بما نسبته ٧٠.٩٣% من إجمالي العينة، ثم قصور التوعية عبر وسائل الإعلام بخطورة داعش بما نسبته ٦٦.١٣% من إجمالي العينة، وكذلك تميز داعش في الدعاية والترويج للتنظيم وأهدافه ضد كل من يخالفهم الرأي و المعتقد بما نسبته ٥٨.١٣% من إجمالي العينة، كما أرجع ما نسبته ٥٦% من إجمالي العينة السبب إلى بث تنظيم داعش لما يسميه انتصاراته المتتالية في مواجهة من يعتبرهم أعداءه ، أيضاً تلعب الدقة والجودة العالية للمواد السمعية والبصرية التي يبثها تنظيم داعش دوراً مهماً برأي الشباب في هذا الإطار كما ذكرت نسبة شكلت نحو ٥١.٤٦% من إجمالي العينة.

وتكشف هذه النتائج عن مدى أهمية وتأثير العوامل الإعلامية والدعائية في استقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش أو غيره من التنظيمات الإرهابية المتطرفة؛ ما يتسق والمعطيات الواقعية التي تؤكد التفوق التقني لتنظيم داعش وتوظيفه للتكنولوجيا الحديثة بصورة احترافية من أجل تحقيق أهدافه، وهي مسألة يجدر الانتباه إليها ووضعها في الاعتبار.

٧ - عوامل الإغراء والجذب :

م	عوامل الإغراء والجذب		نعم	إلى حدٍ ما	لا	إجمالي
١	التطلع لحياة الرفاهية التي يعيشها أعضاء تنظيم داعش كما يظهر في صور ومقاطع الفيديو عبر الإنترنت.	ك	٣٠٤	٢٤	٤٧	٣٧٥
		%	٨١.٠٦	٦.٤	١٢.٥٣	%١٠٠
٢	استغلال تنظيم داعش المال كوسيلة إغراء لتجنيد ضعاف النفوس من الشباب.	ك	٣٥٧	٦	١٢	٣٧٥
		%	٩٥.٢	١.٦	٣.٢	%١٠٠
٣	استغلال تنظيم داعش الجنس كوسيلة إغراء لتجنيد ضعاف النفوس من الشباب.	ك	٢٤٦	٣٥	٩٤	٣٧٥
		%	٦٥.٦	٩.٣٣	٢٥.٠٦	%١٠٠
٤	استغلال تنظيم داعش المخدرات كوسيلة إغراء لتجنيد ضعاف النفوس من الشباب.	ك	١٩٤	٦١	١٢٠	٣٧٥
		%	٥١.٧٣	١٦.٢٦	٣٢	%١٠٠
٥	ربما يستخدم تنظيم داعش السحر والشعوذة كوسيلة للإيقاع بمزيد من الشباب.	ك	٥٨	٢٧	٢٩٠	٣٧٥
		%	١٥.٤٦	٧.٢	٧٧.٣٣	%١٠٠

جدول رقم (٢٤)

عوامل الإغراء والجذب لاستقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش

يوضح الجدول رقم (٢٤) عوامل الإغراء والجذب لاستقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش من وجهة نظر عينة الدراسة؛ وتكشف البيانات الواردة في إطاره، أن ما نسبته ٩٥.٢% من إجمالي العينة يعتقدون أن تنظيم داعش يعمد إلى استغلال المال كوسيلة إغراء لتجنيد ضعاف النفوس من الشباب، يلي ذلك تطلع بعض الشباب لحياة الرفاهية التي يعيشها أعضاء تنظيم داعش كما يظهر في صور ومقاطع الفيديو عبر الإنترنت كما أشارت نسبة بلغت ٨١.٥% من إجمالي العينة، واستغلال تنظيم داعش للجنس والوعد بالزواج كوسيلة إغراء بما نسبته ٦٥.٦% من إجمالي العينة، فضلاً عن استغلال تنظيم داعش للمخدرات كما تعتقد نسبة شكلت نحو ٥١.٧% من إجمالي العينة. وكان ملحوظاً معارضة نسبة كبيرة بلغت ٧٧.٣% من إجمالي العينة استخدام تنظيم داعش للسحر والشعوذة كوسيلة للإيقاع بمزيد من الشباب.

ويستدل من النتائج السابقة على تعدد عوامل الجذب والإغراء التي قد يعتمد عليها تنظيم داعش في التغرير بالشباب والتي تتراوح ما بين الاعتماد على المال والحياة الرغدة المرفهة والوعد بالزواج وربما المخدرات؛ وجميعها عوامل تبدو جذابة بنظر بعض فئات الشباب المحبطة والتي تواجه مشكلات حياتية لا فكاك منها؛ ما يجب الاحتياط له للحيلولة دون نجاح التنظيم في التغرير بمزيد من الشباب المصري ضمن صفوفه.

٨ - عوامل أخرى ذات صلة:

م	عوامل أخرى ذات صلة		نعم	إلى حدٍ ما	لا	إجمالي
١	عدم توافر الوعي الكافي لدى كثير من المنضمين لداعش بخطورتها.	ك	٣٤٧	٨	٢٠	٣٧٥
		%	٩٢.٥٣	٢.١٣	٥.٣٣	%١٠٠
٢	اعتقاد بعض الشباب بأن داعش لا تستهدف تحقيق مصالح شخصية.	ك	٢٣٣	٣١	١١١	٣٧٥
		%	٦٢.١٣	٨.٢٦	٢٩.٦	%١٠٠
٣	استخدام داعش اللغة العربية والألفاظ الرنانة يثير إعجاب الشباب وحماستهم.	ك	١٧٩	٥٨	١٣٨	٣٧٥
		%	٤٧.٧٣	١٥.٤٦	٣٦.٨	%١٠٠
٤	تعمد تنظيم داعش غسل أدمغة بعض الشباب للإيقاع بهم.	ك	٢٠٦	٢٧	١٤٢	٣٧٥
		%	٥٤.٩٣	٧.٢	٣٧.٨٦	%١٠٠

جدول رقم(٢٩)

عوامل أخرى ذات صلة باستقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش

يوضح الجدول رقم(٢٩) بعض العوامل الأخرى ذات الصلة باستقطاب الشباب للانضمام لتنظيم داعش من وجهة نظر عينة الدراسة؛ وتكشف البيانات الواردة في سياقه أن عدم توافر الوعي الكافي لدى كثير من المنضمين لداعش بخطورتها يأتي في مقدمة هذه العوامل بما نسبته٩٢.٥٣% من إجمالي العينة، بينما أشار ما نسبته ٦٢.١٣% من إجمالي العينة إلى العامل المتعلق باعتقاد بعض الشباب بأن داعش لا تستهدف تحقيق مصالح شخصية، يلي ذلك العامل المتصل بتعمد تنظيم داعش غسل أدمغة بعض الشباب للإيقاع بهم بما نسبته ٥٤.٩٣% من إجمالي العينة. وأخيراً استخدام داعش اللغة العربية والألفاظ الرنانة بطريقة تثير إعجاب الشباب وحماستهم على نحو ما أشارت نسبة بلغت٤٧.٧٣% من إجمالي العينة.

ويلاحظ أن هذه العوامل تبدو مؤثرة في استقطاب الشباب حيث يجمع بينها رابط مشترك يتمثل في استغلال تنظيم داعش لأي مدخل ملائم من شأنه التغرير بالشباب، فكل ما يعنيه هو الغاية المتمثلة في تجنيد الشباب بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في الوصول لذلك.

خامساً : توصيات الدراسة

في ضوء ما انتهت إليه هذه الدراسة من نتائج تم توضيحها فإنها توصي بما يلي:

١ - معالجة مشاكل الشباب المصري بصفة عامة أو على الأقل العمل على التخفيف من حدتها لاسيما ما يتعلق بالقضاء على البطالة والفقر وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية وتفعيل دورهم في الحياة العامة.

٢ - العمل على تنمية حس الانتماء والشعور بالمواطنة لدى الشباب و تثقيف الشباب بأهمية دورهم و مسؤولياتهم الاجتماعية التي يجب أن يضطلعوا بها.

٣ - تطوير الخطاب الديني بطريقة يفهمها الشباب مع توعيتهم بمبادئ الدين الإسلامي الصحيحة، و قيام المتخصصين من رجال الدين بتفنيد الأفكار المتطرفة التي تروج لها داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية المتطرفة.

٤ - العمل على استثمار طاقات الشباب بصورة إيجابية لخدمة المجتمع و إيجاد وسائل مناسبة لقضاء وقت الفراغ لدى الشباب المصري واستغلاله بالشكل الأمثل وإيجاد مزيد من منافذ الترويح أمام الشباب في مختلف المناطق الجغرافية.

٥ - توعية الشباب بأساليب داعش في تجنيد المزيد من الأعضاء عبر شبكة الإنترنت وفرض رقابة أمنية على المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي لمنع داعش من استغلالها في تجنيد الشباب.

٦ - قيام مؤسسات المجتمع المعنية بمعالجة الأفكار المتطرفة ونبذ الغلو والتعصب وتوعية الشباب بخطورة الأفكار المتطرفة التي تتبناها داعش عبر وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت.

٧ - تكثيف الندوات في المدارس والجامعات حول خطورة تنظيم داعش وتضمين المناهج الدراسية مقرر أو أكثر يتصدى للأفكار المتطرفة.

٨ - توعية الشباب بعدم الانسياق وراء الشائعات المغرضة والمحرضة أياً كان نوعها وأهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقرار المجتمعي.

٩ - تخصيص أرقام هاتفية محددة يمكن للشباب التواصل من خلالها للإبلاغ عن أية محاولات مشبوهة لتجنيدهم عبر شبكة الإنترنت أو غيرها من صور التجنيد المختلفة التي تتبعها التنظيمات الإرهابية المتطرفة.

الآثار الجيوإستراتيجية لإنفصال جنوب السودان "الحدود و المياه"

د. محمد أحمد محمد تورشين أستاذ محاضر بمركز أبحاث و دراسات السلام – جامعة نيالا – السودان

المستخلص:

بعد إنفصال جنوب السودان إتفق الطرفان على أن تكون حدود ١/١/١٩٥٦م هى الحدود الدولية بين الدولتين إلا أن هنالك بعض المناطق إختلف الطرفان حولهما و هى " أبيي ، كاكا التجارية ، حفرة النحاس ، سماحة ، جودة ، المقنيص" بإعتبار أن هذه المناطق ذات أهمية إستراتيجية ، حيث يقدر إحتياطى نفط أبيي بـ٨ مليار برميل والمستكشف حوالى ٣٠% ، و هذا النفط أحد أسباب الصراع بين الدولتين . و قد كان للقرار الأممى ٢٠٤٦ دوراً كبيراً فى تحقيق نوع من الإستقرار النسبى فى الحدود و المناطق المتنازع عليها بالرغم من أن أبناء أبيي قاموا بتنظيم إستفتاء شعبى و قرروا الإنضمام لدولة جنوب السودان و المجتمع الدولى رفضوا هذا الإستفتاء و ستظل المناطق المتنازع عليها و قضايا الحدود أحد أسباب الصراع فى المستقبل بين الدولتين و كذلك قضية حصة السودان من مياه النيل حيث ترفض حكومة الجنوب تقاسم حصة السودان من إتفاقية ١٩٥٩م و إنضمت للإتفاق الإطارى لتقسيم المياه "عينتبى" الذى يدعو إلى إعادة تقسيم مياه النيل و قد يتعارض هذا الموقف مع موقف الحكومة السودانية الذى يتقارب مع الموقف المصرى الأمر الذى يضع دول الحوض مع مواجهة مع دولتى مصر و السودان .

Abstract:

After the secession of Southern Sudan the parties a greed there be limits on 1/1/1956 is the international border between the two countries but some areas around them and the parties disagree is Abyei , Kaka commercial , pit copper samaha . Juba Almguenis considering that these areas of strategic importance where Abyei oil reserves estimated at 8 billion barrels and explorer a round 30% this is one of the causes of conflict between the two oil internationalist of the resolution 2040 was a major role in achieving the king of relative stability in border and disputed areas , and in spite of that the sons of Abyei have organized a referendum and decided to join the state of South Sudan and the international community rejected the referendum and the disputed areas and border issues will continue to be one of the causes of conflict in the future between the two countries as well as the issue of Sudan's share of the Nile waters rejected thanks to oil the one who adopted by the economy in Sudan after the separation affected by the economy which lat to a decline in pound against the dollar .

المقدمة :

الحدود بقدر ما فى ظاهرة سياسية و إستراتيجية فهى كذلك أمنية و دفاعية فى المقام الأول و لذا إرتبط مفهوم الحدود بالدفاع عن الدولة و تأمينها ، فالحديث دائماً عسكرى و أمنى و من أهم الأهداف الإستراتيجية و هو أمر لا يقبل المساومة أو التأويل و التدويل و بالتالى الدفاع عن الحدود هدف إ ستراتيجى لأى دولة و قد تكون الحدود مصدر قوة أو ضعف أو تهديد لذا تشكل الحدود مظهراً من مظاهر الصراع و التوتر فى كثير من دول العالم ، الحدود بين الدول تظل أحد بؤر التوتر الكامنة التى يسهل إثارتها فى أى وقت إنطلاقاً من الطبيعة الخاصة لهذه الحدود ، فى شأنها و تطورها و علاقاتها التفاعلية مع واقع الدولة ، تعتبر قضية المياه من القضايا الجيواستراتيجي بعد التطور الصناعى و كثرة الإستخدام المنزلى للمياه و بسبب الجفاف و التصحر قادت الكثير من الدول حروب من أجل المياه حيث أصبحت تجارة المياه من الأعمال المربحة فى الإقتصاديات الوطنية لأهمية النيل ترفض بعض الدول تجديد إتفاقيات١٩٢٩م،١٩٥٥م بإتفاقيات تحقق العدالة فى توزيع المياه بعد التحولات الديموغرافية سكان دول حوض النيل الأمر الذى يؤدى إلى صراع بين دول الحوض و دولة المصب و تعتبر مصر نفسها وصية على نهر النيل – لذا سنتناول فى هذه الورقة قضايا الحدود و المناطق المتنازع عليها بالسودان و جنوب السودان و قضية مياه النيل و رؤية الدولتين حولهما بعد إنفصال الجنوب .

الحدود:

الحد هو الحاجز بين شئيين ومنتها هو حده ، أي الفاصل بين شئيين حتي لا يختلطان ، اصطلاحاً هو خط وهمي يفصل قطعتين من الأرض عن بعضها فالحدود جمع الحد فهي عبارة عن خط يحيط بالدولة ويفصل أقاليمها عن أقاليم الدول المجاورة بها وتبدأ سيادة الدولة داخل نطاقه وتنتهي سيادتها خارج نطاقه، وهي ظاهرة بشرية لأن أختيارها وتعيينها وتخطيطها يتم بواسطة الانسان ، وقد تختلف او تتفق الحدود مع بعض الظواهر الطبيعية كالجبال والأنهار وغيرها[١]

صنفت الحدود إلى حدود طبيعية وأخرى صناعية حيث نجد أن الحدود الطبيعية يقصد بها حدود تتفق في سيرها مع ظواهر الطبيعية كالجبال والانهار وخط تقسيم المياه اما الحدود الصناعية هي حدود يصنعها الانسان باستخدام العلامات كالاعمدة الخرسانية والأحجار وغيرها ، الادوات التي يصنعها الانسان هي سمة العصر الحديث تتفق الدول علي ترسيم الحدود بينها ووضع العلامات للفصل بين الدول المتجاورة[٢].

تحديد الحدود يعني تعيين وتوضيح الحدود بين الدول بين بالوصف المكتوب علي الورق في أتفاقيات أو قرار قضائي أو معاهدات ربما تكون مصحوبة بخرائط تذكر فيها المظاهر الطبيعية التي تمر بها الحدود، وبذلك عملية تحديد الحدود هي السابقة لعملية التخطيط ، ويتوفق نجاح عملية التخطيط والترسيمعلي الدقة فيعملية التحديد ، أما تخطيط وترسيم الحدود فهو نقل الخط الموصوف في الورق والمرسوم علي الخرائط علي الطبيعة وعلي أرض الواقع بحيث يتفق مع التحديد المتفق عليه بين الاطراف المعنية بذلك ، ويجب أن تشمل

عملية التخطيط وضع علامات مميزة علي طول الحدود المزمع تخطيطها وترسيمها ، هنالك طريقتان في تحديد الحدود بين الدول الطريقة الاولي : هي تبني حدود قديمة والطريقة الثانية : هي تحديد حدود جديدة[٣].

حدود الأول من يناير١٩٥٦م الإدارية التي تفصل شمال السودان من جنوبه منذ بدايات الحقبة الإستعمارية للسودان وحتي عام الإستقلال يمكن أن تكون حدود سياسية دولية بين دولة السودان ودولة جنوب السودان، وقد أشارت الأتفاقية في الجزء الثالث الفقرة (٣) حكومة جنوب السودان . المادة (٣ ١)علي انشاء حكومة جنوب السودان علي اساس الحدود القائمة بتاريخ ١ يناير١٩٥٦م وقد جاء في دستور حكومة السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م في الباب الحادي عشر الفصل الاول الخاص بإنشاء حكومة جنوب السودان . الفقرة (١٥٩) إنشاء حكومة في جنوب السودان بحدوده في الأول من يناير١٩٥٦م تعرف بحكومة جنوب السودان وتتكون من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية [٤] .

بالرغم من أن دولة جنوب السودان قامت علي حدود ١ يناير١٩٥٦م التي نجدها أكثر تعرجاً في الحدود الشمالية والشرقية والغربية لمديريات أعالي النيل وبحر الغزال بحدودها السابقة الأمر الذي قاد لوجود عدد كبير من المناطق المتنازع عليها بين دولتي السودان وجنوب السودان وهي دبة الفخار وهي منطقة تقع علي بعد اربعة كيلو مترات جنوب منطقة جودة بولاية النيل الابيض ويتمحور الخلاف فيها حول مساحتها التي لا تتعدي كيلو مترين شمالاً وجنوباً ، تستند حكومة السودان دفوعتها تبعية المنطقة إلى وثيقة صادرة عام١٩٢٦م وفي يوليو١٩٥٦م حدث تغيير إداري بالحدود تعتبره الحكومة السودانية غير ملزم ولا يؤخذ به في القانون الدولي كما أن نيفاشا حددت ترسيم الحدود كما هي عند الاستقلال[٥] .

وكذلك من المناطق المتنازع عليها منطقة جبل المقينص حيث تقع المنطقة في مساحة حدودية بين ثلاث ولايات النيل الأبيض وجنوب كردفان بالسودان ولاية أعالي النيل بجنوب السودان ، يدور الخلاف بين الطرفين على المنطقة التي تبعد نحو١٤ كلم جنوب غرب مدينة كوستي حيث فهم الجنوبيون أن المعني هو وقوع المنطقة بسبب تفسير خاطئ لترجمة about. شمال خط ١٢ ، وكذلك منطقة كاكا التجارية وهي تفصل بين ولايتي جنوب كردفان وولاية أعالي النيل بين خطي عرض١٠ْ ١١ْ تعتمد الحكومة السودانية في موقفها علي وثيقتين من الحاكم العام قبل استقلال السودان حيث قضي بنقل كاكا التجارية من أعالي النيل إلى جنوب كردفان عامي ١٩٢٣.١٩٢٦م ولم تلغ تلك الوثائق حتي الآن ، بينما تعتمد حكومة الجنوب في وثائقها علي خريطة السودان وجنوب السودان بتاريخ١ يناير١٩٥٦م[٦].

كذلك من المناطق المتنازع عليها كافي كنجي (حفرة النحاس) منطقة تقع في جنوب دارفور تبلغ مساحتها ١٣كم٢ ، تعتمد الحكومة السودانية في موقفها علي وثيقة صادرة عام١٩٤٤م من مدير مديرية دارفور إلى نظيره في بحر الغزال يطلب فيه إدارة حفرة النحاس إنابة عنه لأنها تبعد عنه قليلاً وتنقطع عنه في فصل الخريف ، كذلك سماحة تقع في ولاية شرق دارفور وتبعد أكثر من (٣) كيلو متر شمال خط حدود ١ يناير١٩٥٦م وتقع علي مجري بحر العرب[٧].

يرى الباحث أن للقرار (٢٠٤٦) الأثر الايجابي في عملية تحقيق السلام والاستقرار بين البلدين بعد الاعتداء واحتلال هجيليج من قبل دولة جنوب السودان إلى التسوية السلمية للمنازعات وعدم تغيير الحدود السياسية بقوة السلاح ، في ١٢/ مارس/ ٢٠١٣م وقع السودان وجنوب السودان علي أتفاقية مصفوفات للتعاون فيما يتعلق بالحدود نصت مصفوفة الحدود علي تشكيل لجنة لترسيم الحدود و فريق فني مشترك وحددت المصفوفة فترة ٣ اشهر لأنتهاء من ترسيم الحدود من بداية عمل اللجنة الا أن الأوضاع ما زالت قائمة حول المناطق المتنازع عليها .

يرى الباحث أن قضية الحدود لا يمكن حسمها بالمفاوضات الثنائية بالرعاية الافريقية وانما يتفق الطرفان دولة السودان وجنوب السودان بالذهاب إلى محكمة التحكيم الدولية لحسم قضية الحدود لأن المناطق المتنازع عليها ذات أهمية استراتيجية لا يمكن لأي طرف القبول بتبعيتها للطرف الآخر الا بالقرارات الدولية الملزمة ، لان قضية الحدود مرتبطة بالملف الأمني ودعم الحركات المسلحة بين الدولتين .

<u>قضية أبيي:</u>

" أبيي" تعني بالعربية شجرة الدبكر ، وهي شجرة محكمة الناظر كوال ، يقول الدينكا (أبيت كوال) أي شجرة كوال ثم حرفت الكلمه من ابيت إلى ابيي وهذا أحد معان الكلمه ، كما أن العرب يطلقون علي موقع أبيي الحالي اسم (نمورا) وذلك لكثرة النمور في هذه المنطقه والعرب تسمي مواقعها بالاشياء الموجوده فيها أو الأحداث التي قامت فيها فنجد مناطق حول ابيي مثل الزراف والتقل والحلوف وغير ذلك ، تقع منطقة أبيي وهي التي تعيش فيها كل من قبيلة المسيرية الحمر والدينكا نقوك في الجزء الجنوبي الغربي من ولاية غرب كردفان بين خطي عرض ١١,٥٣٠ شمالا وخطي طول ٢٧.١ -٣٠ جنوباً في مساحه تبلغ ٢٥ الف كيلومتر مربع ، أكبر انهار هذه المنطقه هو بحر العرب وهنالك أنهار صغيره أخرى تعرف (بالخيران) تمتلئ فترة الخريف وتجف خلال فترة الصيف وهي توفر مياه الشرب للمواطنين وأنعامهم ، وهذا الموقع المتفرد مع قوة المراعي وخصوبة الاراض جعل منها منطقة زراعية رعوية ممتازة ، يفد إليها الدينكا نقوك والدينكا حجير من بحر الغزال والنوير من أعالي النيل والرزيقات من جنوب دارفور[٨] .

تمتاز هذه المنطقة في الشمال بطبيعة تنتمي إلى السافنا الفقيرة التي تتدرج إلى سافنا غنية تمتد جنوباً حتي بحر العرب ، يتبع هذا التدرج تدرج ايكولوجي في الغطاء النباتي متمثلاً في النباتات العشبية الفقيرة التي تنمو علي الرمال عند الجهات الشمالية حيث تكثر اشجار الابنوس عند مدينة بابنوسة ويتواصل هذا التدرج متدرجاً في شكل كثبان رملية في الجهات الجنوبية للمنطقة[٩] .

يتبع هذا التدرج تدرج طبواغرافي وسكاني حيث يسكن عدد كبير من القبائل مثل المسيرية الحمر العجيرات الذين يتوغلون إلى الجنوب ، وقبائل المعاليا وقبائل الداجو والفلاتة والبرقو ويمثل المسيرية الحمر ودنيكا نقوك الغالبية العظمي لسكان منطقة ابيي ، ويمكن تقسيم العلاقة بين المسيرية الحمر ودنيكا نقوك إلى رابع مراحل : المرحلة الاولي هي مرحلة ما قبل الاستعمار حيث تميزت بالعلاقات الودية والمرحلة الثانية وهي فترة الحكم الاستعماري

اتسعت العلاقة السلمية وخضع الطرفان لسلطة مجلس واحد تحت اشراف البريطانيين أما المرحلة الثالثة ما بعد الاستقلال تميزت بحلول الموظفين السودانيين محل الموظفيين البريطانيين والمصريين وضعف دور الحكومة في التوسط للتسويات والصراع حول السلطة وأهمال المديريات الأمر الذي قاد إلى حوداث عام١٩٦٥م بين المسيرية الحمر والدنيكا نقوك أما المرحلة الرابعة :فهي مرحلة تدويل العلاقة بين المسيرية ودنيكا نقوك وتحويل العلاقة إلى صراع حول المنطقة حيث اتسع الصراع وادخلت قضية ابيي أجندة التفاوض بين الحكومات السودانية المتعاقبة والحركة الشعبية[١٠].

ما هو معروف أن ظهور البترول في غرب كردفان بصفة عامة ومنطقة ابيي بصفة خاصة هو أحد أسباب تأزم المشكلة بحسبان أن عنصر البترول لديه أهمية أقتصادية بالغة الاهمية ، حيث يقدر احتياطي نفط ابيي بـ٨ مليار برميل والمستكشف حوالي٣٠% وسيظل البترول بأبيي وما حولها أحد اسباب الصراع بين السودان وجنوب السودان[١١].

الصراع حول ابيي :

ورد اول موقف رسمي لحكومة السودان فيما يتعلق بأبيي في اتفاقية الخرطوم للسلام١٩٩٧م التي نصت على أنه تمت مناقشة مشكلة ابيي ويحال أمر حلها نهائياً إلى مؤتمر حول ابيي ، والذي كان مبنياً علي اتفاقية الخرطوم للسلام : ابيي موطن دنيكا نوك والمسيرية وغيرهم ليست جزءاً من الجنوب وبأعتبارها منطقة تعدد عرقي وثقافي وواحدة من المناطق الأقل نمواً في البلاد فإن ابيي لها مشاكلها الخاصة بها وأن حكومة السودان مستعدة لمناقشة تلك المشاكل[١٢].

ورد في برتوكول ابيي في أطار اتفاقية السلام الشامل الفقرة التالية : " تعتبر منطقة ابيي من أكثر مناطق النزاعات في السودان توتراً من الناحيتين (الاستراتيجية والاجتماعية) خاصة أن للمنطقة دور كبير في انهيار اتفاقية اديس ابابا عام١٩٧٢م وكادت أن تعصف بمفاوضات السلام الأخيرة بضاحية نيفاشا الكينية٢٠٠٤م "، لا بد من الوقوف علي برتوكول ابيي والتعرف علي تاثيره في العلاقات بين المسيرية والدينكا نقوك هو جزء من أتفاق السلام الشامل الموقع في نيفاشا٢٠٠٥م الذي ينص علي اجراء استفتاء عام٢٠١١م تقرر بموجبه ابيي للألتحاق إما بالشمال او الجنوب علي ان يتم إقرار إدارة مشتركة إلى ذلك الحين، كما يحدد البروتوكول كيفية تقاسم عائدات النفط للمنطقة بين حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بالاضافة إلى تأكيده علي حقوق الرعي بالنسبة لرعاة المسيرية الذين يعيشون في شمال أبيي[١٣].

كما ينص البروتوكول علي تكليف مفوضية لترسيم حدود ابيي ،ونسبة لتعقد وتشابك قضية ابيي فإن بروتوكول أبيي كان آخر ملف تم حسمه في المفاوضات نسبة إلى تباعد الخلافات بين الطرفين المتفاوضيين حول وضعية المنطقة ولم يرفق البروتوكول وهو في الأصل مقترح أمريكي قدمه المبعوث (جون دانفورث) الذي لعب دور الوسيط غير المباشر في المفاوضات في شمال ابيي ، اعطي البروتوكول سلطة الاشراف علي أبيي إلى مؤسسة الرئاسة

السودانية وحدد فترة أنتقالية تمنح خلالها أبيي وضعاً إدارياً خاصاً بحيث يصبح المقيمون في أبيي مواطنين في كل من جنوب كردفان وبحر الغزال ويكون لديهم ممثلين في المجالس التشريعية في الولايتين كما خصص البروتوكول لأبيي نسباً من عائدات النفط وهي ست حصص تحصل فيها حكومة المركز علي٥٠% وحكومة الجنوب٤٢% ومنطقة بحر الغزال٢% وغرب كردفان٢% والقبائل المحلية ٤% في ولايتي بحر الغزال وغرب كردفان[١٤].

أنشئت إدارة لمنطقة أبيي عملاً بالدستور الانتقالي لجمهورية السودان وبعد الاطلاع علي القرار الجمهوري الخاص بإعتماد خارطة طريق تنفيذ برتوكول أبيي نص القرار علي ان تكون الحدود الجغرافية المؤقتة لأدارة منطقة أبيي وفقاً للخريطة المرفقة بالمرسوم الجمهوري رقم١٤٦ دون المساس بنتيجة التحكيم الدولي علي أن تمنح المنطقة وضعاً خاصاً تحت رعاية رئاسة الجمهورية لأن ابيي جسر بين الشمال والجنوب يربط شعب السودان كما أن سكانها مواطنين بكل من ولايتي جنوب كردفان واراب ، تكون ادارة منطقة أبيي ممثلة وشاملة لكل سكان المنطقة حسب تعريف برتوكول ابيي علي أن يدير المنطقة مجلس تشريعي يتكون من رئيس للأدارة ونائب وخمسة رؤساء إدارات[١٥].

عينت رئاسة الجمهورية مرشح الحركة الشعبية رئيساً للأدارة ومرشح المؤتمر الوطني نائباً له وذلك من بين سكان منطقة أبيي، وحدد المرسوم الجمهوري مهام المجلس التنفيذي في تقديم الخدمات اللازمة وابتدار للمصالحة الوطنية وتعزيز الاستقرار والاشراف علي الأمن والاستقرار في المنطقة ونص القرار علي أنشاء لجنة أمن منطقة أبيي برئاسة رئيس الادارة وحتي يضمن المجتمع الدولي تطبيق بنود أتفاقية السلام الشامل تم أخضاع بروتوكول أبيي إلى رقابة دولية تساهم في تنفيذ الاتفاق وذلك بنشر مراقبين دوليين في أبيي لضمان التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقات ، كما حدد البرتوكول نهاية المرحلة الانتقالية (ست سنوات) يجري سكان أبيي بعدها استفتاءً منفصلاً بالتزامن مع الاستفتاء جنوب السودان لتحديد تبعية المنطقة للشمال أو الجنوب[١٦].

لكن البرتوكول خضع بعد أشهر إلى التعديل حيث دعا إلى أنشاء (مفوضية) تقوم بترسيم حدود أبيي تتكون من خمسة أعضاء يمثلون الحكومة السودانية وخمسة يمثلون الحركة الشعبية وخمسة محايدين يتم تعيينهم من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والايقاد مهمتهم الاستماع إلى ممثلي أهل منطقة أبيي وجيرانهم كما تستمع إلى ما يقدمه الطرفان بالاضافة إلى ذلك يرجع الخبراء في المفوضية إلى الوثائق التاريخية في بريطانيا والمصادر الأخرى عن السودان بغرض التوصل إلى قرار يكون مستنداً إلى التحليل العلمي والبحث الدقيق[١٧].

أبرم الطرفان الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان برتوكول أبيي وملحقاً خاصاً به تحددت فيه خطوات الوصول إلى حسم النزاع تبدأ الاجراءات بتشكيل لجنة من الخبراء يعيين كل من الطرفين خمسة أعضاء بالأضافة إلى ممثل أمريكي وممثل بريطاني وثلاثة أعضاء تعينهم الإيقاد ومهمة اللجنة الاطلاع علي المستندات والوثائق داخل وخارج السودان علي أن تستعين بالخرائط لكي تقوم بمهمتها الاساسية وهي رسم حدود منطقة مشيخات الدنيكا نقوك التي انتقل الاشراف الاداري اليها عام١٩٠٥م من مديرية بحر الغزال إلى مديرية كردفان ولا علاقة للجنة بمن يوجد الآن في المنطقة.

مكثت اللجنة ستة أيام وسط المسيرية والدنيكا واستمعت لشهادات ١٠٤ شخص في عشر مدن هي أبيي وقولي وفول والوميلويا ولاو ويلايل وشقي ولوكجي وأقوك والمجلد ، هذه المدة القصيرة والأماكن الكثيرة التي زارتها المفوضية لا يمكن للخبراء من الوصول إلى الحقائق والخروج بقرار مبني علي دراسة متأنية نابعة من الواقع المعاش في المنطقة وتاريخها وهذا واضح من تقسيم الخبراء لمنطقة يقطنها الآلاف بل الملايين من السودانيين بخطوط مستقيمة دون مراعاة لحقوقهم[١٨].

كما أقر الخبراء منذ البداية بأنه لا توجد خريطة تبين المنطقة التي كان يقطنها دنيكا نقوك في عام ١٩٠٥م ، وبعد وجود وثائق كافية تثبت ذلك ، أو قدرتهم علي شرح المعلومات المتوافرة ومقارنتها بما هو موجود من دلائل ملموسة فتح لها المجال وجعلهم يتصرفون دون قيود وطبقوا ارائهم الخاصة التي ربما تكون مبنية علي الدين والعرف والخلفيات التاريخية لديهم مثل تجارة الرقيق وتسلط العرب ، فأستبعدوا جانباً من أهل المنطقة (المسيرية) وأعتبروهم غير موجودين وأعتبروا كل ما قدمه الجانب الآخر (دنيكا نقوك) تفصيلي وحقيقة لا يمكن الطعن فيها ، وقدموا الاقتراح للحركة الشعبية بأن الحد يجب أن يمر بخط مستقيم علي طول خط العرض ١٠ درجات ٣ دقيقة شمالاً والذي يدخل مساحات غير منطقية ضمن حدود الجنوب[١٩].

كان اتفاق إحالة النزاع إلى لجنة الخبراء جعل الطرفين للرجوع إلى خمسة مصادر هي الاعراف المحلية وأتفاق السلام الشامل ودستور السودان المؤقت وأتفاق إحالة النزاع فضلاً عن قواعد العدالة ، كما يقضي أتفاق الطرفين بأنه إذا تعذر قبول التقرير من الطرفين يحال النزاع إلى محكمة العدل الدولية التي تقرر ما إذا كان تقرير اللجنة قد تجاوز الصلاحيات الممنوحة له من مؤسسة الرئاسة، فتقوم المحكمة بمهمة اللجنة وهي ترسيم وتحديد حدود منطقة أبيي المحددة مكاناً وزماناً (حدود ١٩٠٥م) وبهذا لم يتم تحديداً إذا كانت اللجنة قد عملت وفق مهمتها المحددة من قبل المحكمة بتحديد خطوات تنفيذ تقرير اللجنة وقد عملت وفق مهمتها المحددة حيث قامت المحكمة بتحديد خطوات تنفيذ تقرير اللجنة، غير أن الحكم صدر مقرراً تجاوز خطوات الخبراء اختصاصتها فأحيل الأمر برمته إلى المحكمة الدولية[٢٠].

في مارس ٢٠٠٥م اعتمد الطرفان (الحكومة والحركة الشعبية) اتفاقاً عرف باسم المصفوفة ، علي أن تجلس الرئاسة في كنفه بشكل دائم لحل أزمة ابيي وفي (ديسمبر ٢٠٠٨م) من نفس العام قامت الحركة الشعبية بتسمية القيادي في الحركة أدوار لينو وهو ينتمي إلى قبيلة دنيكا نقوك في أبيي مشرفاً سياسياً لأبيي ، وبعد أسابيع وصل المدينة علي رأس قوات الحركة مما أثار حفيظة مليشيات المسيرية وكذلك الحكومة ، حيث تم رفض الخطوة واعتبروها بمثابة فرض للأمر الواقع وطالبوا لينو بالخروج من ابيي حسب أتفاق ابيي الذي ينص علي عدم تواجد قوات الحركة الشعبية في المنطقة طوال الفترة الانتقالية ولكن لينو ظل يرفض الخطوة ويردد في تصريحاته بأنه مشرف سياسي واداري في المنطقة ويتعقد المراقبون أن وصول لينو إلى ابيي هي الخطوة التي عجلت بالانفجار الذي احال المدينة إلى صحراء ومدينة اشباح حسب تعبير المسئولين في الأمم المتحدة علي خلفية أشتباكات عنيفة

وقعت في الثالث عشر من مايو ٢٠٠٩م بين قوات جنوبية منضمة إلى الجيش السوداني وقوات الحركة الشعبية ، جلس الطرفان لوضع خريطة طريق لحل النزاع حول أبيي دون أخضاع المنطقة للتحكيم الدولي[٢١].

قضية التحكيم في النزاع حول أبيي نادرة لأنه للمرة الأولى يعرض نزاع داخلي بين حكومة وإقليم علي تحكيم دولي فقد تمسكت الحركة الشعبية خلال مفاوضات نيفاشا ٢٠٠٤م التي دعتها الابقاء واصدقائها بأن منطقة أبيي تتبع للجنوب علي اساسها أن أتفاق السلام الشامل يقوم علي مشاطرة السلطة والثروة وأنه الأتفاق نفسه نص على أن الجنوب يحدد مصيرها في أستفتاء يجري بعد ست سنوات من بدء تنفيذ الاتفاق إذا كانوا يرغبون في البقاء ضمن السودان أو الانضمام إلى الجنوب ، ترسيم حدود منطقة أبيي قضية معقدة حيث لم تنتهي بالحكم الصادر من المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي ٢٢/٧/٢٠٠٩م[٢٢].

بعد زيارات من الوفود الحكومية والوفود التابعة للحركة الشعبية إلى مقر المحكمة في لاهاي وبعد الاستماع إلى اراء ودفوعات الطرفين وبعد الرجوع إلى تقرير لجنة الخبراء والنظر في الخرائط والمستندات التي دفع بها الجانبان إلى منضدة المحكمة تم تحديد يوم ٢٢/٧/٢٠٠٩م كيوم الفصل في القضية وحينها أشتدت حدة التوتر بين اطراف النزاع ما بين متوجس وما بين متشكك في امر تبعية منطقة أبيي وما بين مراقب للحدث ، أشار قرار محكمة العدل الدولية إلى أن قبيلتي دنيكا نقوك والمسيرية سوف تحتفظان بحقوقهم التاريخية الراسخة في أستخدام الأرض شمال هذه الحدود وجنوبها ، حيث رحبت الحكومة السودانية والحركة الشعبية وإعتبروها إنجاز تاريخي لم تستطيع الحكومات السابقة التوصل اليه ، جاءت ردود الفعل الدولية تجاه القرار متفائلة بإعتبار أن هذا فصل من فصول أتفاقية السلام قد تم تطبيقه وأن نتائجه مرضية بجميع الاطراف بما فيها حلفاء الحركة الشعبية من الدول الغربية[٢٣].

يرى الباحث أن قرار محكمة أبيي في نظر الكثيرين متوازناً حيث قبل أجزاء من تقرير لجنة الخبراء واستبعد أجزاء وكانت الحصيلة أن أعطي مناطق الرعي والانهار للدنيكا ومنطقة البترول للمسيرية ووجد القرار ترحيباً محلياً وعالمياً حيث إنه أعتبر قراراً توفيقاً أستطاعت به المحكمة حقن دماء السودانيين كان من المتوقع أن يجري الاستفتاء علي أبيي بالتزامن مع الاستفتاء جنو السودان إلا أن الظروف الموضوعية والعقبات والتحديات وقفت عائقاً أمام قيام الاستفتاء لمنطقة ابيي لتحديد تبعية للدولة الجنوب او البقاء في دولة السودان ، حيث شهدت المنطقة جملة من الصراعات المسلحة بين المسيرية ودنيكا نقوك كان أبرزها مقتل ناظر دنيكا نقوك (كوال دنيك) من قبل ميلشيات مجهولة الهوية يعتقد أنها تتبع للمسيرية حيث أستهدفت سيارته بقذائف (اربجي) وكان كوال والوفد المرافق له في زيارة لمعرفة حدود أرض هم التي منحتها لهم لاهاي (محكمة التحكيم الدولية).

أعلنت اللجنة العليا لأستفتاء أبيي بجنوب السودان أنها ماضية في أجراء أستفتاء أحادي في أبيي يعبر فيه عشائر دنيكا نقوك عن رأيهمفي الفترة من ٢٧/٢٩/٣٠/٢٠١٣م بالرغم من أعلان حكومة الجنوب علي لسان وزير الاعلام في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم ٣٠/٣/٢٠١٣م حيث قال من حق مواطني أبيي التعبير عن رأيهم ولكن عن طريق

الإجراءات القانونية وأن حكومة الجنوب ليس طرفاً في هذا الاستفتاء الاحادي ، بالرغم من قرار مجلس السلم والأمن الافريقي رقم(٣٩٧) الذي يدعو إلى ايقاف الاستفتاء في منطقة أبيي إلى حين الاتفاق بين حكومتي السودان وجنوب السودان[٢٤] .

عقد (رومانو جون) المتحدث الرسمي لمفوضية إستفتاء أبيي مؤتمراً صحفياً بمقر المفوضية بمدني أبيي أوضح أن نتائج الاستفتاء الاحادي لمنطقة أبيي هي الانضمام الكامل لدولة جنوب السودان وأن عدد المسجلين فيه(١٣٧٩) ونسبة التصويت ١٠% من جانبه قال الرئيس السوداني أنه يسعي مع رئيس جنوب السودان لمعالجة أزمة المنطقة ، اما ناظر عموم قبائل المسيرية/مختار بابو نمر أشار إلى وجود المسيرية بكل عتادهم في منطقة الداير علي بعد ١٥ كلم شمال أبيي مؤكداً تأهب المسيرية لأسواء الاحتمالات في سبيل الدفاع عن أرض اجدادهم[٢٥].

يري الباحث بأن كل الخيارات لأدارة النزاع حول منطقة ابيي متاحة كما يمكن أن تشهد المنطقة حرب طاحنة علي أثرها ستتدخل الأمم المتحدة لأدارة المنطقة سيتم إجراء استفتاء برعاية دولية لتحديد تبعية المنطقة للسودان أو لجنوب السودان.

المياه :

ليس هنالك من شك بأن المياه أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي لأي دولة من الدول فهي أساس حياة الإنسان والحيوان والنبات ، لم تكن المياه جزءاً من الأمن القومي في الماضي نسبة للقدرة علي محدودية أستقلالها من ناحية ، ونسبة لمحدودية المحتاجين إليها من ناحية أخرى كانت المياه ضرورية للشرب والزراعة والتنقل فقط واليوم أضيف إلى ذلك توليد الطاقة والعمليات الصناعية والسياحة بالتالي أصبحت من العوامل الاساسية للنمو الاقتصادي بالاضافة إلى ازدياد معدلات حجم السكان التي تتطلب ازدياد مواكباً في كمية المياه العذبة لهذا صارت المياه تشكل هاجساً دائماً لكل الدول[٢٦] .

هنالك علاقة وطيدة بين الأمن المائي والاستقلال الاقتصادي والسياسي ، فتحقيق الاول يؤدي إلى ضمان تحقيق الثاني فايه دولة لا تستطيع تأمين ثروتها المائية من مخاطر السيطرة الخارجية تكون دولة عاجزة من تحقيق أمنها السياسي والاقتصادي وعندما تضعف دفاعاتها ضد المطامع الخارجية في ثرواتها المائية تفقد الدولة تدريجياً سلطتها علي الكيان الجغرافي والسياسي والاجتماعي ، وعندما تفقد الدولة قدرتها علي تأمين مصادر الغذاء للمجتمع لتستوعب الحاجات الاقتصادية المتزايدة بسبب فقدانها السيطرة علي ثرواتها مما يدفعها إلى الاستدانة من الخارج وما يتبع ذلك من قبول أضطراري للتخلي عن سيادتها[٢٧] .

انضمت دولة جنوب السودان ٢٠١٣/١ م إلى الاتفاق الاطاري (عينتبي) حيث وقعت على الإتفاقية في ٢٠١٤/١ م دول حوض النيل وشمل : يوغندا واثيوبيا ورواندا وبوروندي وتنزانيا وكينيا ، وقد بقيت ثلاث دول لم توقع حتى الآن وهي مصر والسودان والكنغو الديمقراطية ، ينص الاتفاق على انشاء مفوضية جديدة تسمي (مفوضية

حوض النيل) يكون ضمن عملها تلقي اقتراحات المشاريع المائية علي النهر بالرفض أو القبول لا يشير الإتفاق الاطاري الجديد الذي وقع في(عينتبي) إلى أي حصص محددة للدول الحوض في تقاسم مياه النهر ، لكنه يلغي اتفاقيتي١٩٢٩م و١٩٥٩م والخلاف الدائر بين مصر والسودان مع دول المنابع يدور حول إتفاقية عام١٩٢٩م التي وقعت بين(مصر وبريطانيا) فدول المنبع لا تعترف بهذه الاتفاقية لأنها وقعت نيابة عنها في وقت الاستعمار وهي ليست طرفاً فيها بدعوى أنها تشكل عقبة كبيرة في سبيل تطورها وتنمية مواردها الزراعية لمواجهة متطلباتها الجديدة في التوسع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي لسكانها[٢٨] .

الخاتمة :

تناولت الورقة الآثار الجيو استراتيجية و الإستراتيجية لإنفصال جنوب السودان .

لقد عانت دولتى السودان و الجنوب السودان من عدم حسم و حل القضايا المتنازع عليها بين البلدين من إغلاق الحدود و التأثير الإقتصادى بين الدولتين حين تضرر مواطنى جنوب السودان من إنعدام المواد الإستهلاكية و التموينية و فقد الإقتصاد السودانى سوقاً مهماً لتصدير الموارد الإستهلاكية ، و يمكن حل قضايا الحدود بين الدولتين من خلال الوساطة الأفريقية و لإستخدام العقوبات الإقتصادية و السياسية ضد الدولة التى لا تتجاوب مع القرار٢٠٤٦ الذى يلزم أطراف الصراع بالتسوية السلمية و يمكن أن تشهد العلاقات بين البلدين تطوراً و إزدهاراً إذا تم تحويل مناطق النزاع إلى مناطق تكامل إقتصادى شامل .

فيما يتعلق بقضية المياه و بعد توقيع دولة جنوب السودان على الإتفاق الإطارى يجب على السودان مراجعة موقفه بشأن إتفاقية١٩٥٩م .

و من خلال الدراسة توصل الباحث إلى عدد من النتا ئج نذكرها في :

١. الحدود ذات أهمية إستراتيجية و أمنية أكثر من أنها تفصل بين الدول.
٢. عدم حسم و حل القضايا الحدودية بين السودان و جنوب السودان قد يؤدى إلى حرب بين الدولتين على غرار ما حدث فى هجليج .
٣. لعب القرار٢٠٤٦ دوراً مهماً فى إستقرار الحدود بعد ال هجوم على منطقة هجليج .
٤. إنضمام دولة جنوب السودان إلى الإتفاق الإطارى يعبر عن مواقف إستراتيجدية لأهمية المياه فى المستقبل .

و من خلال الدراسة يوصى الباحث بالآتى :

- اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحسم قضايا الحدود و فرض عقوبات للدولة التى ترفض تنفيذ قرارات المحكمة .

- عدم توفير الدعم العسكرى و اللوجستى لأبناء أبيي من قبل دولتى السودان و جنوب السودان .
- إعادة تقسيم مياه النيل بين دول حوض النيل و مصر و السودان بما يحقق الأمن المائى للدول كافة .
- الفصل التام بين قضايا الحدود و الإختلاف الأيدلوجي و الفكرى و عدم تسهيل مرور الجماعات المسلحة بين الدولتين .

تأثير شركات متعدية الجنسية في إختلال بنية العلاقات الإقتصادية الدولية

م.م .سعيد محمد كريم كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة كوية

The impact of multinational companies in the disruptors structure International economic relations

Abstract:

With an entry of multinational enterprise, since World War Two, in all national economic areas. It has become committed the scientific and economic analysis to re-offer this enterprise institution which is allowing to making accurate knowledge about it. However, the analysis raises troubles process about it, this is due to several issues, such as a comprehensive analysis of the structure of contemporary capitalist economy. The storming of these institutions for economic and social development has led to destabilization of the classical edifice on one hand, as well on the other hand proposed different schools of economic thought the need to respond a number of new questions for instance the issues of underdevelopment, globalization and the location of these companies. Since this requires a new analysis of monopoly capitalism contemporary, with focuses, pre-analysis of the structure growth of capitalist production. Especially the internationalization of production, which is an objective process in the global economy caused by the needs of the division of labour. These companies are characterized by the enormity of its size and represents a huge economic entities. The indicators on this, the amount of capital and the size of their investments, the diversity of their production, sales figures, and revenues generated, marketing networks owned, the size of their spending on research and development, as well as their organizational structures and efficient management. In addition, multinational companies characterized by great diversity in their activities, for instance their productivity policy is based on the existence of multiple diverse products. This diversity is due to management's desire to reduce the risk of failure. As if they had lost in an activity can profit from other activities. These companies have done substituting savings activity area of scale pursued by major companies after World War Two. As a result, activities carried out by multinational companies diverge sectorally and geographically. The major trading companies in the nineteenth century capitalism emerging tool in achieving the first accumulation of capital at the international level before moving on to the stage of industrial capitalism. As for contemporary companies, they represent nowadays a monopoly capitalism tool in achieving capital accumulation on a global scale.

ملخص

مع دخول المؤسسة متعدية الجنسية, منذ الحرب العالمية الثانية, في كافة مجالات الاقتصادية الوطنية , فانه أصبح إلزماً على التحليل الإقتصادي العلمي أن يعيد عرض هذه المؤسسة, بما يسمح بإنتاج معرفة دقيقة عنها, غير ان القيام بتحليل لها يطرح مصاعب عملية, وهذا ناجم عن عدة قضايا, منها التحليل الشامل لهيكل الاقتصاد الرأسمالي المعاصر. إن إقتحام هذه المؤسسات مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية أدى إلى زعزعة الصرح الكلاسيكي من جهه, كما طرح على الفكر الإقتصادي بمختلف مدارسه ضرورة الإجابة على جملة من الأسئلة الجديدة من قبيل قضايا التخلف, والعولمة وموقع هذه الشركات فيها. إذ هذا يتطلب تحليلاً جديداً للرأسمالية الإحتكارية المعاصرة, الأمر الذي يستدعي, مسبقاً تحليل حول بنية نمو الإنتاج الرأسمالي, وخاصة تدويل الإنتاج والتي هي عملية موضوعية في الإقتصاد العالمي ناجمة عن حاجات تقسيم العمل, وتتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات إقتصادية عملاقة ، ومن المؤشرات التي تدل على هذا, حجم رأس المال وحجم إستثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، وحجم إنفاقها على البحث والتطوير، فضلاً عن هياكلها التنظيمية وكفاءة إدارتها. كما تتميز الشركات متعدية الجنسية بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة متعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل إحتمالات الخسارة ، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى . وقد قامت هذه الشركات بإحلال وفورات مجال النشاط ، محل وفورات الحجم التي إنتهجتها الشركات الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لذلك تتشعب الأنشطة التي تقوم بها الشركات المتعدية الجنسية قطاعياً وجغرافيا, وكانت شركات التجارية الكبرى في القرن التاسع عشر أداة الرأسمالية الناهضة في تحقيق التراكم الأولى لرأس المال على المستوى الدولي قبل الإنتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية, أما بالنسبة للشركات المعاصرة فإنها تمثل اليوم أداة الرأسمالية الإحتكارية في تحقيق تراكم رأس المال على الصعيد العالمي

المقدمة

يمكن القول إن عصرنا الراهن هو عصر تنامت فيه بشكل عاصف الروابط والصلات المتبادلة بين مختلف البلدان والشعوب فنحن أمام ظاهرة إنتقال ثمار الإنتاج المادي والأنماط الثقافية والإستهلاكية والعديد من الظواهر في مختلف مجالات الحياة الإجتماعية, الأمر الذي أسهم في تحويل طبيعة مختلف الإقتصادات القومية . وبهدف القيام بتفسير منهجي منتظم لهذه الظاهرة يتم إنتاج العديد من المفاهيم الاعتماد المتبادل, التبعية المتبادلة, التدويل. وإذا بحثنا في الجذور التاريخية لتدويل بإعتباره عملية موضوعية تنشأ في مرحله محددة من مراحل تطور القوى المنتجة وتعميم العملية الإنتاجية, فإنه يمكن القول أن التدويل نشأ في إطار تطور الرأسمالية كتشكيلة إقتصادية إجتماعية. إن تطور القوى المنتجة, ونمو القوة الإقتصادية للمجتمع الرأسمالي الصاعد, وتعميق عملية تقسيم العمل الإجتماعي محلياً ودولياً, وتوسع أسواق التصريف وحقل إستغلال رأس المال, كلها

عوامل ساعدت في القضاء على العزلة القومية وقادت إلى تدويل الإنتاج المادي والروحي وإخضاعه لمنطق القوانين الناظمة لتطور النسق الرأسمالي العالمي, إذ يمكن القول بأن ظاهرة التدويل في عالمنا المعاصر تتخذ شكلين, التكامل الإقتصاد الدولي, وظهور الشركات الاحتكارية المتعدية الجنسية, وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية, بدأت تلك الاحتكارت تلعب دوراً متنامياً في السياسة والإقتصاد, ومن هنا تكمن اهمية البحث في معالجة منتظمة حول الشركات متعدية الجنسية, وتتيح الكشف عن جوهرها وتاثيرها على مختلف جوانب عملية إعادة الإنتاج على الصعيد العالمي, وكذلك تحديد الآثار التي تتركها على نمط العلاقات الإقتصادية الدولية في الوقت الراهن, ومن هذا المنطلق فإن الإشكالية هي حول, هل لهذه الشركات مفهوم قانوني أكثر من مفهوم إقتصادي ؟ ماهي العوامل المؤثر في ظهور هذه الشركات ؟ هل هذه الشركات هي ناتج طبيعي لنمط الإنتاج الرأسمالي في المرحله المعاصرة ؟ هل هذه الشركات هي إمتداد للشركات في القرن التاسع عشر؟ وماهي تأثير هذه الشركات على الإقتصاد الدولي؟ والعلاقات الاقتصادية الدولية؟ وعلى سيادة الدولة. والفرضية التي ننطلق منها هي مامدى الترابط بين زيادة حجم هذه الشركات أي الشركات المتعدية الجنسية وتفاقم الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وإضعاف سيادة الدولة في مجال الإقتصادي وإخلال بالصيرورة الطبيعية للتطور العلاقات الإقتصادية الدولية

أولاً: إشكالية المفهوم

عرفت الشركات على أنها شركة يؤسسها أفراد أو مساهمين و تتمتع بشكل قانوني محدد في عقد التأسيس في دولة ما تسمى دولة المقر التي يوجد فيها مركز الرئيسي للشركة ، إذن يمكن القول بإن الشركة مفهوم قانوني وليس مفهوماً إقتصادياً, لذلك فإن أغلب الإقتصاديين في تحليلاتهم للشركات متعدية الجنسيات, كظاهرة جديدة في العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة بعد الحرب العالمية الثانية, لايوجد في الأدب الإقتصادي مفهوم دقيق يعبر عن هذا النوع من المؤسسات ، ويمكن للباحث في هذا المجال أن يجد مجموعة من المصطلحات مثل الشركة المتعددة القوميات أو الشركة العابرة الأوطان أو الشركة الشمولية أو الكونية أو شركة مافوق القومية. وفي البداية لابد من الإشارة إلى أن هذه المفاهيم تعكس من جهة تعقد هذه الظاهرة وخصوصيتها , ومن جهة أخرى تعبر هذه المفاهيم عن مواقف إيديولوجية محددة, بعضها تحاول طمس الدور الحقيقي الذي تلعبه هذه المؤسسات في الإقتصاد الدولي, بإعتبارها تمثل وتعبر عن المرحلة الجديدة من التركيز العالمي لرأس المال والإنتاج[1].

إن مفهوم الشركات المتعددة القوميات يأخذ ضمناً بمفهوم التدويل مافوق القومية والتعددية في الجنسية , ويطمس بالتالي الجنسية والمصالح القومية والغالبة والحاكمة, لهذا فإن تسميتها بالشركات المتعددة الجنسية يمثل جزء من التعتيم الإيديولوجي, الذي يسعى لإخفاء واقع هذه الشركات الدولية. أما القول بإنها متعددة القوميات يعني أن راس المال أصبح كاملاً وغير قابل للإنقسام, ولما كانت هذه الشركات تعمل في أكثر من بلد, فهي إذن بالدقة شركات عابرة القومية أو عابرة الأوطان ولهذا فإن مفهوم الشركات متعددة الجنسية هو المفهوم الصحيح الذي يسمح بتناول صائب لهذا الظاهرة المعقدة, وتنظيرها بشكل صحيح. ونقطة الإنطلاق الأساسية هي إعتماد مفهوم الوحدة التناقضية للنظام الرأسمالي, ويعني مصطلح الوحدة جسد موحد تهيمن فيه علاقات الإنتاج الرأسمالية سواء على المستوى الدولي أو المحلي. غير ان هذا النظام المؤلف من عدة بلدان متناقض دولياً بسبب القانون الناظم للرأسمالية, كتشكيلة عالمية المدى, وهو قانون التطور المتفاوت. تظهر في الأدب الإقتصادي تعاريف عديدة, متنوعة للشركة الدولية الإحتكارية, فيرى (J.N.Behrman) بأن الخاصية المميزة للشركات المتعدية الجنسية تتمثل في إعتبار أسواق البلدان المختلفة بمثابة سوق واحدة , طبعاً ضمن حقل مقبول من طرف حكومات تلك البلدان, لهذا فهو يعتبر المؤسسة المتعدية الجنسية ليست تجمعاً لمختلف الشركات العاملة في عدة بلدان تجمعها ملكية مساهمة مشتركة بل هي تلك التي تمارس نشاطات إقتصادية وتشرف عليها في سوق وطنية مختلفة, إن الشائع في الأدب الإقتصادي هو تمييز الشركة المتعدية الجنسيات بحسب درجة التدويل, من جانب أخر يصنف (D. Rodinsson) الشركات المتعدية الجنسيات, إلى ثلاثة أنواع الشركات الدولية, الشركات المتعددة الجنسيات , الشركات مافوق القومية [2].

مع دخول شركات متعدية الجنسية, منذ الحرب العالمية الثانية, في كافة مجالات وحقول الإقتصاد الوطني, فانه أصبح إلزماً على التحليل الاقتصادي العالمي أن يعيد عرض هذه المؤسسة, بما يسمح بإنتاج معرفة دقيقة عنها, غير أن القيام بتحليل لها, يطرح مصاعب عملية, وهذا ناجم عن عدة قضايا, منها التحليل الشامل لهيكل الإقتصاد الرأسمالي المعاصر. إن دخول شركات المتعدية الجنسية في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية أدى إلى زعزعة الصرح الكلاسيكي من جهه, كما طرح على الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه ضرورة الإجابة على جملة من الأسئلة الجديدة من قبيل قضايا التخلف, وتنامي

[1]: كريستيان بالوا ، الاقتصاد الرأسمالي العالمي – المرحلة الإحتكارية والإمبريالية الجديدة ، دار إبن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص١١٢-١٢٠.

[2] : Behrman,J.N.Som Patterns in the Rise of Multinational Enterpries, Ch.Hill (1969) .pp61-62 .

الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة, وأزمة النظام النقدي العالمي, والعولمة وموقع هذه الشركات فيها. إذ هذا يتطلب تحليلاً جديداً للرأسمالية الإحتكارية المعاصرة, الأمر الذي يستدعي, مسبقاً تحليل حول بنية نمو الإنتاج الرأسمالي, وخاصة تدويل الإنتاج والتي هي عملية موضوعية في الإقتصاد العالمي ناجمة عن حاجات تقسيم العمل, ونتيجة للإنجازات الضخمة التي حققتها ثورة التقنية في مجال الإنتاج, إذ حققت قوى الإنتاج في تلك المرحلة مستوى عالياً من التطور أصبح من غير ممكن الإعتماد على موارد وإحتياجات كل بلد على حدة, ولو كان ذلك من أكثر البلدان تقدماً, ولذلك تتطرح ضرورة توحيد الجهود على الصعيد العالمي ، لقد أخذت الإتجاه نحو تدويل الإنتاج في النظام الإقتصادي الرأسمالي اتجاه أخر , الا وهو تدويل رأس المال, إذ أخذت الإحتكارات تلجأ على نحو متزايد لتصدير رأس المال إلى تلك المناطق التي تتضمن الحصول على أقصى ربح ، إذن يمكن القول إن تدويل الإنتاج هو عملية غير متجانسة إذا نظرنا إليه من زاوية الإستثمارات التي تجريها الشركات المتعدية الجنسية في مختلف مناطق العالم, ويعود ذلك إلى العديد من العوامل ذات الطبيعة إقتصادية والسياسية[1].

لقد أدت عملية إعادة تنظيم النظام الرأسمالي إلى مرحلة جديدة, وهي سيطرة المؤسسات المتعدية الجنسيات, وكانت هذا بمثابة نقطة تحول في أوضاع الشركات الإحتكارية الكبرى, وأساساً في الولايات المتحدة الأمريكية , وقد ساعدت ثورة التقانة المعاصرة وثورة الإتصالات والتطور الكبير في وسائل النقل وإستخدام الأتمته المتطورة في مجال الإنتاج, على أمكان الفصل بين مراحل مختلفة للعملية الإنتاجية وتجميع المنتج النهائي من مكونات منتجة في أكثر من مكان, وتوزيع العملية الإنتاجية جغرافياً على نطاق عالمي وعلى أساس مميزات الموقع بما في ذلك وجود قوى عاملة رخيصة وماهرة ومنظبطة, او توافر مواد خام أو وقود رخيص, أو وجود دعم هام من بعض الحكومات, أو غياب وجود قواعد لحماية البيئة [2].

ثانياً: عوامل ظهور شركات متعدية الجنسية.

إن أبرز سمات الاقتصاد العالمي في المرحلة الراهنة هي النمو المتزايد لنشاط الشركات العالمية الكبرى التي تحولت إلى اللاعب الرئيسي في ميدان تنظيم الانتاج الدولي و تحقيق الاستثمارات المباشرة في مختلف انحاء العالم . وهي تشكل منذ الربع الأخير من القرن العشرين عنصراً بالغ الأهمية في تطور الإقتصاد العالمي والعلاقات الإقتصادية الدولية. هناك عوامل عدة ساعدت في ظهور وتنشيط وتطور عمل شركات متعدية الجنسية في الاقتصاد العالمي لتكون عاملاً فعالاً في العلاقات الإقتصادية الدولية من هذه العوامل :

١ - الربح , يتحقق الربح عن طريق السوق , وإذا لم يحدث إتساع في نطاق السوق لن تكون هناك زيادة او تراكم للأرباح, دافع الربح يحث الشركات على المنافسة ومحاولة السيطرة على الأسواق وزيادة تراكم رأس المال والتوسع, ومن ثم البحث عن أفضل الشروط للإنتاج بأقل تكلفة, والبحث عن أفضل مكان لتسويق المنتجات بالأسعار الأكثر ملاءمة. فالسوق تتسع بإستمرار في النظام الرأسمالي, مع إتساع السوق تنمو الشركات وتقوى, إلى أن تتحول السوق من سوق محلية إلى سوق عالمية. وليست السوق بالنسبة للشركات متعدية الجنسية سوق مبيعات فحسب, كما كان

[1] : سمير أمين ، ملاحظات حول التدويل ، جدل ، بيروت ، ١٩٩١، ص٥-١١.

[2] : كريستيان بالوا، المصدر السابق ، ص١٤١-١٤٣.

الأمر عند بداية تطور الرأسمالية, فقد أصبحت تلك الشركات العالمية اليوم تمارس كافة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية في جميع الأماكن التي تسيطر عليها والتي تتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية[1].

٢ - التركز المالي والتقني, أدى ظاهرة التركز المالي وتكوين المشروعات الضخمة إلى تجاوز الشركات الأطر القانونية والمحلية, وإرتباطها بعلاقات وثيقة مع الدول التي تعمل في نطاقها, وتتمتع احياناً بجنسيات متعددة, ويشارك فيها أكثر من رأس المال وطني, وتخضع لقواعد القانون المالي الدولي, أصبحت هذه الشركات تمارس عمليات تصدير رؤوس الأموال وتقوم بالإستثمار المباشر, بعدما كانت حركة رؤوس الأموال تتم بصورة رئيسية بواسطة الدولة على شكل قروض مباشرة أو قروض لتمويل الإستيراد.

٣ - تقسيم العمل الدولي وتغيير هيكل التجارة الدولية, في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية ينقسم العالم إلى دول صناعية متقدمة تعتبر مركز النشاط الإقتصادي العالمي, وإلى دول متخلفة إقتصادياً, وتعد الدول المتخلفة ساحة رئيسية لنشاط الشركات العالمية, من خلال العلاقات غير المتكافئة بين هاتيين المجموعتين من الدول تتحقق عمليات الإستغلال الإقتصادي بكافة أشكالها. وهذه العمليات من شأنها أن تحول الفائض الإقتصادي من البلدان المتخلفة إلى الدول المتقدمة.

٤ - الرقابة على السوق, إذا كان النشاط الرئيسي للشركات المتعدية الجنسية هي تصدير رؤوس الأموال على شكل إستثمارات مباشرة, يتطلب الرقابة المباشرة على السوق. وأعلى صورة الرقابة المباشرة تتجلى في ممارسة الشركة بنفسها النشاط الإنتاجي والتسويقي. ويكمن السبب الأهم في ظهور الشركات العالمية في تدويل الإنتاج و رأس المال, على أساس تطور العلاقات الإنتاجية التي تجاوزت حدود الدول[2].

ثالثاً: طبيعة الإقتصاد الرأسمالي والشركات الإحتكارية.

تتميز نمط الإنتاج الرأسمالي في المرحلة الراهنة, أي مرحلة الشركات متعدي الجنسية بمجموعة سمات, منها نشوء الامبراطوريات المالية الدولية (رأس المال المالي الدولي) التي تضمن رأس المال الصناعي الدولي مع قوة رأس المال المصرفي الدولي. وإختفاء السوق بإعتباره عنصر للتنظيم الذاتي للوحدات الإنتاجية, والإندماج المتعاظم لاطوار الإنتاج, والتداول تحت سيطرة مركز موحد للقرارات أي تحت سيطرة الرأسمال المالي.

الإقتصاد الرأسمالي في تناقض دائم بين الطاقة الإنتاجية والطاقة الإستهلاكية, وكان لابد من التوسع الخارجي, وقد تم التوسع الخارجي في النشاط الإقتصادي على مراحل مختلفة ومن خلال عدة وسائل, منها عن طريق التجارة وتصدير السلع الصناعية وإستيراد المواد الأولية بمعدلات غير متكافئة, أو عن طريق تصدير رؤوس الاموال, وفي منتصف الثاني من القرن العشرين, تم هذا التوسع عن طريق الشركات المتعدية الجنسية. يتفق معظم منظري العلاقات الإقتصادية الدولية, بأن

[1] : مايكل تانزر (وآخرون)، من الإقتصاد القومي إلى الإقتصاد الكوني– دور الشركات المتعددة الجنسيات ،مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ، ١١٩٨١،ص٦٢–٦٤.

[2] : بول هيرست، و جراهام طومبسون، ما العولمة – الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠١، ص٢٤–٢٧.

التحول نحو تدويل الإنتاج والحياة الإقتصادية , وتدويل نشاط الشركات متعدية الجنسية, ليس خيار حر للنظام الرأسمالي, بل هو نتاج ضغوط إقتصادية محلية ودولية يتعرض لها النظام.

إن النظام الرأسمالي الإحتكاري هو عبارة عن نظام صانع للسعر في حين أن نظام الرأسمالي التنافسي تتلقى فيه الشركات السعر, بالتالي فقد أدى سوق إحتكار القلة إلى إلغاء التوازن في ظل المنافسة وميلها إلى مساواة الإرباح في كافة فروع النشاط. وكذلك تعمل الشركات على خفض سعر التكلفة عن طريق المنافسة ذاتها, وبالتالي ينتج من وجود فائض إقتصادي, يصعب إستعابه محلياً, وذلك لان القيام بتوسع عملية التراكم سوف يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج ويقود ذلك إلى إنخفاض أسعار السلع , بالنتيجة تقليص معدلات الأرباح والتي تتعارض مع الهدف العام للنشاط الإقتصادي في النظام الرأسمالي, إذن هناك تناقض عميق في هذا النظام يتمثل في قدرته على إنتاج فائض إقتصادي وعجزه عن إستيعابه في إطار النظام, أي وجود فائض يبحث عن تراكم, ولهذا فلاتبقى أيه وسيلة لإستغلال الفائض الإقتصادي المتراكم إلا الإستثمارات الخارجية المباشرة[1].

من جانب أخر إتجاه معدل الربح نحو الإنخفاض, أو ما يسمى بقانون الميل النزوعي لمعدل الربح نحو الإنخفاض في مرحلة الإحتكار, لان القانون الأساسي الناظم لتطور النظام الرأسمالي هو تفاوت التطور, فإن ذلك يقترن بإختلاف معدلات الأجور على المستوى العالمي. إذ تمتاز البلدان ذات المستوى الواطئ للتطور بإنخفاض معدلات الأجور بالتالي إرتفاع معدلات الربح, والعكس صحيح بالنسبة للبلدان عالية التطور. يترتب على ذلك إنتقال النشاط الإنتاجي والإستثماري من البلدان التي تكون فيها مستويات الأجور عالية, وبالتالي معدلات الربح منخفضة, صوب البلدان ذات الأجور المنخفضة ومعدلات الربح المرتفعة. لهذا يمكن القول بإن الشركات الإحتكارية الدولية لاتسعى لتسوية مستويات التطور على الصعيد العالمي, وإنما وجود هذه الشركات مرهونة بالحفاظ على هذا الفارق في مستويات التطور من أجل التغلب على الميل النزوعي لمعدل الربح نحو الإنخفاض في الإقتصاد الرأسمالي المتطور[2].

رابعاً: إختلاف بين شركات في القرن التاسع عشر والقرن الحادي والعشرين.

بالرغم من إن الشركات متعدية الجنسية ظاهرة نوعية جديدة في العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة, إلا إن البعض يرى بإنها مجرد صيغة متطورة لتلك الشركات التجارية الكبرى التي ظهرت في بداية القرن السابع عشر, وهي كذلك تمثل إستمرار الأنماط الإستثمارات الدولية التي عرفها العالم الرأسمالي إبتداءً من القرن التاسع عشر, إذن هل إن هذه الشركات هي إمتداد لتلك التي ظهرت في قرون سابقة من تطور الرأسمالية أم أنها ظاهرة جديد؟

يتعين في البداية الإشارة إلى أن هناك تشابهاً ظاهرياً بين الشركات التجارية الكبرى التي عرفتها الرأسمالية في مطلع القرن السابع عشر وبين الشركات المعاصرة, فمن الناحية الشكل القانوني في كلتا الحالتين نحن أزاء شركات مساهمة, وكانت شركات التجارية الكبرى في القرن التاسع عشر أداة الرأسمالية الناهضة في تحقيق التراكم الأولى لرأس المال على المستوى الدولي قبل الإنتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية, أما بالنسبة للشركات المعاصرة فإنها تمثل اليوم أداة الرأسمالية

[1] : Baran P.A ,Sweezy P.M, Notes on the Theory of Imperialism, (in;) Economic Imperialism, K.E, Bouling , T. Mikerjec, Eds,Ann Arbor(1972).pp 22-30.

[2] : كريستيان بالوا، المصدر السابق، ص١١٢-١٢٠.

الإحتكارية في تحقيق تراكم رأس المال على الصعيد العالمي. إضافة إلى القوة الإقتصادية ومدى سيطرة هذه الشركات على التجارة الدولية, هناك تشابه بين هذين النوعين من الشركات في هذه النقطة, طبعاً مع مراعاة إختلاف الظروف الإقتصادية وطبيعة النظام الرأسمالي [1].

بالرغم من التشابه الظاهري فلا ينبغي نسيان الإختلافات الجذرية بين هذين النوعين من الشركات, والتى تعود إلى الإختلاف الكبير في طبيعة النظام الرأسمالي في مرحلته التجارية وفي طور الإحتكار وثورة التقانة, فإذا كانت الشركات الدولية في المرحلة التجارية تستمد سطوتها على التجارة الدولية من السيطرة السياسية التي كانت تمارسها البلدان الرأسمالية الكبرى في إطار النظام الكولونيالي, فان الشركات متعدية الجنسية المعاصرة تستمد اليوم قدرتها على السيطرة على الإقتصاد العالمي من قوتها الذاتية ومن تفوقها التكنولوجي الهائل. يمكن تحديد بعض الإختلافات منها, الإختلاف في الإتجاه الجغرافي للإستثمارات الدولية المباشرة في القرن التاسع عشر كان إتجاه حركة رؤوس الأموال الدولية يتم أساساً من البلدان الرأسمالية المتطورة صوب البلدان المستعمرة, في إطار تقسيم العمل الدولي في تلك المرحلة, في حين أن الإتجاه الأساسي للإستثمارات المباشرة بعد الحرب العالمية الثانية هو بين البلدان الرأسمالية المتقدمة وتقليص ذلك بين البلدان المتقدمة والنامية, والسبب الرئيسي لهذا التحول مرتبط بالتطورات الحاصلة في تقسيم العمل الدولي والإنتقال من التخصص على مستوى القطاع إلى التخصص داخل الفروع أي التخصص الفرعي. ومن جانب ثاني الإختلاف في الإتجاه القطاعي للإستثمارات, إن توجه الإستثمارات الدولية في الماضي إلى قطاع إنتاج المواد الأولية, قد أدى إلى نشوء نوع من التخصص وتقسيم العمل التقليدي بموجبه تخصصت البلدان النامية إلى إنتاج المواد الأولية المعدة للتصدير بينما تخصصت البلدان المتقدمة الرأسمالية, بإنتاج السلع الصناعية. في حين تعرضت التقسيم الدولي للعمل إلى تغيير ملحوظ تمثل في تخصص البلدان المتقدمة في الفروع الصناعية القائدة للتقدم العلمي, وتحويل بعض الفروع المتقادمة أي القديمة إلى البلدان النامية, وبعبارة أخرى فإن الإستثمارات تتجه نحو فروع الصناعة التحويلية بشكل أساسي بدلاً من قطاع إنتاج المواد الاولية. لان الشركات الدولية المعاصرة تنشئ اليوم نسقاً جديداً للإنتاج والملكية والسيطرة على المستوى العالمي يختلف إختلافاً جذرياً عن ذلك النسق الذي عاشته في إطار الشركات الرأسمالية الدولية السابقة [2].

خامساً : حجم وتأثير شركات متعدية الجنسية على الإقتصاد العالمي وسيادة الدولة.

تمارس الشركات المتعدية الجنسية تأثيراً كبيراً على منظومة العلاقات الإقتصادية الدولية وعلى الإقتصاد العالمي عموما. فهي تسيطر تقريبا على نصف الإنتاج الصناعي في العالم, وعلى (65%) من التجارة العالمية و(90%) من السوق العالمية للقمح و القهوة والتبغ وحديد الخام و(85%) من سوق النحاس و(80%) من سوق الرصاص [3].

تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات إقتصادية عملاقة ، ومن المؤشرات التي تدل على هذا, حجم رأس المال وحجم إستثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، وحجم إنفاقها

[1] : حسام عيسى، الشركات المتعددة القوميات ، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٨، ص ٩-١٥.

[2] : صالح ياسر حسن، العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص٣٢٧-٣٢٨.

[3] : UNCTAD.World Investment Report 2004; The Shift Towards service Geneva 2005.

على البحث والتطوير، فضلاً عن هياكلها التنظيمية وكفاءة إدارتها. كما تتميز الشركات متعدية الجنسية بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة متعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل إحتمالات الخسارة ، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى . وقد قامت هذه الشركات بإحلال وفورات مجال النشاط ، محل وفورات الحجم التي أنتهجتها الشركات الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لذلك تتشعب الأنشطة التي تقوم بها الشركات المتعدية الجنسية قطاعياً وجغرافياً. وهذا بالتالي يؤدي إلى تحقيق التكامل الأفقي والرأسي. ومن السمات الهامة للشركات متعددة الجنسيات والتي تسعى دوماً إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها ومن أجل تحقيق مصالحها الإقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية. أن هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات, إذن هذه الشركات تتحكم بجزء متعاظم من الناتج المحلي على الصعيد العالمي, إذ استبعدنا من المقارنة الدول ذات الدخل المرتفع(٢٦ دولة) نجد أن مجموع إجمالي إيرادات الشركات يعادل(١٥٩,٩%) من مجموع إجمالي الناتج المحلي(١٠) دولة تقطنها الغالبية العظمى من سكان العالم[1].

وحسب مجلة (Fortune) المعروفة , بلغت العوائد التي حققتها أكبر(٥٠) شركة في عام(٢٠٠٩) بلغت(٩,١) تريليون دولار , وحققت أرباحاً قدرها(٦١) مليار دولار, فعلى سبيل المثال حققت شركة (Exxon mobil) في عام(٢٠٠٩) والتي احتلت المرتبة الأولى في تركيب الشركات الخمسمائة, عوائد بلغت(٣٤) مليار دولار, أما أرباحها فبلغت(٣٦,١) مليار دولار, أي انها حققت ربحاً يومياً قدره(٩٨,٩) مليون دولار. أما بالنسبة إلى حجم مبيعات هذه الشركات فبلغت أرقاماً فلكية, فحسب معطيات المتعلقة بأكبر(٢٩) شركة متعدية الجنسية, يقدر حجم المبيعات السنوي لشركة (جنرال موتورز) في عام(١٩٩٩) بما يقارب(١٧٦,٦) مليار دولار, وهو بذلك يفوق الناتج المحلي الصافي السنوي لدول صناعية ونفطية غنية مثل النرويج, والبالغ(١٥٣) مليار دولار[2].

في حين تشير إحصائيات عام(٢٠٠٩) المتعلقة بأكبر عشر شركات متعدية الجنسية إلى أن إجمالي أصول الشركات العشرة مجتمعة بلغ(٢٨٤٧,٤) مليار دولار. إن الشركات المتعدية الجنسية هي أبرز القوى التي أفرزتها النظام الرأسمالي العالمي في تطوره وتحوله الدائم. وهي تؤثر بشكل كبير على تقسيم العمل الدولي, إذ يتضمن عمل الشركات على الإستثمار المباشر في الدول الأجنبية, الذي يتجه أغلبه إلى الدول المتقدمة, في حين لايتجه سوى نسبه ضئيلة منه إلى الدول النامية, وهذه النسبة تميل بالأساس نحو قطاع الاستخراج ومعالجة المواد الأولية. إن نشاط الشركات متعدية الجنسية يمارس تأثيراً جوهرياً على البنية الجغرافية للاقتصاد العالمي, بحيث يمكن الإشارة إلى ثلاثة ملامح المتممزة, الأول الإنفلات عن الانظمة الوطنية للمناطق الإقتصادية وإندماج الاشكال المحلية والدولية للتقسيم الجغرافي للعمل, والثاني, زيادة حدة الإختلالات الاقليمية سواء في اقتصادات البلدان المتطورة أو النامية, والثالث, الطابع المزدوج للتأثير المتبادل بين الإنتاج الدولي للشركات الأجنبية وإقتصاد البلد المضيف.

يتعين إذن التأكيد على أن تحقيق التبادل السلعي داخل المؤسسة المتعدية الجنسية مقارنة بالتبادل السلعي مع المؤسسات المستقلة الاخرى سيكون له أهمية أساسية عند تقسيم تأثير المؤسسة المتعدية الجنسية على التبادل الدولي. تؤكد التجربة

[1] : إسماعيل صبري عبدالله ، الكوكبة– الرأسمالية العالمية في مرحلة مابعد الإمبريالية، دار الفارابي، بيروت ، ١٩٩٧،ص٩٢–٩٤.

[2] : صالح ياسر حسن ، الإقتصاد السياسي للأزمات الإقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي ، دار الرواد المزدهرة، بغداد ، ٢٠١١ ، ص٣٠٤.

التاريخية ان شركات متعدية الجنسية تقف أمام خياريين: أما تصدير السلع إلى خارج حدود البلد الام , أو القيام بنشاط إنتاجي خارج حدود البلد , وفي غالب الأحيان يلجأ هذه المؤسسات إلى الخيار الثاني, إذ تبدأ بتوسع نشاطها الاقتصادي خارج البلد الام بعدها الرغبة في الإستفادة من تفوقها التكنولوجي والتنظيمي والمالي[1].

الإستنتاجات.

١ - بأمكان رأس المال العابر للقوميات, في معرض دفاعه عن مصالحه أن يمارس ضغطاً سياسياً قوياً على البلد الذي يستثمر فيه, على نحو يتناقض مع المصلحة الوطنية لهذا البلد.

٢ - يمكن أن تتغلغل الشركات المتعدية الجنسية في فروع الاقتصاد الوطني, المرتبطة بالامن الاقتصادي للبلد المعني, وان تمارس تأثيراً سلبياً على تطورها.

٣ - تشكل الشركات المتعدية الجنسية, منافسة شديدة للشركات المحلية وتزيحها من أسواقها الداخلية, وتوقف تطورها.

٤ - إن الإنتقال الحر لرأس المال العابر للقوميات, يمكن أن يقوض إستقرار العملات الوطنية, وان يولد الخطر على الامن الوطني في البلدان النامية.

٥ - قوة وإنتشار رأس المال بهذا النمط في المرحلة الراهنة طرحت مسألة سيادة الدولة وبالتالي العلاقات الإقتصادية الدولية ومضع النقاش , وأصبح من الضروري إعادة النظر في البنية النظرية للعلاقات الإقتصادية الدولية .

٦ - تعمل الشركات متعدية الجنسية على خلق إزدواجية في إقتصاد البلدان النامية, فهي تعمل على تشجيع قطاعات الإقتصادية المعدة للتصدير, وإضعاف القطاعات الإنتاجية.

٧ - تعمل الشركات متعدية الجنسية على تعمق الفجوة بين البلدان النامية والدول المتقدمة, وخاصة على الصعيد الإقتصادي وتنعكس هذا على العلاقات الإقتصادية الدولية.

[1] نفس المصدر السابق، ص٣٠٨.

دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية

مشعالي ابراهيم

مقدمة

تعتبر منطقة المغرب العربي إحدى أبرز المناطق التي شهدت تحولات كبيرة على المستوى السياسي و الأمني خاصة مع موجة الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت المنطقة العربية مع مطلع سنة٢٠١١ في ما سمي في مراكز الفكر الغربي بثورات الربيع العربي و ما تبعها من تهديدات أمنية على دول الجوار على غرار تصاعد أزمة الهجرة الغير شرعية و تنامي الجماعات الإرهابية المتطرفة و تبييض الأموال و انتشار السلاح حيث اعتبرت ليبيا أكبر الدول المصدرة لهذه الأزمات إذ أدى سقوط نظام معمر القذافي إلى انهيار مؤسسات الدولة و تعثر عملية الانتقال السياسي و دخول الأطراف السياسية في نزاع مسلح حيث أدت حدة النزاع إلى تسيير البلاد بحكومتين، هذا ما دعى دول المنطقة و على رأسها الجزائر بحكم الخبرة التي تتمتع بها في حل الأزمات و النزاعات بالإضافة إلى الواجب الذي تفرضه علاقة الأخوة و الصداقة الذي تجمع الشعبين إلى محاولة تقديم حل للنزاع الداخلي بين الأطراف الليبية نظرا لعمق المعرفة الجزائرية بالأزمة الليبية و علاقاتها الجيدة مع مختلف الأطراف ، و على ضوء ذلك قدمت الجزائر مقاربة قائمة على الحوار السياسي كمخرج وحيد للأزمة بعيدا عن التدخلات الخارجية ووضع حل يرضي الجميع مع ضمان مشاركة جميع الأطراف السياسية و القوى العسكرية المتصارعة على الأرض خلال إيجاد حكومة توافقية تسير المرحلة الانتقالية و ذلك تحت إشراف دولي و برعاية الأمم المتحدة .

الإشكالية : إلى أي مدى استطاعت الدبلوماسية الجزائرية تقديم مقاربة فعالة و ناجعة لحل الأزمة الليبية في ظل الاختلافات السياسية للأطراف الداخلية و الصراع المصلحي بين القوى الإقليمية و الدولية .

الفرضية : إذا كان الدبلوماسية الجزائرية قائمة على مبدأ حل الأزمات بالطرق السياسية السلمية و عدم التدخل الأجنبي فإن ذلك سيساهم بشكل ايجابي في ايجاد حل ليبي داخلي بعيدا عن الأجندات المصلحية للقوى الخارجية .

أهداف الدراسة :تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة شاملة حول المقاربة التي تبنتها الجزائر حيال الأزمة الليبية التي بدأت في مافي٢٠١١ مع عملية الكرامة التي قادها اللواء حفتر و ذلك من خلال دراسة الإطار العام للسياسة الخارجية و مدى تأثير المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية على سلوكها اتجاه الأزمات الدولية في ظل تحولات سياسية و أمنية شهدتها منطقة شمال افريقيا بعد٢٠١١ كما تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على طبيعة الأزمة في ليبيا و أهم الأطراف السياسية و العسكرية المتصارعة بالإضافة إلى دور القوى الإقليمية و الدولية في التأثير على مسار النزاع .

خطة الدراسة :

المحور الأول : الإطار العام للسياسة الخارجية الجزائرية

المحور الثاني : طبيعة الأزمة الليبية

المحور الثالث : الحل السياسي للأزمة الليبية

المحور الأول الإطار العام للسياسة الخارجية الجزائرية:

١. التطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية :

تعتبر الثورة الجزائرية إحدى أهم الثورات العربية و العالمية التي شهده القرن العشرين بحكم أن آثارها مست شعوبا كثيرة و غيرت مسار بعضها الآخر حيث أصبحت مصدر إلهام للشعوب الراغبة في الاستقلال و نيل الحرية و رمزا للكفاح ضد الاستعمار و الإضهاد[1] و لقد ساهم العمل الدبلوماسي إبان الثورة التحريرية في استقلال الجزائر من خلال "التحركات الحثيثة لأعضاء جبهة التحرير الوطني بعد حوالي ٣ سنوات من اندلاع الثورة المجيدة إذ بعد انعقاد "مؤتمر الصومام في ٢٠ أوت ١٩٥٦ تم تنصيب عدد من الهياكل بالجبهة من بينها "لجنة التنسيق والتنفيذ" (CCE)، حيث لعبت هذه الأخيرة في السنة الأولى من تنصيبها دور هيئة مهتمة بالشؤون الخارجية.[2]

و بعد تأسيس "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) في ٢٦ سبتمبر ١٩٥٨ في تونس استطاعت هذه الأخيرة احراز نجاحات دولية من خلال إصدار هيئة الأمم المتحدة قرارا بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٠ (أثناء الدورة الحادية عشرة) والذي ينص على أن الجمعية العامة قد أكدت الحاجة القصوى لوضع الضمانات الفعلية المناسبة التي تكفل تطبيق مبدأ تقرير المصير بنجاح وعدالة، على أساس الاعتراف بالوحدة والسلامة الإقليمية للجزائر".[3]

نتيجة الانتصارات التي حققتها الثورة داخليا بالإضافة إلى الضغوطات الدولية على السلطات الفرنسية أجرت هذه الأخيرة سلسلة مفاوضات مع الحكومة ، أولى تلك المفاوضات احتضنتها مدينة مولان الفرنسية جوان ١٩٦٠ ، لتأتي مفاوضات إيفيان الأولى ما بين ٢٠ جوان و١٣ جويلية ١٩٦٠ ، و قد شكّل ملف الصحراء و مستقبل المعمّرين في الجزائر نقطة إختلاف كبيرة حالت دون احراز تقدّم في مسار المفاوضات، لتستأنف في لوغران الفرنسية جويلية ١٩٦٠ ، لكنّها توقّفت للأسباب ذاتها، لتستأنف مرة أخرى في جولة ثانية ما بين ١٨ مارس ١٩٦٢[4] ، "و توجت بإعلان وقف إطلاق النار بتاريخ ١٩ مارس ١٩٦٢ من الجانبين و اعترف زعماء العالم الثوريين على غرار فيدال كاسترو و تيتو أن اتفاقية افيان كانت انتصارا عظيما كما

---

[1] ـ محمد السويدي ، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٨٤ ،ص ٢٩ .

[2] ـ محمد ختاوي ، **دور الدبلوماسية إبان الثورة الجزائرية وتأثيرها على حركات التحرر في العالم الثالث** ، جريدة السلام ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/١٨ . http://essalamonline.com/ara/permalink/4895.html

[3] ـ نفس المرجع ، ص ١ .

[4] ـ حاجي عبد النور ، **أهم المراحل التاريخية للدبلوماسية الجزائرية ١٩٥٥ ـ ٢٠١٢** ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/١٤ . http://abdenour-hadji.blogspot.com/2013/03/1955-2012.html

رأى رئيس الوزراء الصيني شوين لاي أن التكتيك الذي اتبعة الجزائريون في المفاوضات كان صائبا" .[1]

و بعد الاستقلال كان التوجه الجزائري نحور دعم الحركات التحررية و حق الشعوب في تقرير مصيرها و " تبني خطاب قومي عروبي حيث استضافت الجزائر العربية السادسة في نوفمبر١٩٧٣ و تم اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني و التأكيد على ضرورة مواصلة الكفاح العسكري و السياسي و الاقتصادي لتحرير الأراضي الفلسطينية" .[2]

و اتسمت السياسة الخارجية بالهجومية خاصة بعد تولي الرئيس هواري بومدين الحكم حيث اعتبرها البعض لا تتناسب مع حجم الجزائر في تلك الفترة غير أن شخصية الرئيس القوية استطاعت التأثير على توجهاتها بشكل كبير و يعبر عن هذه الفكرة بومدين في قوله " لقد برهنت التجربة بكل وضوح أن سمعة بلاد ما و مكانتها في الميدان الدولي لا يمكن أن يضمن لها الاستمرار و الفعالية بمجرد الخطب الرنانة و التصريحات الجوفاء[3]

و بعد ووفاة الرئيس بومدين استمرت السياسة الخارجية الجزائرية على نفس المبادئ مع الرئيس الشاذلي بن جديد و لكن بأقل حدة و هذا نتيجة عوامل عديدة من بينها التغيرات التي حدثت في البيئة العربية و الدولية و قد ساهمت مجهودات الجزائر في تأسيس اتحاد المغرب العربي في١٧ فيفري١٩٨٩ في مدينة مراكش المغربية و يقول الرئيس الشاذلي عنه في هذا الصدد " سيأتي اليوم الذي يكون فيه ممثل وحيد يتكلم باسم جميع البلدان المغاربية و سيكون له وزن كبير على مستوى الهيئات الدولية جميعا.[4]

و أثناء فترة التسعينات شهدت السياسة الخارجية نوع من الفتور نتيجة الازمة السياسية التي عاشتها الجزائر و التي عرفت "بالعشرية السوداء و رغم هذا ظلت وفية لمبادئها اتجاه الأمة العربية و القضايا العادلة في العالم و الدليل على ذلك أنها لم تتأخر عن دفع حصتها في الجامعة العربية الخاصة بدعم السلطة الفلسطينية رغم الأزمة المالية التي كانت تعني منها ن و مع قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة١٩٩٩ استطاعت الجزائر أن تخرج من عزلتها الدولية و اعتمدت سياسة نشطة و منفتحة على كافة دول العالم نتيجة تحسن الوضع الأمني و الاقتصادي حيث استغل الرئيس بوتفليقة الخبرة السياسية بها في المجال الخارجي و علاقاته الجيدة مع مختلف عواصم العالم .

٢ . مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية :

تعتبر مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية نتاجا للرصيد السياسي الذي مثله النضال الدبلوماسي لقادة الثورة من أجل تحرير الجزائر و إسماع صوتها خارجيا و الذي رسخ لتقاليد وأعراف السياسة الخارجية الجزائرية ، كما أن هذه المبادئ مستمدة من مجموعة من المواثيق و الدساتير على غرار مؤتمر الصومام٢٠ أوت١٩٥٦ ، ميثاق طرابلس جوان١٩٦٢ ، الدستور الجزائري سنوات١٩٦٣ ،١٩٧٦ ،١٩٨٩ ،١٩٩٦ عموما يمكن تلخيص أهم هذه المبادئ فيما يلي :

[1] - بن يوسف بن خذة ، **نهاية حرب التحرير في الجزائر : إتفاقيات إفيان** ، ترجمة لحسن زغدار محل العين جبائلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٨٦ ، ص ٣٨ - ٤١ .
[2] - وزارة الخارجية الجزائرية ، **القمة العربية السادسة بالجزائر** ، مجلة الخمسينية ، ١٣ مارس ٢٠١٣ .ص ٧ .
[3] - سعد بن بشير العمامرة ، **هواري بومدين الرئيس القائد ١٩٣٢ - ١٩٧٨** ، المطبوعات الجميلة ، الجزائر ، ١٩٩٧ ، ص ١٣٢ .
[4] - وزارة الخارجية الجزائرية ، **تأسيس إتحاد المغرب العربي** ، مجلة الخمسينية ، ١٣ مارس ٢٠١٣ ، ص ٧ .

. **تحقيق التعاون المشترك بين دول المغرب العربي** : إذ جاء في ديباجة دستور الجزائر ١٩٩٦ أن الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير "حيث إن الكفاح المشترك ضد الاستعمار في منطقة شمال افريقيا خلال النصف الثاني من القرن

العشرين خلق نوع من التنسيق و التضامن و عزز الاحساس بوحدة الهوية" .[1]

. **الالتزام بمبدأ التعاون و احترام سيادة الدول**: تعمل الجزائر على بناء علاقات ودية بين الدول مبنية على الإحترام المتبادل بحيث لا تتدخل في ئؤون الدول الأخرى كما لا تريد لها أن تتدخل في شؤونها لأنها دولة ذات سيادة و لقد جاء في المادة ٢٨ من دستور ١٩٩٦ أن "الجزائر تعمل من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه".[2]

دعم القضايا العادلة في العالم :وقد حافظت الجزائر منذ الاستقلال على خط عدم الانحياز إلى أي طرف على حساب الآخر في حل النزاعات القائمة في العالم مع احترامها لمبدأ مساندة القضايا العادلة ومساندة الحركات التحررية أينما كانت حيث ساهم التزام الجزائر بالمواثيق الدولية في اكتسابها مصداقية لدى دول العالم أدى كنتيجة حتمية إلى الاعتداد برأيها في القضايا الحساسة والحاسمة دوليا .[3]و تؤكد المادة ٢٧ من الدستور الجزائري على أن "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري".[4]

. "**ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار** : إذ كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الايجابي ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة مند حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال .[5]

. **دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها** : نظرا لمعاناة الجزائر من ويلات الاستعمار لفترات زمنية طويلة جعلها تشعر و تقدر معاناة الشعوب المستعمَرة وتدرك أهمية حقها في تقرير المصير، وفي ضوء هذا التصور المبدئي تعاملت الجزائر مع حركات التحرر العالمية كلها دون تفرقة ولا تمييز وقد قال عنها الزعيم الإفريقي الثائر أميلكال كابرال " إذا كانت مكة قبلة المسلمين والفاتيكان قبلة المسيحيين، فإن الجزائر تبقى قبلة الأحرار والثوار".[6]

حل النزاعات بالطرق السلمية : تؤكد الجزائر دائما على ضرورة الإعتماد على الحلول السياسية لحل الأزمات و النزاعات الدولية و تجنب استعمال القوة و التدخلات العسكرية إذ جاء في المادة ٢٦ من دستور الجزائر ١٩٩٦ "أن الجزائر تمتنع

---

[1] ـ خالد شيات ، **من التجزئة إلى الوحدة : قراءة في التجارب الغربية و العربية لتأسيس نظرية بناء الوحدة** ، مركز نماء للبحوث و الدراسات ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ١٧٠ .

[2] ـ المادة ٢٨ من الدستور الجزائري ١٩٩٦ .

[3] ـ **الدبلوماسية الجزائرية تكسب الرهان في قضية المحتجزين الأمريكيين بطهران** ، جريدة النهار ، تاريخ الإطلاع :٢٠١٥/١٢/٢٣ .
http://www.ennaharonline.com/ar/national/119735.html

[4] ـ المادة ٢٧ من الدستور الجزائري ١٩٩٦ .

[5] ـ العايب سليم ، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص الدبلوماسية و العلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر ـ باتنة ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ ، ص ٢٩ .

[6] ـ مصطفى بوتورة ، سياسة **الجزائر الخارجية : المبادئ والممارسات حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية خيارات أساسيان** ، جريدة الشعب ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/٢٠ . http://goo.gl/Lzp5DF

الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريته وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"[1]

دعم الوحدة الإفريقية :أكدت ديباجة الدستور الجزائري على الانتماء الإفريقي للدولة الجزائرية و هذا

بحكم انتماء الجزائر جغرافيا إلى القارة الافريقية تبنت سياسة افريقية نشطة و دورا بارز خاصة في قضايا دعم الحركات التحررية و تصفية الاستعمار و هذا نابع من التجربة الجزائرية و كفاحها المرير ضد الاستعمار .[2]

٣. محددات السياسة الخارجية الجزائرية :

أ. المحددات الخارجية :

مصير المنطقة لا يحدده أبنائهم بل تتقاطع فيه المصالح الاستراتيجية لهذه الدول فالسلوك الخارجي للدولة الجزائرية خاصة على المستوى الاقليمي يحكمه التنافس الموجود بين هذه القوى خاصة فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى القوى الصاعدة على غرار الصين و تركيا هذه الأخيرة لديها مصالح اقتصادية كبيرة في المنطقة حيث اصبحت من أولوياتها الإستراتيجية ، بالإضافة إلى عامل التنافس الاقليمي و الذي يتمثل في الصرع الغير مباشر بين المغرب و الجزائر على زعامة المنطقة و الذي وصل إلى حد وجود سباق تسلح بينهما حيث لعب النزاع حول الصحراء الغربية دورا بارزا في توتر العلاقة و تعثر التكامل المغاربي .[3]

كما تسعى الجزائر خاصة في السنوات القليلة الماضية إلى تعزيز التعاون الإفريقي المشترك و خاصة في مجال السلم و الأمن و تحقيق التنمية المستدامة نظرا للتراجع الكبير للدور الإفريقي في صناعة السياسة الدولية و الإقليمية حيث أصبحت القارة مسرحا لفواعل دولية كبرى، تسعى لخدمة أجندتها و مصالحه الخاصة و هذا ما الدبلوماسية الجزائرية إلى ضرورة توفير آليات عمل إستباقية عمل لمواجهتها حماية للأمن القومي للبلاد.[4]

ب. المحددات الداخلية :

١. العوامل الشخصية :

شغل بوتفليقة مناصب سياسية عديدة بعد الاستقلال و بعد وفاة بومدين سنة ١٩٧٨ "لم تكلفه السلطة الجديدة بأي مهمة على الاطلاق رغم تجربته الواسعة في مجال السياسة الخارجية وقد فهم بما يملكه من حنكة أنّ الذين بدأوا يحتلون المواقع الأمامية في المؤسسة العسكرية ودوائر القرار لا يرغبون فيه , وأنّه لا ينسجم معهم بل لا ينسجم بتاتا مع المرحلة العالمية الجديدة".[5]

---

[1] ـ المادة ٢٦ من الدستور الجزائري ١٩٩٦ .
[2] ـ علي الدين هلال و جميل مطر ، **النظام الاقليمي العربي** ، كتب عربية للنشر الإلكتروني ، دون تاريخ نشر ، ص ٥٥ .
[3] ـ يوسف محمد الصواني ، **المغرب العربي زمن الربيع العربي : السياقات الكونية و إعادة الإعتبار للسياقات الكونية و المحلية** ، قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة" بالدوحة ، ١٧ ـ ١٨ فبراير ٢٠١٣ ، ص ٣ .
[4] ـ حميدة مداني ، **احمد الدان على الدبلوماسية الجزائرية اعادة ترتيب اوراقها لمواجهة التهديدات الخطيرة حول البلاد** ، جريدة الشهاب ، العدد ١٣٦٧ ، ١٠ نوفمبر ٢٠١٥ ، ص ٢ .
[5] ـ يحيا أبو زكرياء ، **الجزائر من أحمد بن بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة** ، دار ناشري ، الكويت ، ٢٠٠٣ ، ص ١١٣ .

و من جديد بعد نجاحه في إعتلاء سدة الرئاسة إثر الانتخابات الرئاسي التي أجريت سنة ١٩٩٩ و هناك يرى أن بوتفليقة شخصية متفردة لا يقبل من يخالفه بالرأي حيث أن ابتعاده عن السياسة لمدة ٢٠ سنة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٩ جعلته يحاول الانتقام من خلال ابعاد معارضيه و تجميع السلطة بيده .[1] إذ عمل على "تقوية الموقع الضعيف للرئاسة، جزئياً بتحسين الوضع الأمني ورعاية المصالحة الوطنية، وبذلك قلّص الحاجة للجيش و أجهزة المخابرات في الحياة اليومية للمواطنين خاصة بعد التعديل الدستوري لسنة ٢٠٠٨ الذي أعطى له صلاحيات واسعة"[2] و خاصة في مجال السياسة الخارجية إذ تنص المادة ٧٧ من الدستور الجزائري أنه من بين صلاحيات رئيس الجمهورية أنه يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجّهها و هذا ما جعل السياسة الخارجية للجزائر ترتبط بشكل مباشر بتوجهات رئيس الجمهورية.[3]

٢. العوامل المجتمعية :

انطلق النظام الجزائري بعد الاستقلال من فكرة الشرعية التاريخية القائمة على فكرة الإيديولوجية الشعبوية ، من خلال تصوّر المجتمع الجزائري كجسد واحد لا تخترقه أي تناقضات و لا اختلافات و لا صراعات مهما كان نوعها، ثقافية سياسية، عرقية .. و خاصة منع بلورت هاته التناقضات على المستوى السياسي[4] و لم يتغير هذا الطرح كثيرا بعد دخول الجزائر في التعددية الحزبية نظرا

لمواصلة هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني على الحياة السياسية بالإضافة إلى وجود معارضة ضعيفة في ظل نظام مغلق نسبيا.

و نظرا لمعاناة الشعب الجزائري من الاستعمار الأجنبي لفترات طويلة نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها، إذ يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري تدخلا في شؤون الغير .[5]

٣. العوامل الاقتصادية :

تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة و متنوعة، خاصة المحروقات إذ حسب احصائيات وكالة الطاقة الدولية لسنة ٢٠١٥ تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عالميا في قائمة المصدرين الأوائل للغاز الطبيعي في العالم بنسبة انتاج تقدر بـ ٨٠ مليار متر مكعب[6]، تحتل الجزائر المركز الثالث عالميا في احتياطيات الغاز الصخري بحوالي 111 تريليون قدم مكعب بنسبة

---

[1] ـ جريدة الأمة ، **محمد العربي زيتوت يحلل شخصية بوتفليقة سياسيا** ،تاريخ الاطلاع : ٢١ / ١٢/ ٢٠١٥ .
http://www.al-omah.com/914.html

[2] ـ مجموعة الأزمات الدولية ، **الجزائر و دول الجوار** ، تقرير الشرق الاوسط رقم ١٦٤ ، بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٥ ، ص ٧ .

[3] ـ المادة ٧٧ من الدستور الجزائري بعد تعديلات سنة ٢٠٠٨ .

[4] ـ قدوسي محمد ، **الدولة و ظاهرة النيوباتريمونيالية في الجزائر بعد دستور ١٩٨٩، استمرارية، تطور أم تقطعات ؟** ، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية، السنة الخامسة ـ العدد٣٦ ، جامعة سيدي بلعباس ـ الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ٣ .

[5] ـ العايب سليم ، مرجع سابق ،ص ١٩ .

[6] - International Energy Agency , **KEY WORLD EUERGY STHTISTICS 2015**, France , November 2015 , P 13 .

تبلغ حوالي 6.1 في المائة من اجمالي الاحتياطي العالمي[1]، كما يبلغ الانتاج اليومي للجزائر من النفط الخام حسب تقرير منظمة الأوبك لشهر أكتوبر ٢٠١٥ حوالي ١.١١ مليون برميل في اليوم.[2]

رغم هذه الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر بلعب دور بارز على الساحة العربية و الدولية ماعدا بحيث اتبعت سياسة دفاعية لكن على المستوى الافريقي استطاعت الجزائر بناء مكانة متميزة لها بفضل علاقاتها الجيدة مع الدول الافريقية و توجه سلوكها نحو خدمة أجندتها السياسية إذ لعبت المساعدات المالية دور كبيرا في ذلك .

٤. المحددات الجغرافية :

تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا يتوسط القارات الأربع :إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات [3]،كما ان لها حدود شاسعة مع العديد من الدول و أغلبها تعيش أزمات أمنية و سياسية على غرار ليبيا و مالي و هذا ما جعل الهاجس الأمني كمحدد رئيسي في بناء السياسة الخارجية الإقليمية .

المحور الثاني : طبيعة الأزمة الليبية

١. جذور الازمة الليبية :

شهدت المرحلة الانتقالية في ليبيا بعد اسقاط نظام القذافي عوائق عديدة على غرار تظهور الوضع الأمني و الصراعات السياسية المتعددة الأطراف و بدأت تظهر جليا مع" الخلافات التي وقعت بشأن تشكيلة الحكومة الجديدة والموقف من رئيسها محمود جبريل الذي سارع على الأثر الى تقديم استقالته،وخلفه العبد الرحيم الكيب ولم يتوقف الأمر عند ذلك فسرعان ما نشب الصراع بين القوى المسلحة المنتشرة في أحياء العاصمة الليبية طرابلس فور صدور قرار بانهاء المظاهر المسلحة واعادة تشكيل قوات الجيش والشرطة وضم جميع العناصر المسلحة اليها، وحصلت اشتباكات نتيجة رفض العديد من القوى التخلي عن سلاحها.[4]

لقد تحوّل قطاع الأمن في ليبيا إلى نظام هجين، تميّز بتعاون فضفاض وغير متوازن بين الجماعات المسلحة المنظّمة محلياً التي ترعاها الدولة وبين الجيش الوطني والشرطة[5] و ارتكبت العديد من المليشيات أعمال قتل خارجة عن القانون لكن الالسلطة لم تكن لديها القدرة التحقيق في مقتل أسرى في التحقيق بهذه القضايا طوال عام ٢٠١٢ و هذا ما جعل هذه

[1] - جمال قاسم حسن ، **النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمي** ، صندوق النقد العربي ، يوليو ٢٠١٥ ، ص ٩ .
[2] - Organization of the Petroleum Exporting Countries ,**OPEC Monthly Oil Market Report** -November 2015, p68
[3] - العايب سليم ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .
[4] - حسين عطوي ، **ليبيا بين مخاطر التقسيم والصراعات القبلية** ، تاريخ الاطلاع : ٢٠١٥/١١/٢٠ .
http://goo.gl/FOl3Qh
[5] : Frederic Wehrey,**Ending Libya's Civil War: Reconciling Politics, Rebuilding Security**, Viewing history- 20/12/2015 http://goo.gl/bK0Txu

المليشيات تشعر بأنها فوق القانون رغم أن هذا قد يكون سلوكاً حكيماً لتجنب مواجهة مفتوحة بين قوات الحكومة والجماعات المسلحة المستقلة، لكنها تحمل ولا شك مخاطر ترسيخ انعدام القانون وأن تصبح مسبباً للعنف.[1]

وصلت حالة الانفلات الأمني إلى حد اختطاف رئيس الوزراء علي زيدان في عام ٢٠١٣ لفترة وجيزة من قبل ميليشيا مسلحة مجهولة و قامت مليشيا أخرى في وقت سابق بقتل السفير الأمريكي "كريستوفر ستيفنز" في بنغازي[2] كما أقدمت جماعات مسلحة على إغلاق و تعطيل الكثير من حقول النفط والغاز في البلد ومرافئ التصدير ومعامل التصفية ومحطات توليد الطاقة سعيا إلى تحقيق مطالب سياسية و مالية على غرار ما قام مناصري الإقليم الإتحادي في اقليم برقة بمحاصرة الموانئ الليبية في الشرق حيث انخفض الإنتاج الوطني من النفط الخام إلى ١٥٠ ألف برميل في اليوم أي أقل من عشر القدرات القصوى.[3]

بعد اجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام في جويلية ٢٠١٢ ظهر خلاف حاد حول قانون العزل السياسي الذي من شأنه استبعاد كل من تورطوا مع النظام السابق وحرمانهم تولي مناصب في الحكومة وفي النطاق الأوسع للإدارة و لقد تم اقراره في ديسمبر ٢٠١٢ بعد ضغط من ميلشيات مسلحة ،و بدأت بوادر الأزمة الليبية تظهر منذ أن أعلن المؤتمر الوطني العامّ ، في مطلع شهر فبراير ٢٠١٤ ، تعديلاتٍ تقضي بتمديد مهامه التي من المفترض أنها تنتهي بحلول ٧ فبراير قامت العديد من الاحتجاجات الشعبية المطالبة برحيل المؤتمر الوطني نظرا لفشله في صياغة دستور جديد ضمن الآجال المحددة التي فرضها الإعلان الدستوري.[4] "تم انتخاب مجلس النواب في جوان ٢٠١٤ و بعد الإعلان عن النتائج الأولية في ٦ جويلية ، تم استبعاد ٤١ مرشحاً وفقاً لقانون العزل السياسي و الإداري و هذا ما أثار حفيظة أنصار النظام السابق"[5] و بعدها قام ٣٠ عضواً جديداً من أعضاء المجلس البالغ عددهم ١٨٨ بمقاطعته، عندما قرر أعضاء آخرون عقد مجلس النواب في مدينة طبرق الشرقية بدلاً من بنغازي كما كان قد تقرر سابقاً ودون إجراءات تسليم رسمية من المؤتمر الوطني العام و اعتبر المقاطعون جلسة غير قانونية، وكذلك فعل أعضاء المؤتمر الوطني العام الذين اغتنموا الفرصة للادعاء بأن مجلسهم لا يزال البرلمان الشرعي وانبثق عن كل من هما حكومة يقودهما على التوالي رئيس الوزراء عمر الحاسي ورئيس الوزراء عبد الله الثني.[6]

و يذكر أنه نشبت" أزمة دستورية لدى انعقاد مجلس النواب في مدينة طبرق بتاريخ ٢ أوت ٢٠١٤ أدت لاستئناف انعقاد "المؤتمر الوطني" وتشكيل حكومة إنقاذ وطني استنادًا لاستمرار احتفاظه بالسلطة و"التفويض الشعبي" المؤيد لعملية "فجر ليبيا" بعد سيطرتها على "طرابلس" في ٢٤ أوت ٢٠١٤ و مسارعة مجلس النواب باتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بهيكل الدولة و رغم صدور المحكمة العليا في ٦ نوفمبر و القاضي ببطلان الانتخابات التشريعية لمجلس النواب استمر هذا الأخير يمارس صلاحيته".[7]

---

[1] ـ مجموعة الأزمات الدولية ، **العدالة في ليبيا ما بعد القذافي** ، تقرير الشرق الأوسط ١٤٠ ، أفريل ٢٠١٣ ، ص ٢١ .

[2] ـ Francis Fukuyama , **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy** , First edition , Farrar, Straus and Giroux, New York, 2014 , p 14

[3] ـ الأمم المتحدة ، **تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا**، تقرير S/2014/131 ، بتاريخ ٢٦ فيفري ٢٠١٤ ، ص ٣ .

[4] ـ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، **ليبيا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة** ، ، سلسلة تقدير موقف ، الدوحة ـ قطر، فبراير ٢٠١٤ ، ص ١ .

[5] ـ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، **تقرير رئيس البعثة طارق متري** ، بتاريخ ١٧ جويلية ٢٠١٤ ، ص ٣ .

[6] ـ مجموعة الأزمات الدولية ، **البناء السليم على مجموعة مفاوضات جنيف** ، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٥٧ ، ٢٦ فيفري ٢٠١٥ ، ص ٢ .

[7] ـ خيري عمر ، **السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا** ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ١٦ ديسمبر ٢٠١٤ ، ص ٦ .

٢. اندلاع النزاع المسلح في ليبيا:

كانت بداية النزاع المسلح في ماي ٢٠١٤ عندما أطلق خليفة حفتر (وهو ضابط سابق في الجيش القذافي الذي انشق عنه خلال الحرب مع تشاد) حملة عسكرية أسماها "عملية الكرامة" لمكافحة الحركات الإسلامية المسلحة الصراع في ليبيا والجماعات المتطرفة[1]، وفي جويلية ٢٠١٤ ، شن ائتلاف يخضع لسيطرة ميليشيات تتخذ من مصراتة والزاوية وطرابلس قواعد لها، هجوماً عسكرياً تحت اسم "فجر ليبيا"، بذريعة حماية ثورة ١٧ فبراير ضد الميليشيات المنافسة من الزنتان و ورشفانة المتحالفة مع الأحزاب الليبرالية والاتحادية المسيطرة على "مجلس النواب"واتهم الائتلاف هذه الأحزاب بشن ثورة مضادة إلى جانب عملية الكرامة .[2]

و نتيجة اتساع دائرة النزاع المسلح في عدة مدن ليبية بمافيها العاصمة طرابلس و تظهور الأوضاع الأمنية أجبر ذلك الحكومة المعترف بها دوليا و التي يتزعمها رئيس الوزراء عبد الله الثني للانتقال إلى المدن الشرقية البيضاء وطبرق بتاريخ أوت ٢٠١٤ ، حيث لديهم دعم من ميليشيات متحالفة مع اللواء خليفة حفتر ،[3]واعترف مجلس النواب "بعملية الكرامة" باعتبارها عملية عسكرية مشروعة يقودها الجيش الليبي، وأعلن أن قوات "فجر ليبيا" و"أنصار الشريعة" جماعتان إرهابيتان، ودعا إلى التدخل الأجنبي لحماية المدنيين ومؤسسات الدولة .

شنت طائرات تابعة للإمارات العربية المتحدة انطلقت من قواعد جوية مصرية غارات جوية على قوات "فجر ليبيا" التي كانت تقاتل للسيطرة على مطار طرابلس الدولي رغم ذلك تمكنت قوات "فجر ليبيا" من السيطرة على مطار طرابلس الدولي في٢٣ أوت مجبرة "كتائب الزنتان" على مغادرة العاصمة، ومحكمةً السيطرة على مؤسسات الدولة فيها وعقب استيلائها على طرابلس، استأنفت قوات "فجر ليبيا" عقد جلسات "المؤتمر الوطني العام"، الذي عين رئيساً جديداً للوزراء و"حكومة للإنقاذ الوطني" وادعت "حكومة الإنقاذ الوطني" أنها قد تولت زمام الأمور في معظم مؤسسات الدولة في غرب البلاد.[4]

واستمرت الاشتباكات المسلحة بين القبائل المتصارعة في سبها وأوباري في جنوب غرب ليبيا، ما أدى إلى تظهور الحالة الإنسانية وظلت درنة، في شرقي البلاد تخضع لسيطرة الجماعات الإسلامية المسلحة، التي فرضت تأويلها الصارم للشريعة الإسلامية وارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان[5] ،كما "بايع مجلس شورى الشباب المسلم في أكتوبر ٢٠١٤ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام تحت ما يسمى بولاية برقة وأدت هذه الخطوة إلى وقوع انقسام بين المجموعات المسلحة، وعلى رأسها كتيبة شهداء أبو سليم ، وقادت هذه الأخيرة ائتلافا باسم مجلس شورى مجاهدي درنة أخرج المجموعات التي بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام من معظم وسط درنة فيما قام المقاتلون الذي بايعوا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق

---

[1] - Daveed Gartenstein And others , **The Crisis in North Africa: Implications for Europe and Options for EU Policymakers** , Netherlands Institute of International Relations Clingendael, The Hague, April 2015 , p 11 .

[٢] ـ منظمة العفو الدولية ، **التقرير السنوي حالة حقوق الإنسان في العالم ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥** ، دار بيتر بينسون ، لندن ، ٢٠١٥ ،ص ٣٠٠ .

[٣] - Giancarlo Lima , **Libya:On the Brink**, AMERICAN SECURITY PROJECT, New York , January 2015 , p 2 .

[٤] ـ منظمة العفو الدولية ، مرجع سابق ،ص ٣٠٠ .

[٥] ـ نفس المرجع ،ص ٣٠٠ .

وبلاد الشام تحت ما يسمى بولاية طرابلس بالسيطرة على سرت كما أطلقت هذه المجموعات على أنفسها "جنود الخلافة".[1]

2. أطراف الصراع في ليبيا :

شهد المجتمع الليبي انقساما بين أطيافه السياسية و الجماعات المسلحة التي تنطوي تحت لوائها و ذلك جراء بعد إعلان اللواء خليفة حفتر عملية الكرامة بين مؤيد و معارض لها بالإضافة إلى تنظيم الدولة الإسلامية و الذي لديه أجندة مختلفة تماما و سنحاول في ما يلي ذكر أهم هذه الأطراف .

أ. أنصار عملية الكرامة :

مجلس النواب :تم انتخاب مجلس النواب بعد الانتخابات التي أجريت في جوان ٢٠١٤ و قد أيد عملية الكرامة التي يراها عملية مشروعة يقودها الجيش الوطني الليبي ضد الجماعات الإرهابية كما أعطى الغطاء القانوني لها بعد أن قام بتعيين خليفة حفتر في منصب القائد العام للجيش الوطني الليبي برتبة فريق، وهو منصب تم إنشاؤه حديثا.[2]

الحكومة الليبية المؤقتة :يترأسها عبدالله الثني و هي الكيان الحكومي المعترف به دوليا في ليبيا ومقرها مدينة البيضاء، وعينها البرلمان المنتخب، المعروف باسم مجلس النواب وأمرت الحكومة الجيش الليبي باستعادة طرابلس من الميليشيات الإسلامية، التي هاجمت أجزاء من المدينة، واستولت عليها .[3]

تحالف القوى الليبرالية :يضم في صفوفه شخصيات بارزة يتقدمها الدكتور محمود جبريل، والدبلوماسي و الوزير السابق عبد الرحمن شلقم بالإضافة إلى شخصيات بارزة أخرى. وقد استطاع هذا التحالف الفوز بـ ٣٩ مقعداً في الانتخابات الأخيرة و هو نفس العدد الذي تحصل عليه في الانتخابات السابقة غير أن معارضي هذا التحالف يتهمونه بالسعي الحثيث لإسقاط المؤتمر الوطني العام دون تقديم بدائل سياسية أخري بالإضافة إلى رغبته في إطالة عمر المرحلة الانتقالية، ليتمكن من إلغاء قانون العزل السياسي.[4]

الجيش الوطني :تضم عسكريين سابقين في الجيش الليبي و رغم أنها ميلشيات تخضع لولاءات ضيقة غير انها تتميز بنوع من الانضباط نظرا لوجود قيادات عسكرية في صفوفه من جيش النظام السابق و انتماء البعض منها لقيادة الأركان التي شكلت من قبل المؤتمر الوطني .[5]

كتائب الزنتان : و المتمثلة أساسا في كتيبة القعقاع و كتيبة الصواعق، ويقدر عدد المقاتلين فيهما بما بين ١٠ آلاف و ١٥ ألفًا، وبعض الميليشيات الصغيرة الأخرى القادمة أساسا من مدينة الزنتان الواقعة إلى الجنوب الغربي من العاصمة، مثل كتيبة النصر التي يقودها رجل عرف بشدة البأس في معارك الثوار ضد قوات القذافي في ٢٠١١ يدعى جمعة أحسي.[1]

---

[1] ـ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، **تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا** ، ١٦ نوفمبر ٢٠١٥ ، نص ٦.

[2] ـ نفس المرجع ، ص ٥ .

[3] ـ بي بي بس عربي ، **من هم أطراف الأزمة الليبية؟** ، ٢٠١٥/١٢/٢٢ .
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150709_libya_key_players

[4] ـ قناة DWعربية ، **نظرة على أبرز القوى السياسية والعسكرية المتصارعة في ليبيا** ، ٢٠١٥/١٢/١٤
http://goo.gl/lsSiwI

[5] ـ أحمد صلاح علي ، **أطراف الصراع ومناطق النفوذ .. كيف نفهم ما يحدث فى ليبيا ؟** ، ٢٠١٥/١١/١٠ .
http://goo.gl/q1hvD4

كتائب القبائل : و تضم عدة مجموعات أهمها :

. لواء ورشفانة : ميليشيا مسلحة تابعة لقبيلة ورشفانة الموالية لنظام العقيد معمر القذافي ويتركز نشاطها في مضارب القبيلة بالقرب من طرابلس وفي حماية أبناء القبيلة من اعتداءات الميليشيات المسلحة الأخرى.[2]

."لواء مجلس القبائل الليبية" :مكون من قوات ورشفانة والقبائل المتحالفة معها والتي تحسب على النظام السابق ويتداخل في مهامه وعمله مع لواء ورشفانه.

.قوات قبيلة التبو: وتنتشر في مدن مرزق والكفرة في أقصى الجنوب الليبي.

٢. الفيدراليون : يتزعم الفيدراليين قائد جيش برقة الجضران (قوات حرس المنشآت النفطية) الذى يطالب بأن تكون برقة إقليم فيدرالي، وقد قامت قواته بالسيطرة على حقول النفط و موانىء التصدير لإجبار المؤتمر الوطنى على قبول الفيدرالية، وقد انضمت قوات تابعة له من مدينة المرج فى نواحى الجبل الأخضر إلى قوات حفتر التى شنت هجوم على كتائب مدينة بنغازى يوم١٦ ماي ودخلت قوات الفيدراليين في اشتباكات مؤخراً مع قوات فجر ليبيا في الهلال النفطي من أجل السيطرة علي ميناء السدرة.[3]

ب. أنصار عملية فجر ليبيا:

المؤتمر الوطني الليبي:تم إنتخاب المجلس الوطني الليبي عبر إنتخابات جرت في٧ جويلية٢٠١٢ وحيث تسلم السلطة من رئيس المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ٨ أغسطس٢٠١٢م الوطني العام و يرأسه حاليا نوري علي محمد أبو سمهين و تم تعيين عوض محمد عوض عبد الصادق كنائب أول و صالح محمد المخزوم الصالح كنائب ثاني[4]و يدعم المؤتمر النواب المقاطعين لمجلس النواب في طبرق بالإضافة إلى دار الإفتاء و كذى المفتي العام صادق عبد الرحمن الغرياني الذي عبر عن دعمه للثوار حيث يرى بأن الصراع ليس على السلطة إنما هو إنّما هو قتالٌ بين الثوارِ وبين أعداءِ الثورة مِن الانقلابيين في بنغازي، وبقايا النظام السابق من كتائب القذافي واعتبر قتلى الثوار بمثابة شهداء[5] و يعاني المؤتمر الوطني من ضغوطات دولية للتوقيع على اتفاقية تنهي الصراع كما أن له تحفظات حول الكيفية التي سيتم بها في المستقبل توحيد قيادة القوات المسلحة والدور المستقبلي للواء خليفة حفتر،[6]

---

[1] ـ مختار شعيب ، **البحث عن الدولة تنظيمات القاعدة تحكم ليبيا** ، ٢٠١٥/١٢/١٦ .
http://www.acrseg.org/11155

[2] ـ الجزيرة نت ، **المشهد الامني و السياسي في ليبيا** ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/١٧ .
http://goo.gl/yXnoU7

[3] ـ أحمد صلاح علي ، مرجع سابق ، ص ٣ .

[4] ـ المؤتمر الوطني العام ، **نبذة تاريخية عن المؤتمر الوطني العام** ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/٢٠ .
http://www.gnc.gov.ly/about-uspage.aspx

[5] ـ الصادق عبد الرحمن الغرياني ، **لا تسووا بين الفريقين في القتال** ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢١/١٥ .
http://www.tanasuh.com/online/leadingarticle.php?id=6043

[6] - Richard Reeve, **Libya: Between the Sahel-Sahara and the Islamic State Crises** , Viewing history : 19/11/2015
http://goo.gl/TyXxC5

حكومة الإنقاذ الوطني :بعد إعلان نتائج انتخابات مجلس النواب و التي آلت فيها أغلبية الأصوات لليبراليين على حساب الإسلاميين حينما قرر المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته استئناف عمله، وكلف عمر الحاسي بتشكيل حكومة "إنقاذ" وطنية حيث تم تعيين "عمر الحاسي" كرئيس للحكومة ثم خلف فيما بعد "خليفة الغويل" هو نائب رئيس المؤتمر الوطني العام.[1]

التيار الإسلامي :يشكل حزب العدالة والبناء، الذي فاز بحوالي١٧ مقعدا في المؤتمر الوطني، أهم تيارات الإسلام السياسي في ليبيا و بينما يعتبره عديد من المراقبين الذراع الطويلة لتنظيم الإخوان المسلمين داخل ليبيا، يرفض قياديو حزب العدالة والبناء هذا الوصف ويعتبرون حزبهم حزبا مدنيا ذو مرجعية إسلاميه يطمح أن يكون وسطيا منفتحا على غيره، حصل الإخوان في أول انتخابات ديمقراطية على١٧ مقعدا من أصل ثمانين مخصصة للقوائم الحزبية، وفي انتخابات مجلس النواب الأخيرة جوان٢٠١ حصلوا على٢٣ مقعدا.[2]

. قوات مصراتة : (مليشيا درع ليبيا):تتمركز في مناطق شرق ووسط وغرب ليبيا، و أهمها موجود في مدثينة مصراتة ولا توجد معلومات مؤكدة عن عدد المنخرطين فيها، لكن العدد يقدر بـ٢٥ ألفًا، وكانت قد وضعت يدها منذ وقت مبكر على المئات من الدبابات والصواريخ المضادة للطائرات والآليات العسكرية الأخرى من مخازن الجيش الليبي السابق، التي كانت موجودة في منطقة الجفرة جنوب شرقي مصراتة، خاصة في أيام المعارك الأخيرة ضد القذافي في سرت (الواقعة بين مصراتة والجفرة)، وبعضها جرى استيراده من الخارج خلال السنوات الثلاث الأخيرة عبر موانئ برية وبحرية وجوية خارج سيطرة الدولة.[3]

. كتيبة ثوار طرابلس: ميليشيا ذات توجهات إسلامية مقربة من زعيم حزب الوطن و الأمير السابق للجماعة الليبية المقاتلة ،عبد الحكيم بالحاج ،يقودها العضو السابق في الجماعة الليبية المقاتلة المهدي الحاراتي و الذي أسس في وقت سابق "جيش الأمة" احد الكتائب الجهادية المقاتلة في سورية ،و يتركز نشاط الكتيبة في منطقة طرابلس و المنطقة الغربية.[4]

. "مجلس شورى ثوار بنغازي" : تشكل في٢٠ يونيو / حزيران٢٠١ كجبهة لمجموعة فصائل جهادية مسلحة لمواجهة اللواء خليفة حفتر و"فصيل الصاعقة" التابعة للقوات المسلحة الليبية . ويضم كلا من :[5]

١ .كتيبة١٧ فبراير: تعد من أكبر الكتائب المحسوبة على الإخوان المسلمين من حيث عدد المقاتلين والتجهيز العسكري ويتركز نشاطها في مدينة بنغازي .

٢ .كتائب راف الله الحاسي :وكتائب أخرى مثل١٧ فبراير وراف الله السحاتي التي تمتلك صواريخ مضادة للطائرات وأخرى محمولة على الكتف وقذائف آر بي جي، وسيارات مدرعة، وهي تتوافق مع توجهات ميليشيات مصراتة والإخوان وأعوانهما في الغرب، لكنها حتى الآن تركز عملها في تعطيل تحركات حفتر واستنزافه في المناطق الشرقية من البلاد.[1]

---

[1] ـ الجزيرة نت (**المشهد..**)، مرجع سابق ، ص ٢ .
[2] ـ قناة DWعربية ، (**نظرة..**)، مرجع سابق ، ص ٢ .
[3] ـ مختار شعيب ، مرجع سابق ، ص ١ .
[4] ـ معهد العربية للدراسات ، **كتائب الجبهة المعارضة لحركة الكرامة في ليبيا.. خارطة معرفية** ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/٢٣ .
http://goo.gl/BBofaK
[5] ـ الجزيرة نت (**المشهد..**)، مرجع سابق ، ص ٢ .

٣. أنصار الشريعة :و يقودها محمد الزهاوي، وهو أحد أبرز عناصر جماعات العنف الليبية و ترتكز نشاطاتها في مدينة بنغازي الليبية و أعلنت رفضها لعملية الكرامة كما تضم في صفوفها مقاتلين من ليبيا و من جنسيات مختلفة خاصة من تونس والجزائر و ترفض الدخول في العملية السياسية الديمقراطية إذ ترى أن المسار السياسي بعد الثورة الليبية هو صنيعة غربية لإبعاد البلاد عن الإسلام.[2]، ويوجد فرعين لأنصار الشريعة خارج مدينة بنغازي هما أنصار الشريعة في سرت وأنصار الشريعة في إجدابيا و تم إدراجها من قبل الوم أ على قائمة الإرهاب في ينايرٍ ٢٠١ و دخلت في مواجهات عنيفة مع قوات حفتر في بنغازي كما دعت قوات فجر ليبيا إلى الإنضمام إليها .[3]

."غرفة عمليات ثوار ليبيا" : ميليشيا ذات توجهات إسلامية و تعتبر من الأذرع القوية لجماعة الإخوان المسلمين، حيث استعملتها الجماعة في مختلف صراعاتها السياسية مع خصومها و قد وصل الأمر حد اختطاف رئيس الوزراء الأسبق ،علي زيدان من منزله في١٠ أكتوبرٍ٢٠١٣ الماضي بعد خلافات مع الجماعة داخل البرلمان،و كذلك قامت باختطاف دبلوماسيين في السفارة المصرية في طرابلس وهم الملحقين الثقافي والتجاري في السفارة إضافة لثلاثة موظفين آخرين، فضلاً عن خطف الملحق الإداري بعد القبض على رئيسها شعبان هدية في الإسكندرية من قبل السلطات المصرية في٢٣ ينايرٍ٢٠١.[4]

ج.تنظيم الدولة الإسلامية:

لم يؤيد تنظيم الدولة الإسلامية كلا عملية الكرامة او فجر ليبيا حيث أن اله أجندته الخاصة به و التي تتعارض مع كلاهما يسيطر على مدينة سرت الليبية ذات الموقع الإستراتيجي و امتدت تلك السيطرة لتشمل شريطا ساحليا يمتد لأكثر من٢٠ كلم٢ إلى الشرق و الغرب[5]وكان تنظيم الدولة الاسلامية استغل حالة الفوضى التي شهدتها ليبيا وأقام قاعدة له في سرت وأصبح له نحوٍ٣٠٠ مقاتل وقد هاجم فندقا وسجنا في طرابلس وحقول نفط وحواجز أمنية عسكرية، كما نشر مقطع فيديو لإعدام٢١ مسيحيا من أقباط مصر ذبحا على شاطئ ليبي وهي الجريمة الارهابية التي اراد من خلالها تأكيد وجوده في ليبيا إلى جانب عمليات ارهابية لاحقة من اعدامات ميدانية وصلب وتعذيب.[6]

المحور الثالث : الحل السياسي للأزمة الليبية :

١. مواقف الدول العربية :

لم تتخذ الجامعة العربية قرار التدخل العسكري في ليبيا نظرا لوجود انقسام عربي على عكس ما كانعليه الحال سنة ٢٠١١ حيث ترفض كل من قطر التي تدعم حكومة الإنقاذ الليبية العربي لأنه سيؤدي إلا تغليب طرف على آخر و كذلك بالنسبة لدول المغرب العربي "فالجزائر تعارض أي تدخل خشية تدفق الجهاديين نحو حدودها، أما تونس والتي يوجد بها أكثر من مليون لاجئ ليبي فتخشى أن يؤدي التدخل إلى أن إلى زيادة نشاط الجماعات الإرهابية على حدودها ، كما أن عقيدة

---

[1] ـ مختار شعيب ، مرجع سابق ، ص ٢ .

[2] ـ محمد عبد الحفيظ الشيخ،**ليبيا بين جماعات العنف و الديمقراطية المتعثرة**،مجلة المستقبل العربي،العدد ٤٣٢،فيفري ٢٠١٥،ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

[3] ـ بوابة الحركات الإسلامية ، **أنصار الشريعة.. ذراع القاعدة في ليبيا** ، تاريخ الإطلاع :٢٠١٥/١٢/٢٥ .
http://www.islamist-movements.com/3560

[4] ـ معهد العربية للدراسات ، **(كتائب..)**، ص ٢ .

[5] ـ بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا ، **إحاطة رئيس البعثة برناندينيو ليون في اجتماع مجلس الأمن** ، بتاريخ ٢٦ أوت ٢٠١٥ ، ص ٢ .

[6] ـ ميدل ست أونلاين ، **الغرب يستعجل حكومة وحدة وطنية** ، ٢٠١٥/١٢/١٧ .
http://www.middle-east-online.com/?id=213372

الجيش التونسي قائمة على رفض فكرة التدخل خارج حدود البلاد إلا للضرورة القصوى، كما عبر المغرب عن رفضه لفكرة التدخل العسكري حتى يبقى على حياد من الأزمة و لا تتأثر علاقاته مع أطراف الحوار الليبي الذي تستضيفه المغرب في مدينة الصخيرات و هذا ما أكده ما أكده الديوان الملكي في وقت سابق في رده على طلب رئيس المؤتمر الوطني العام بشأن التدخل لدعم المؤتمر في مواجهة حفتر" .[1]

بينما دعمت دول الخليج الأخرى و على رأسها السعودية و الإمارات التدخل الأجنبي حيث تعترف بحكومة عبد الله الثني كحكومة شرعية و أيدت عملية الكرامة التي يقودها في نظرهم جيش وطني و التي تسعى في نظرهم إلى مكافحة الجماعات الإرهابية و هذا الموقف من معاداة تيار الإخوان المسلمين كمحور أساسي في السياسة الخارجية لدول الخليج حيث تعمل على عدم سيطرته على الحكم.

و جاء الموقف المصري مطابق للموقف الخليج و لكن بأكثر حدة حيث تدعم حكومة طبق المعترف بها دوليا و ذلك عبر ضغطها المتواصل لرفع الحظر الذي تفرظه الأمم المتحدة على ليبيا في ما يخص شراء الأسلحة و ذلك لمساعدتها في حربها على التيار الإسلامي و المعارضين في الجهة الشرقية تحت غطاء مكافحة الإرهاب[2]، و هناك من يرى ان مصر تحاول تصدير أزماتها الداخلية بإعتمادها سياسة الهروب إلى أمام حيث يرى كثيرون أن العمل العسكري ضد الحركات الإرهابية في مصر و خارجا لن يكون مجديا مادام النظام الحالي لا يحظى بشرعية و دعم شعبي يمكن أن يكون هناك أي عمل عسكري فعال ضد الجماعات الجهادية في ليبيا طالما سياسية استمر الجمود في البلاد وليس هناك شرعية السلطة للعمل مع على أرض الواقع .[3]

ب . مواقف القوى الدولية :

الموقف الأمريكي .

بدا الموقف الأمريكي من الأزمة الليبية غير واضح و مبهم في كثير من الأحيان حيث أنها تؤيد عملية الحوار السياسي في ليبيا في نفس الوقت تسعى إلى ايجاد آلية تدخل دولي بدعم من الحكومة الليبية لمكافحة التنظيمات الإرهابية و على رأسها تنظيم الدولة ، في نفس الوقت لم تحظى الأزمة اليبية باهتمام كبير من قبل الوم أ على غرار الأزمة السورية على لأن ليبيا خارج سياقات السياسة الأمريكية الشرق أوسطية التي لا تمثل فيها ليبيا حالياً أي موقع محوري يتجاوز أهميتها كمصدر للطاقة.[4]

كما أن "التهديدات التي تأتي من ليبيا ليس لها تأثير مباشر وكبير على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن قتلى داعش في ليبيا هم مسيحيون من أقباط مصر وليسوا يهودا ولا إسرائيليين كما أن نصيب أمريكا من النفط الليبي محمي من طرف القواعد العسكرية المشيدة في الجنوب ،الإدارة الأمريكية فتح جبهة حربية أخرى لأن هدا بتطلب ماليا

[1] - بدر شافعي ، **إشكالية التدخل الدولي في ليبيا** ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ١٩ مارس ٢٠١٥ ، ص ٤ .

[2] - Andrea Dessì , A **Multilateral Approach to Ungoverned Spaces: Libya and Beyond** , Institute for International Affairs, Rome, Italy, JUNE 2015 , p 4 .

[3] -Virginie Collombier , **Fighting the Islamic State in Libya:by political means first** , The Norwegian Peacebuilding Resource Centre , March 2015 , p 1 .

[4] - يوسف محمد الصواني،**الولايات المتحدة و ليبيا : تناقضات التدخل مستقبل الكيان الليبي**،مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٣١ ، جانفي ٢٠١٥ ، ص ٧ .

ملايين الدولارات واللازمة التي تمر منها لا تسمح بتمويل هده الحرب ويتطلب سياسيا إقناع الكونغرس لأخذ موافقته فهو الذي حدد التدخل العسكري لأمريكا ضد داعش في سوريا والعراق فقط.[1]

الموقف الروسي :

دعمت الروسي الحل السلمي للأزمة الليبية و عارضت التدخل العسكري و هذا يحاكي الموقف السابق لليبيا ضد تدخل حلف الناتو في ليبيا حيث ترى روسيا أن التدخل العسكري سيزيد من حدة النزاع و يؤبدي إلى عملية استقطاب واسعة و هذا الموقف نابعة من كون ليبيا لا تقع ضمن المناطق الحيوية للمصالح الروسية ، و عبرت روسيا عن استعدادها تقديم سائر أشكال الدعم اللازم بما يخدم إحراز التسوية في ليبيا وفي رده عن إمكانية تدخل روسي قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف "هذا الأمر ليس مدرجا في خططنا، نظرا لأننا لم نتلق طلبا بذلك من الحكومة الليبية..هذا يعني أن من السابق لأوانه التحدث في الوقت

الراهن عن أي شيء من هذا القبيل".[2]

لكن التطورات الأخيرة خاصة في الأزمة السورية خاصة بعد التخل العسكري الروسي تحت غطاء مكافحة الإرهاب تدل على أن

إمكانية التدخل في ليبيا قد تكون واردة إذ صرح بوتين في ندوة صحفية قائلا "بلا شك سنحمي مصالح المواطنين الذين دفعتهم الظروف لعدم الوجود في روسيا، خاصة أولئك الذين يواجهون أزمات وظروفاً صعبة بدول مثل ليبيا وسوريا واليمن" و ما عزز هذه الفرضية هو إعلان قائد الجيش الليبي الفريق خليفة حفتر ان قواته مستعدة للتعامل مع روسيا في مسألة محاربة الارهاب في ليبيا، اذا تقدمت موسكو بطرح حول هذه المسالة.[3]

موقف الإتحاد الأوروبي

جاءت مواقف الدول الأوروبية متباينة رغم أن الإتحاد الأوروبي يدعم الحل السلمي في ليبيا حيث ايد اتفاق الصخيرات الأخير بين الأطراف الليبية لكنه ابدى مخاوف من تنامي نفوذ الجماعات الإرهابية و يلاحظ أن الأدول المتوسطية خاصة إيطاليا و فرنسا اهتمت أكثر بلأزمة اليبية نظرا لوجود مصالح اقتصادية لها مع ليبيا بالإضافة إلى الاثيرات الأمنية الناجمة عنها ،حيث حسب تقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فقد عبر نحو ٩٧٢.٥ شخص البحر الأبيض المتوسط عام ٢٠١٥ و استقبلت إيطاليا حوالي ١٥ ألف لاجئ قدموا من شمال افريقيا[4] كما توفي حوالي ٣٨٠ في عام واحد جراء إنقلاب أو غرق قواربهم في البحر متجهة إلى أوروبا و أغلبهم قدموا من ليبيا.[5]

---

[1] ـ مطفي أمزيان ، **داعش ليبيا: لماذا لم تتدخل أمريكا عسكريا في ليبيا؟** ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/٢٧ .
http://goo.gl/UJFFj7

[2] ـ روسيا اليوم ، **مؤتمر روما يدعو الفرقاء الليبيين لوقف فوري لإطلاق النار** ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/٢٠ .
https://goo.gl/4pViUj

[3] ـ أمين قمورية ، **ليبيا تستجدي تدخلاً عسكرياً روسياً**، جريدة المهار ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/٢١ .
http://goo.gl/kYQ7Bd

[4] ـ المفوضية السامية لشؤون اللاجئيين ، **مليون لاجئ ومهاجر يفرّون إلى أوروبا في عام ٢٠١٥** ، تاريخ الإطلاع ٢٠١٥/١٢/٢٣ .
http://www.unhcr-arabic.org/567a14086.html

[5] ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥** ، نيويورك ، ٢٠١٥ ، ص ٦ .

ولأن ليبيا تبعد أقل من ٣٠ كيلومتر على الجانب الآخر من البحر المتوسط فقد سعت ايطاليا لتركيز الاهتمام الدولي عليها منذ هجمات باريس التي وقعت في ١٣ نوفمبر وخلفت مئات القتلى والجرحى وتبناها تنظيم الدولة الاسلامية[1] لوجود تحمس فرنسي للتدخل في ليبيا بعد نجاح التدخل الأول الذي قادته للإطاحة بنظام القذافي و لكنها تريد الحصول على تأييد حكومة الوفاق الوطني لهذا تضغط الكثير من الدول الأوروبية للتسريع في تشكيلها الحكومة.

المحور الثالث : الحل السياسي للأزمة الليبية :

١. جولات الحوار السياسي :

بدأت السلسلة الأولى من المباحثات بين الأطراف الليبية حول إيجاد حكومة وفاق وطني برعاية أممية ابتداء من ٢٩ سبتمبر و حتى ١١ أكتوبر ٢٠١٤ لكنها فشلت بسبب الاختلاف حول مكان عقد جلسة الحوار الرئيسة إذ تم تأجيل محداثات كانت ستجرى في ٥ جانفي ٢٠١٥[2]، و استطاع المبعوث الأممي جمع أطراف النزاع حيث عقدت سلسلة من الاجتماعات بين الأطراف الليبية في ١٤ جانفي ٢٠١٥ بمدينة جنيف السويسرية بالإضافة إلى المحادثات السياسية الرئيسية التي شارك فيها ممثلون عن الأطراف السياسية الرئيسية أجريت أيضا مفاوضات على عدة مسارات بمشاركة القيادات البلدية و قادة الأحزاب السياسة و النشطاء و الجماعات المسلحة بالإضافة إلى الجماعات النسائية و ممثلي المجتمع المدني و جرى دمج هذه المناقشات مع مسارات

الحوار الأخرى.[3]

اجتمع المشاركون السياسيون في المسار السياسي الرئيسي في الصخيرات بالمغرب في ٥ مارس ٢٠١٥ و بعدها في ١٢ من نفس الشهر و كانت مواضيع النقاش مرتبطة بتشكيل حكومة الوفاق الوطني و الترتيبات الأمنية المتعلقة بوقف إطلاق النار و الانسحاب التدريجي الجماعات المسلحة من المدن بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية حول إدارة المرحلة الانتقالية و تدابير بناء الثقة كما تم التركيز على التخفيف من حدة الحالة الإنسانية على صعيد حقوق الإنسان[4] و في جولة ١٩ مارس ٢٠١٥ في الصخيرات تم التركيز على إنشاء المؤسسات السياسية التي تتولى إدارة ما تبقى من الفترة الإنتقالية و تحديد اختصاصات هذه المؤسسات و الإتفاق على خريطة طريق لعملية صياغة الدستور.[5]

اتفاق الصخيرات ١١ جويلية ٢٠١٥ : شكل هذا الاتفاق اعتماد إطار لإجراء العديد من المحادثات و المشاوراة بين اطراف الحوار و لم يحضر فيه بعض أعضاء الحوار كما لم يوقع عليه المؤتمر الوطني العام و وقع على هذا الإتفاق لجنة الحوار التابعة لمجلس النواب الليبي و أعضاء من مجلس النواب المقاطعين و شخصيات مستقلة فضلا عن عدد من الممثلين للأحزاب السياسية و البلديات من شرق و غرب ليبيا.[6]

---

[1] ـ ميدل ست أونلاين ، **(الغرب..)**، مرجع سابق ، ص ٢ .

[2] -Parlement européen, **Résolution n°3018 sur la situation en Libye**,15 janvier 2015 p3.

[3] ـ الأمم المتحدة ، **تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا** ، تقرير S/2015/624 ، ١٣ أوت ٢٠١٥ ، ص ٢ .

[4] ـ الأمم المتحدة ، **(تقرير الأمين .. رقم ٦٢٤)**، مرجع سابق ، ص ٢ .

[5] ـ نفس المرجع ، ص 3 .

[6] ـ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، **إحاطة رئيس البعثة برناردينيو ليون في مجلس الأمن** ، بتاريخ ١٥ جويلية ٢٠١٥ ، ص ١ .

اتفاق الصخيرات ١٧ ديسمبر ٢٠١٥ : كان التغيير ايجابي بالنسبة لمبعوث الأمين العام حيث مثل المبعوث السابق "برناندينيو ليون" جدلا كبيرا بين الاطراف حيث تميز بارتباكه في التعاطي مع الأطراف حيث كل مرة يغير تغييرا جذريا في المسودات مما جعل حياديته على المحك[1] و رغم أن خلفه لم يغير في مسودة الاتفاق الأخيرة غير أنه كسب ثقة الأطراف المتحاورة ، حيث تم توقيع الأطراف الليبية بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٥ على اتفاق سياسي حول بناء مؤسسات انتقالية و ذلك على الشكل التالي :

حكومة وفاق وطني: وتنص مسودة الاتفاق الليبي على تشكيل حكومة الوفاق الوطني والتي تتمثل مهامها:[2]

. ممارسة مهام السلطة التنفيذية و يكون مقرها الرئيس العاصمة طرابلس أو أي مدينة أخرى.

. مدة ولاية الحكومة عام واحد فقط وفي حال عدم الانتهاء من إصدار الدستور خلال ولايتها يتم تجديد تلك الولاية تلقائيا لعام إضافي.

. ومن بين اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء، القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي.

. تعيين وإقالة رئيس جهاز المخابرات العامة بعد موافقة مجلس النواب.

. إعلان حالة الطوارئ والحرب والسلم والتدابير الاستثنائية بعد موافقة مجلس الدفاع والأمن القومي.

مجلس النواب : . يتولى السلطة التشريعية خلال المرحلة الانتقالية و هي تتمثل في مجلس النواب المنعقد في طبرق.

. اعتماد الميزانية العامة والرقابة على السلطة التنفيذية.[3]

. إقرار السياسة العامة المقدمة من الحكومة

مجلس أعلى للدولة : و يمثل المؤتمر الوطني العام المنعقد في طرابلس فسوف يشكل المجلس الأعلى للدولة، وهو مجلس استشاري للحكومة التي ستكون مدتها عاما واحدا قابلا للتمديد[4] و من صلاحياته مايلي :

ويعمل المجلس بشكل مستقل، ويتولى إبداء الرأي في مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة خلال ٢١ يوما فقط. ويتولى مجلس الدولة إبداء الرأي الاستشاري والاقتراحات اللازمة لحكومة الوفاق الوطني في القضايا المتعلقة بالاتفاقيات الدولية.

وبدون الإخلال بالصلاحيات التشريعية لمجلس النواب يقوم مجلس الدولة ومجلس النواب بتشكيل لجنة مشتركة لاقتراح مشروعي قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة الضروريين لاستكمال المرحلة الانتقالية.[5]

---

[1] ـ السنوسي البسكري ، **الحوار الليبي بقيادة أممية جديدة** ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٧ ديسمبر ٢٠١٥ ، ص ٢ .

[2] ـ نصر المجالي ، **لحظة تاريخية ليبية في الصخيرات المغربية** ، تاريخ الاطلاع : ٢٠١٥/١٢/٢٢ .
http://elaph.com/Web/News/2015/12/1062361-html

[3] ـ سكاي نيوز عربية ، **أبرز بنود مسودة الاتفاق الليبي** ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/١٩ .
http://goo.gl/ufHEvU

[4] ـ الجزيرة نت ، **أبرز مضامين اتفاق الليبيين بالصخيرات** ، تاريخ الإطلاع ٢٠١٥/١٢/١٨ .
http://goo.gl/6qZUSq

[5] ـ نصر المجالي ، مرجع سابق ، ص ١ .

أكد مجلس الأمن في قراره رقم ٢٢٥٩ المؤرخ في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥ على دعمه الكامل لاتفاق الصخيرات و دعم جهود دول الجوار التي أفضت إلى هذا الإتفاق كما أكد أن الأفراد الذين يقومون بأعمال أو يدعمون أعمال تعرقل عملية الانتقال السياسي يجب أن يخضعوا للمسائلة الصارمة و يشير في هذا الصدد إلى تدابير حظر السفر و تجميد حظر الأصول التي أعيد تأكيدها في الفقرة ١١ من القرار ٢٢١٣[1]، كما جرى التأكيد على القرار الأممي السابق ٢٢١٣ الذي يؤكد أن هذه الأعمال يمكن ان تشمل انتهاك أحكام حظر الأسلحة في ليبيا المنصوص عليها في القرار ١٩٧ سنة ٢٠١ أو المساعدة في التهرب من تلك الأحكام.[2]

و يواجه هذا الإتفاق تحديات كبيرة خاصة مع رفض رئيس مجلس النواب و رئيس المؤتمر الوطني الليبي التوقيع على هذا الإتفاق بالإضافة إلى تأكيد مجلس ثوار فجر ليبيا أن الإتفاق لا يعنيهم في الجهة المقابلة أعلن الفريق خليفة حفتر، أنه لا يتفق تماما مع مسودة الاتفاق، حيث أن سبق له أن قدم ١٢ نقطة ليتم تضمينها في تلك المسودة، مشيرا إلى أن المهم هو الإسراع في الوصول إلى اتفاق وعدم إضاعة المزيد من الوقت.[3]

٢. الدور الجزائري في حل الأزمة الليبية :

تقوم المقاربة الجزائرية على الاعتماد على الحل السياسي و رفض الخيار العسكري في رؤيتها لجميع الأزمات على غرار موقفها من الأزمة المالية و التدخل الفرنسي في شمال مالي حيث احتكم جميع الأطراف في النهاية للطرح الجزائري القائم على الحل السياسي كما لم يختلف الأمر في الأزمة السورية و الليبية حيث تسعى الجزائر لمساعدة دول الجوار على حل أزماتها عبر الحوار كما

تقدم مساعدات مالية و أمنية لضمان الأمن و الاستقرار في المنطقة.[4]

منذ بداية الازمة الليبية الاخيرة في جويلية ٢٠١٤ وانقسام الحكومة إلى سلطتين متناحرتين، دعت الجزائر إلى مصالحة وطنية من خلال عملية شاملة تجمع كل الخصوم، بمن فيهم الإسلاميين وقيادات النظام السابق باستثناء الميليشيات و الجماعات الإرهابية التي ترفض الدخول في العملية الإنتخابية على غرار أنصار الشريعة و تنظيم الدولة الإسلامية و الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة[5].

كما رفضت فكرة التدخل في ليبيا بدعوى محاربة لجماعات الإرهابية في ضوء تصاعد حدة العنف و الصعود القوي لتنظيم داعش في ليبيا لأن لن التدخل ينجح إذا ما كان لنصرة فريق على آخر في ظل حالة الانقسام الشديدة التي يعيشها المجتمع الليبي فهو سيحول هذه القوات الى مجرد طرف آخر في النزاع وسيستدعي دخول اطراف إقليمية أخرى وتصبح البلاد ميدانا للصراعات الدولية ولن يتحكم ابنائها في سير الصراع ولن يكون لهم القدرة على توجيهه ولا على إنهائه

[1] ـ الأمم المتحدة ، **قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٩** ،الجلسة ٧٥٩٨ المعقودة في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥ ، ص ٦ .
[2] ـ الأمم المتحدة ، **قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٣** ، الجلسة ٧٤٢٠ المعقودة في ٢٧ مارس ٢٠١٥ ، ص ٥ .
[3] ـ قناة العربية ، **حفتر: لست راضيا عن اتفاق الصخيرات** ، تاريخ الإطلاع ٢٠١٥/١٢/١٨ .
http://goo.gl/s78kAJ
[4] ـ عمر بن جانة ، **مواقف الجزائر معروفة بحنكتها و قوتها تجاه القضايا الدولية** ، جريدة المقام ، العدد ٨٦ ، ٢٧ جوان ٢٠١٣ ، ص ٠٣ .
[5] ـ مجموعة الأزمات الدولية ، **(الجزائر..)**، مرجع سابق ، ص ١١ .

لأن التدخل الناجح هو الذي يأتي بموافقة كل أو غالبية القوى السياسية وتكون له أهداف محددة وواضحة ولا تكون لقوات التدخل أجندة خاصة بها لن ينجح التدخل إلا إذا كان هناك قبول له لدى غالبية مواطني الدولة[1]

حاولت الجزائر الاستفادة من الوساطة الناجحة في الحوار بين الماليين التي أدت في ١ مارس إلى توقيع اتفاق سلام حيث الأكثر فهما للمجتمع الليبي كما أنها تمتلك معرفة عميقة في المنطقة مما يعطيها قاعدة جيدة قاعدة جيدة للعمل السياسي"[2]، حيث أطلقت مسار للحوار بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة بالجزائر منذ شهر مارس ٢٠١٥ حيث تسعى الجزائر إلى التوصل إلى حل سياسي يقوم على إشراك جميع الأطراف لقطع الطريق على المجموعات الجهادية وتجنب المزيد من التدخل الأجنبي في آن واحد، و بهدف بناء مؤسسات الدولة وقدرتها على السيطرة على حدودها، و ظلت الجزائر تلتزم الحياد رسمياً حيال الإطاحة بنظام القذافي رغم اتهام البعض لها بالانحياز لنظام القذافي و معارضة تدخل حلف الشمال الأطلسي سنة ٢٠١١.[3]

عقدت في الجزائر ثلاثة جولات منفصلة من المحادثات بين مارس و جوان ٢٠١٥ بالتوازي مع المسارات السياسية الرئيسية التي عقدت في مدينة الصخيرات بالمغرب حيث حضر ممثلي الأحزاب السياسية الليبية و النشطاء السياسيين الليبيين و كذلك أغلب "أمراء الحرب" بقيادة عبد الحكيم بلحاج، زعيم الجماعة الليبية المقاتلة سابقا، والإسلاميين بزعامة محمد صوان، الأمر الذي انتقدته عدة أطراف ليبية، على اعتبار أن الشخصين لا يملكان من التأييد الشعبي لكن الجزائر ترى ضرورة دعوة أهم الشخصيات التي بإمكانها المساهمة في إنهاء الأزمة الليبية، باعتبارها تصنع الحدث ولها علاقة بالأوضاع[4]، حيث أكد وزير الشؤون المغاربية عبد القادر مساهل أن موقف الجزائر الثابت في مسعاه الرامي إلى مساعدة كل الأشقاء الليبيين على مختلف توجهاتهم من

أجل حوار جامع لا يقصي طرفا إلا من صنفته اللوائح الأممية على قوائم الإرهاب".[5]

و تضمنت المحادثات مناقشات حول سبل الدفع قدما بعملية الحوار بالإضافة إلى عملية التحول الديمقراطي و قضايا مكافحة الإرهاب و مواجهة الإحتياجات الإنسانية للسكان كما عبر المشاركون عن دعمه للمسار السياسي الرئيسي و دعو إلى ايجاد حل سلمي للأزمة السياسية و المؤسسية في البلاد ،[6] كما وصف المبعوث الخاص للأمم المتحدة في ليبيا "برناديتو ليون" في الاجتماع الثالث في ٠٣ جوان ٢٠١٥ أن هذا الحوار جوهري مؤكدا على ضرورة الوصول إلى مشروع اتفاق مقبول من طرف كل الليبيين كما طالب المشاركون خلال هذا الاجتماع جميع الفرقاء الليبيين إلى بذل المزيد من المجهودات والقيام بالتنازلات اللازمة للتوصل لاتفاق من شأنه إنهاء الأزمة المتعددة الأبعاد في ليبيا.[7]

---

[1] - عطية صالح الأوجلي ، **حول التدخل العسكري الأجنبي** ، تاريخ الإطلاع : ٣١ /١٢/ ٢٠١٥ .
http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/87850

[2] - Arnaldo Guidotti , **ALGERIAN VIEW ON LIBYA ,** Viewing history : 18/11/2015
http://europelibya.blogspot.com/2015/03/algerian-view-on-libya-2832015.html

[3] - مجموعة الأزمات الدولية ، مجموعة الأزمات الدولية ، **(الجزائر..)**، مرجع سابق ، ص ١٠ .

[4] - علي ياحي ، **جلسات الحوار الليبي تكشف عن معركة خفية بين الدول الراعية** ، جريدة الفجر ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/٠٥ .
http://www.al-fadjr.com/ar/national/302933.html

[5] - وزارة الخارجية الجزائرية ، **الحوار الليبي الشامل: اختتام أشغال الاجتماع الثالث لقادة ورؤساء الأحزاب و النشاء الليبيين بالجزائر** ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/١٨ .
http://www.mae.gov.dz/news_article/3124.aspx

[6] - الأمم المتحدة ، **(تقرير الأمين .. رقم ٦٢٤)**، مرجع سابق ، ص 3 .

[7] - وزارة الخارجية الجزائرية ، **(الحوار)**، مرجع سابق ، ص ١ .

كما عقدت الجزائر اجتماعات ثلاثية تضم مصر و ايطاليا كأحد الأطراف الإقليمية الفاعلة بداية من أفريل ٢٠١٥ حيث حاولت اقناعهم بضرورة الإعتماد على الحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة الليبية رغم وجود خلاف بينها و بين مصر حول مسألة التدخل العسكري كما عقدت الجزائر سلسلة اجتماعات لوزراء خارجية دول جوار ليبيا حيث شارك فيها كل من مصر تشاد النيجر تونس الجزائر ليبيا حيث أكد المشاركون في الإجتماع الأخير" ١ ديسمبر ٢٠١٥ بالجزائر ان الحل السياسي على النحو الذي اقترحته الامم المتحدة يمثل قاعدة تضمن تسوية دائمة للازمة الليبية وتمكن من الحفاظ على سيادة البلد ووحدته وسلامة ترابه ولحمته الوطنية و جددوا قناعتهم أن غياب حل للازمة يصب في مصلحة الإرهاب بمختلف شبكاته ذات الصلة بالجريمة المنظمة وكل أشكال التهريب العابر للحدود، سيما تلك المتعلقة بالمخدرات والأسلحة والمقاتلين الأجانب والهجرة غير الشرعية، والتي تشكل تهديدا لأمن واستقرار ليبيا ودول المنطقة".[1]

لقيت المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية دعم كبير من قبل الأطراف الإقليمية و الدولية حيث أكدت روسيا تطابق وجهات النظر بينها و بين الجزائر في حل الأزمات التي تعصف بالمنطقة على غرار الأزمة السورية و الليبية حيث عبر السفير الروسي في الجزائر دعم بلده للجهود التي تبذلها الجزائر من أجل البحث عن حل للأزمة في مالي و ليبيا كما أكد تطابق" وجهات النظر بين البلدين[2]، الأمر بالنسبة للموقف الأمريكي حيقث أكد كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالدفاع "أمندا دوري" أن هناك تطابق تام في وجهات النظر بين الجزائر و الولايات المتحدة فيما يخص البحث عن حل سياسي للوضع في ليبيا لإطلاق مسار المفاوضات".[3]

أكدت الجزائر دعمها للاتفاق الأخير الذي وقعت عليه الأطراف الليبية في ١٧ ديسمبر ٢٠١٥ بالصخيرات الليبية و تحت إشراف الأمم المتحدة و عن ارتياحها لمصادقة مجلس الأمن على اللائحة ٢٢٥٩ حول الإتفاق الليبي لكونه شمل أسس الحل السياسي التي ما فتئت ترافع من أجلها لا سيما فيما يتعلق باحترام مبادئ السيادة و الاستقلال و السلامة الترابية و الوحدة الوطنية" .[4] كما أوضح سفير ليبيا لدى الأمم المتحدة إبراهيم الدباشي يوم أن بلاده ليس لديها أي نية للمطالبة بضربات جوية غربية ضد تنظيم الدولة الإسلامية بليبيا في أي وقت قريب كما ونفى الدباشي تقارير إعلامية نسبت إليه القول بأن القرار الأممي لإقرار اتفاق السلام الليبي سيفتح الباب أمام ليبيا للاستعانة بشكل سريع بالغرب لتنفيذ ضربات جوية في بلاده[5] .

الخاتمة

حاولت تقديم مقاربة شاملة للأزمة الليبية تعتمد في الأساس على الحل السلمي المبني على الحوار السياسي لمخرج وحيد للأزمة الليبية حيث استفادت الجزائر من خبرتها الواسعة كوسيط لحل النزاعات على غرار الوساطة بين العراق و

---

[1] - وزارة الخارجية الجزائرية ، **البيان الختامي للاجتماع السابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا** ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/١٢ .
http://www.mae.gov.dz/news_article/3557.aspx

[2] - وكالة الأنباء الجزائرية ، **روسيا تجدد دعمها لجهود الجزائر من أجل تسوية الأزمتين المالية و الليبية** ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/١٥ .
http://goo.gl/Jaa3CS

[3] - وزارة الخارجية الجزائرية،**تسوية الأزمة في ليبيا: تطابق "تام" في وجهات النظر بين الجزائر و الوم أ**، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٥/١٢/١٧.
http://www.mae.gov.dz/news_article/2736.aspx

[4] - وزارة الخارجية الجزائرية ، **الجزائر تعرب عن ارتياحها للمصادقة على اللائحة ٢٢٥٩ لمجلس الأمن حول الاتفاق السياسي الليبي** ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/٢٧ .
http://www.mae.gov.dz/news_article/3641.aspx

[5] - الجزيرة نت ، **الدباشي: نريد قتال تنظيم الدولة في ليبيا بأنفسنا** ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/١٨ .
http://goo.gl/8KoEPc

إيران سنة ١٩٧٩ و كذى الوساطة في الأزمة المالية لعدة سنوات ما أعطها وعي و إدراك بحيثية النزاعات خاصة منها الداخلية بالإضافة إلى عمق المعرفة الجزائرية بمتغيرات المنطقة و طبيعة الصراع فيها و علاقاتها الجيدة مع جميع الأطراف في ليبيا حيث لم تؤيد أي طرف من منطلق أنها تتعامل مع الدول و لا تتعامل مع الحكومات.

كما سعت الجزائر للحفاظ على وحدة و استقرار ليبيا و الحفاظ على سيادتها عبر التأكيد عللى رفضها للتدخل العسكري في ظل حالة الانقسام السياسي رغم الحماسة التي أبدتها بعض الدول في هذا الشأن حيث أن التخل العسكري برهن في مرات عديدة فشله على التدخل الفرنسي في مالي و التأكيد أن الحوار البناء يجب أن يقوم على إشراك جميع الاطراف باستثناء الحركات الإرهابية و وجدت هذه الرئية دعم كبير من من المجتمع الدولي ، حيث أن اتفاق الصخيرات الذي وقع في١٧ ديسمبر٢٠١٥ حول بناء حكومة وطنية و مؤسسات سياسية لتسيير المرحلة الإنتقالية جاء ليؤكد مرة أخرى الرؤية الحكيمة للدبلوماسية الجزائرية والقائمين عليها والتي لطالما غلبت الحل السياسي للنزاعات .

و رغم أن الإتفاق الأخير يعد خطورة مهمة و رئيسية لحل الأزمة الليبية غير أنه يواجه تحديات كبيرة خاصة مع رفض رئيس كل مجلس النواب و المؤتمر الوطني التوقيع على الإتفاق بالإضافة إلى دار الإفتاء الليبية التي أكدت أن وثيقةِ الصخيراتِ غيرَ معتد به شرعا ؛ لأنّه صادر عن جهةٍ ليست لهَا ولاية شرعية ولا هي مُخولة بالتوقيع على هذه الوثيقة[1] و تحفظ بعض الجماعات المسلحة على بنوده بينما البعض الآخر أن التوقيع جاء تحت ضغط من قبل الدولي الغربية الذي يسعى إلى التسريع خلق حكومة وطنية للتنسيق معها في قضية التدخل العسكري بغرض مكافحة الإرهاب خاصة مع تنامي قوة تنظيم داعش في ظل حالة الإنقسام الموجودة في البلاد .

إن الحل السياسي في ليبيا رهين بما قدرة الأطراف السياسية على تقديم تنازلات و إيجاد آليات للحوار البناء يغلب مصلحة الوطن فقبل كل شيء و بناء جيش وطني موحد بعيدا عن الولاءات الضيقة و هذا لن يكون إلا بمساعدة من قبل المجتمع الدولي و دعم دول الجوار و على رأسها الجزائر من خلال الاستفادة من تجربة المصالحة الوطنية الجزائرية التي رفعت شعار " لا غالب و لا مغلوب فالماضي يفرقنا و المستقبل يجمعنا".

[1] ـ دار الإفتاء الليبية ، **بيان حول توقيع الاتفاق السياسي في الصخيرات** ، تاريخ الإطلاع : ٢٠١٥/١٢/٢١ .
http://ifta.ly/web/index.php/2012-09-04-09-55-33/2015/3070-bayanskirat

أهمية المناطق الاقتصادية الحدودية في الحد من المعوقات والمشكلات بين الدول المتجاورة

د. حارث قحطان عبدالله، جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

Abstract:

Economics plays a vital role in creating a harmonious and remove the political boundaries of most of the border obstacles that arise between nations, as it overshadow the economic interests earned by the two countries on mitigating the occurrence of the border problems, and here begins the importance of the border in the positive element in the creation of the concepts of economic and social grounds joint on the downside the limits of a border for both countries disorders, as it knows the economy as a way of our choosing, any way in which we choose to live, worker economic plays a crucial role in the development of peoples and drawing prospects destiny, also contributes to the social and cultural structure and changes of border areas combination from time to time, and in the economic prosperity of border areas under the expanded options to enjoy life in front of its members, and enhanced access to the means of mutual understanding possibilities.

الملخص:

يلعب الاقتصاد دوراً حيوياً في خلق حدود سياسيةٍ منسجمةٍ وإزالة اغلب المعوقات الحدودية التي تحصل بين الدول، اذ تطغي المصالح الاقتصادية التي تجنيها كلتا الدولتين على تلطيف حدوث المشكلات الحدودية، ومن هنا تنطلق أهمية الحدود في عنصرها الإيجابي في خلق مفاهيم وأسس اقتصادية واجتماعية مشتركة على الجانب السلبي للحدود المتمثلة في اضطرابات حدودية لكلتا الدولتين، اذُ يعرَف الاقتصاد بأنه الطريق الذي نختاره، أي الأسلوب الذي نختاره للعيش، فالعامل الاقتصادي يلعب دوراً حاسماً في تطور الشعوب ورسم آفاق مصيرها، كما يساهم في تركيبة البنية الاجتماعية والثقافية وتغيراتها للمناطق الحدودية من حين إلي آخر، وفي ظل الرخاء الاقتصادي للمناطق الحدودية تتوسع الخيارات في التمتع بالحياة أمام أفرادها وتتعزز إمكانيات الوصول إلى وسائل التفاهم المشترك، ولا يتوقف عند هذا الحد فقط، إذ ان خلق مناطق اقتصادية حدودية من شأنه زيادة التواصل الاجتماعي لسكان الدولتين، ومن ثم خلق طبقة اجتماعية مؤمنة بأن الاقتصاد هو جسر للسياسة، وان الحدود عنصر رئيس في التكامل الدولي والإقليمي، وهذا ما نشاهده عند بعض الدول التي وصلت إلى مرحلة التكامل الاقتصادي الحدودي فيما بينها وخير مثال على ذلك الحدود بين الدول الاوربية .

الكلمات المفتاحية :(التكامل الاقتصادي الإقليمي، المناطق الحدودية، المصالح الاقتصادية المشتركة، المشكلات الحدودية).

المقدمة:

تحتل مسائل الحدود الدولية مكانة كبيرة في العلاقات الدولية في الدول المتجاورة لارتباطها بالحيز المكاني الذي تمارس علية الدول اختصاصها، وجاءت نزاعات الحدود في العقود الأخيرة من الزمن في مقدمة أسباب التوتر الدولي والتأثير على العلاقات الدولية بين أطرافها وربما تتحول إلى مواجهات عسكرية، اذ لم تفض بالطرق السلمية في ظل غياب قرار سياسي حكيم ومدروس . لكن من الجانب الآخر للحدود هناك أوجه ايجابية للحدود . اذ يلعب الاقتصاد والتجارة عبر الحدود دوراً كبيراً تجاه السلام والتعايش السلمي بين الشعوب، وخلق مصالح مشتركة لرفع المستوى المعيشي وتوفير فرص العمل والحد من الهجرة إلى المدن الكبيرة، وذلك من خلال سياسات اقتصادية متينة ومتبادلة بين الدول، وبالتالي تتحول تلك الحدود بمشكلاتها المتعددة من حالة التنافر والتوتر إلى حالة الإلتقاء والتعاون عبر سياسات اقتصادية رشيدة، وإعلاء روح المصالح المشتركة في تلك الدول .

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث بأن الحدود الدولية يمكن ان تكون عامل ايجابي في التقاء مصالح الدول والشعوب، أكثر من كونها عامل سلبي تؤدي إلى التنافر فيما بين الدول، مما يؤدي إلى خلق طبقة اجتماعية مشتركة في المناطق الحدودية بين الدول، ترفع من شأن التعاون الايجابي بين الدول .

منهجية البحث:

تم التطرق في هذا البحث إلى المنهج الوظيفي، وذلك لفهم طبيعة عمل المناطق الحدودية الحرة بين الدول، وكذلك تم استخدام المنهج التاريخي للتعرف على تجارب الدول في هذا المجال، ويتكون البحث من ثلاثة مباحث.

المبحث الاول : الاتجاه النظري لإقامة المناطق الاقتصادية الحدودية.

المبحث الثاني : عوامل النجاح والفشل في إقامة المناطق الاقتصادية الحدودية .

المبحث الثالث : النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإقامة المناطق الاقتصادية الحدودية

******

المبحث الأول: الاتجاه النظري لإقامة المناطق الاقتصادية الحدودية

تعد الحدود سلاح ذو حدين مختلفين، أحدهما ايجابي ويتجلى ذلك من خلال إحداث التكامل الاقتصادي الدولي سواء الثنائي او الجماعي، ومن ثم تقليل المعوقات السياسية المتعلقة بإشكالية الحدود، اي التنازع الحدودي سواء كان ذلك على الثروات الطبيعية في الشريط الحدودي أو مشكلات متعلقة بالإشكالية الإثينية للجماعات السكانية .

وللحدود ثلاث وظائف أو مهام تتمثل في[1].

١ - وظيفة الأمن والحماية، سواء كانت هذه الحماية تتعلق بحرمة أراضي الدولة وحمايتها ضد أي هجوم مفاجئ، أو كانت تهدف إلى حماية شعب الدولة ووقايته ضد ما يتهدده في أمور الصحة والاقتصاد والثقافة .

٢ - دور الحدود في حماية الاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية، فحدود الدولة بعد تحديدها تقوم على تحقيق وظائف مهمة في المجال الاقتصادي، فإقليم الدولة بما ينعم به من ثروات يمكن أن يمثل عنصراً أساسياً في إقامة نظام اقتصادي وطني .

٣ - تعيين النطاق الإقليمي لسيادة الدولة، حيث أصبح الخط الحدودي يعني تحديد النطاق المكاني التي تباشر عليه الدولة سيادتها واختصاصاتها.

فلقد شهد الأدب الاقتصادي المتعلق بنظريات التكامل الاقتصادي عبر الحدود في الفكر الحديث عدداً من التطورات الملحوظة في إطاره التنظيري خلال فترة الخمسينيات والستينيات وحتى السبعينيات، وهي الفترات التي رافقت البناء الاوربي بدءاً بمنطقة التجارة الحرة ووصولاً إلى الإتحاد الاوربي، كما شهد العديد من التطورات في الجانب التصنيفي في حقبتي الثمانيات والتسعينيات في القرن الماضي، هذه التطورات التي ساهمت في بناء وتنوع النماذج الاقتصادية الحدودية[2].

فالتكامل إذن، ارتبط بمسألة التعاون والصراع، حيث إن تدعيم التعاون يمكن إحلاله محل الصراع وذلك عبر زيادة درجة التعاون بوتيرة عالية ومتقدمة " لخلق اعتماد متبادل " (interdependence)، على مستويات عده ذات المصالح الحيوية التي تهم الوحدات السياسية . وهذا الأمر يتطلب تنازل الدول عن جزء من سيادتها لصالح مؤسسات إقليمية مشتركة أو مناطق حدودية اقتصادية . فالتكامل لا يهدف إلى الغاء الوحدات السياسية بقدر ما يقتصر على نقل سلطتها في بعض المجالات، والدافع الرئيس للدول لدخولها في عمليات تكاملية، هو النتائج المتواخاة من تلك العمليات التي تحقق فوائد سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو اجتماعية أو كلها معاً [3].

أن تعريف التكامل الدولي (الحدودي)، يبدو أكثر صعوبة، فقد يفهم التكامل بوصفه "حالة" أو "عملية" على أنه وصف لنظام وعناصره الموجودين مسبقاً، أو على أنه شرح الكيفية التي يتم بها تعزيز نظام سياسي وتصويره باتجاه معين. وبشكل عام فقد طرح "ويلسي" (Wallace) تعريفاً واسعاً للاستدلال على هذا المفهوم بقوله (وجود أنماط كثيفة ومتنوعة للتفاعل بين وحدات مستقلة سابقاً، وقد تكون هذه الأنماط اقتصادية جزئياً في طابعها، واجتماعية جزئياً، وسياسة جزئياً)[4].

---

[1]- شتا، احمد عبد الونيس، حدود مصر الجنوبية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص١٤٥.

[2]-حاتم، سامي عفيفي، " التكتلات الاقتصادية الاقليمية "، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٣.

[3]-حوليات الآدابوالعلوم الاجتماعية، د .الحربي، سليمان عبدالله، مفهوم التنظيم الدولي الإقليمي : الأصول الفكرية للمفهوم ومستويات تحليله وعلاقته بالنظام الدولي ، جامعة الكويت، الرسالة ٣٣٨، الحولية ٣٢، سبتمبر ٢٠١١، ص ٣٦.

[4]-Wallace W , The Dynamics of European Late ration , London , Pinter , 1990 ,P.8.

ومن جانب آخر يرى اسماعيل صبري مقلد، أن عمليات التكامل الدولي تتمثل في الصور الرئيسة التالية[1] .

١ - التكامل الاقتصادي : يسعى الى إقامة الأسواق الاقتصادية المشتركة، وذلك عبر توحيد التشريعات الجمركية، وإزالة جميع العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات، أو إنسياب حركة العمل ورأس المال ضمن إطار مناطق تلك الأسواق.

٢ - التكامل الاجتماعي: وهي عملية نقل الولاءات القومية إلى مجتمع سياسي أكبر من الدولة، وتنمية الوعي فوق القومي .

٣ - التكامل السياسي : وهو إدماج بعض المؤسسات السياسية القومية ، ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة دولية أو إقليمية مشتركة، حيث إن التكامل السياسي يجب أن يكون مسبوقاً بتكامل اقتصادي أو أن يكون نتيجة له .

٤ - التكامل الأمني : وهو اتفاق الدول الأطراف على إقامة ترتيبات أمنية جماعية، وهي مرحلة لاحقة تأتي بعد عملية التكامل السياسي .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز النظر إلى مفهوم المناطق الاقتصادية الحدودية (التكامل الاقتصادي الحدودي)، باعتباره أمراً مستجداً أو مرتبطاً بالمفهوم المعاصر للعالمية، إنما كانت بداياته مع نهاية الحرب العالمية الثانية أو بداية الحرب الباردة،

إلاّ أنه مع بداية الثمانيات والتسعينيات بداء مفهوم التكامل الاقتصادي (المناطق الحدودية الاقتصادية) ينقسم إلى نموذجيين[2].

النموذج الأول: هو التكامل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، بدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية و الاقتصادية الحرة، وأعلاها الاتحاد الاقتصادي، مثل الاتحاد الأوربي.

النموذج الثاني: فهو قائم على أساس التخصيص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص و التقسيم في العمل، ومثال ذلك النمو الإقليمي الفرعي الذي يربط بين التكنولوجيا والقوة المالية في سنغافورة، و العمالة و الموارد في أرخبيل ريو باندونيسيا .

وما يهمنا في هذا البحث هو النوع الأول، القائم على وجود مناطق اقتصادية حدودية بين دولتين او أكثر ، وبالرغم من الانتشار الواسع للمناطق الاقتصادية الحدودية الحرة، إلاّأنه لا يوجد تعريف موحد لها فقد يطلق عليها المنطقة الاقتصادية الحرة، والمنطقة الاقتصادية الخاصة، والمنطقة التجارية الحرة والمناطق الحرة التصديرية .

---

[1]- مجلة العلوم الاجتماعية، مقلد، إسماعيل صبري، "دور تحليلات النظم في التأصيل النظري لنظرية العلاقات الدولية "، دولة الكويت، جامعة الكويت، العدد الاول، مارس ١٩٨١، ص٢٥ .

[2]-مجلة الباحث، علاوي، محمد الحسن، الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، الجزائر، العدد ٧، ٢٠٠٩، ص ١٠٩.

ويمكن تقسيم المناطق الحرة وفق ما جاء في منظمة (WEPZA) من حيث المساحة[1].

١ - المناطق الحدودية الحرة الواسعة : وهي عبارة عن مناطق واسعة فيها سكان مقيمين مثل المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين أو مايسمى بالمدن الجديدة بحيث تكون مأهولة بالسكان بالاضافة للغاية من ايجادهم (ارض واسعة وكثافة سكانية) ومثال ذلك البرازيل وهونغ كونغ، موناكو، سنغافورة .

ثلاثة أسباب رئيسة في ظهور المناطق الاقتصادية الحدودية[2].

٢ - المناطق الحدودية الحرة الصغيرة : وهي عبارة عن مناطق ذات المساحات التي تقل مساحتها عن (١٠٠) هكتار بحيث تكون محاطة بسياج ويجب على المستثمرين أن يلتزموا بالجزء المخصص لهم من ذلك الموقع داخل الأسوار ولا يوجد سكان مقيمين فيها ويمكن ان تشمل(مهاجع) أماكن تخصص لمبيت العمال ومثال ذلك بوليفيا، فرنسا، مصر، فلندا، قبرص، ألمانيا، إيرلند أو الأردن .

٣ - المناطق الحدودية الحرة الصناعية : وهي عبارة عن مناطق حرة حدودية صغيرة المساحة هدفها دعم احتياجات صناعة معينة مثل الصرافة، الحلى، الغاز، الالكترونيات، والملابس .... الخ، ويمكن للشركات المستثمرة في هذا النوع من المناطق أن تأخذ أي موقع لها في أي مكان و مثالها مناطق صناعة الحلى الهندية وينطبق هذا النوع على كل من برمودا، الدومنيكان، اليابان، كوريا الجنوبية، بنما وتايوان.

٤ - المناطق الحدودية الحرة ذات الأنشطة المحددة : عبارة عن مناطق لا تتعاقد إلاّ مع المستثمرين الذين تنطبق عليهم معايير معينة مثلا لوصول إلى درجة محددة مثلا لوصول إلى درجة من الصادرات والالتزام بمستوى تكنولوجي محدد مثال ذلك المصانع الموجهة للتصدير للمكسيك والصين .

و يقصد بالمنطقة الحدودية الحرة عموماً، أنها منطقة محاطة بسياج أو جدار ولها نقاط مراقبة للدخول والخروج يتم فيها منح مزايا اقتصادية ومالية محددة لتشجيع الصادرات بينهما تُعرفها اتفاقية " كيوتو بأنها جزء من الإقليم أو الدولة تعتبر السلع المنتجة أو المقدمة فيه أنها خارج المنطقة الجمركية و غير خاضعة للرسوم و الضوابط الجمركية، وهي على نوعين مناطق حدودية حرة تجارية تخزن فيها البضائع بصورة رئيسة دون ان يتم تصنيفها أو معالجتها قبل تصديرها، والنوع الثاني مناطق حدودية حرة صناعية حيث يجري فيها تصنيع السلع أغراض التصدير .

وتعتمد المناطق الاقتصادية الحدودية، على مفهوم التكامل الاقتصادي. اذ يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية و التطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار . وقد استعمل بعض الاقتصاديين مصطلح الاندماج، والبعض الآخر مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل، وعلى الرغم من هذا الاختلاف الحاصل بين الاقتصاديين يمكن القول أن التكامل الاقتصادي يشمل مجموعة من العناصر التالية[3] :

---

[1]-قارن بين المصدر السابق، ص ١٠٨ و حاتم، سامي عفيفي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

[2]-د حبيقة، لويس، ترسيم الحدود من السياسة إلى الاقتصاد، صحيفة السفير اللبنانية ٢٠١٠/٨/١٩ .

[3]-حاتم ن سامي عفيفي، مصدر سبق ذكره، ٢٤.

أولاً : أسباب تواجد نشاطات معينة في مناطق محددة هي مهمة بحد ذاتها مثلاً(ممرات مائية كافية أو طقس معتدل أو مواد أولية مناسبة أو حياة اجتماعية وثقافية مميزة).يمكن دراسة هذه الأسباب لخلق أو تطوير مناطق جغرافية عبر نشاطات ومدروسة .

ثانياً : بفضل العولمة لم تعد هناك حدود واضحة بين الاقتصاد الإقليمي والاقتصاد الدولي، أصبح الفاصل الاقتصادي مشوشاً أو ضبابياً كما أضحت المنافسة أقوى وأوسع .

ثالثاً : ما يميز العلوم الاقتصادية عن بعض العلوم الأخرى هو ارتباطها القوي بالموضوعات الاجتماعية والنفسية والسياسية والقانونية وهو ما يساعد على إقامة هذه المناطق .

المبحث الثاني: عوامل النجاح والفشل في إقامة المناطق الاقتصادية الحدودية

إن أسباب نجاح أو فشل إقامة المناطق الاقتصادية الحدودية، متعددة. منها ما تتبع طبيعة الأنظمة الحاكمة في تلك الدول بالإضافة الى الانسجام الاجتماعي في مدى تطابق المورث الثقافي والاجتماعي واللغوي والديني في تلك الدول، وكذلك الحال في مدى رغبة الأنظمة السياسية الحاكمة، أو قل مراكز صنع القرار السياسي في مدى إقامة نوع من أنواع التكامل بين تلك الدول، ومدى انسجام المصالح المشتركة بين تلك الدول في تذليل المعوقات السلبية في عدم إقامة نوع من أنواع التكامل الاقتصادي (إقامة مناطق اقتصادية حدودية)، كما يمكن اعتبار أن سبب نجاح عملية التكامل الاقتصادي قد يكون هو سبب للفشل في حالة معينة أخرى. وهناك جملة من أسباب النجاح اجمله المتخصصون في المجال السياسي والاقتصادي ومنها .

أولاً : عوامل النجاح .

١ - **التجاور الجغرافي :** إن الدول المتجاورة جغرافياً تكون مؤهلة أكثر من غيرها للتكامل، ففليب جاكوب يرى أن الشعوب المتجاورة جغرافياً، تكون أكثر تأهيلاً للتكامل أو الوحدة فيما بينهما[1].

٢ - **التماثل في القيم والايديولوجيات :** إن تماثل القيم ولاسيما بين النخب مهمة للغاية إذ تعززه قوة الدفع في عملية تكامل تلك المناطق، فالتماثل القيمي الرسمي والشعبي يعد عاملاً مساعداً كالقيم العقائدية (وحدة الدين)، أو القيم السياسية (اعتماد الديمقراطية أو الحكم الوراثي كأسلوب للحكم)، أو القيم الاقتصادية (كالمذهب الرأسمالي أو الاشتراكي)، وإدراك مصادر التهديد الخارجي أو الداخلي المشترك الذي يهدد الاستقرار أو الأمن الوطني، أو النخب الحاكمة[2].

---

[1]-د. الحربي، سليمان عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٣-٥٤.ذ

[2]-مقلد، اسماعيل صبري، نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٢، ص ١٠٧ .

٣ -**التجانس الاجتماعي** : اعد َاسماعيل صبري مقلد أن هذا العامل يعد َمن الاشتراطات المسبقة الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي للمناطق الحدودية، فهو المحرك الاجتماعي في خلق الدافع إلى التكامل، فالشعوب المتجانسة في عدة جوانب مؤهلة للتكامل أكثر من الشعوب غير المتجانسة[1].

٤ -**المصالح المشتركة** : إن توقع المصالح المشتركة في حالة الانخراط بالعملية الاقتصادية التكاملية وإقامة مناطق اقتصادية حدودية، يشكل حافزاً لهذه الدول للتنازل عن جزء من صلاحياتها السيادية، وبدون هذا التوقع ستردد الدول في الانخراط في تلك العملية .

٥ -**البيئة الخارجية**: تفرز البيئة الخارجية مؤثرات سلبية أو إيجابية، قد تشكل عاملاً محفزا ً للأطراف التي تتأثر بمداخلات تلك البيئة على مخرجاتها في عمليات إقامة مناطق اقتصادية حدودية ناجحة، فحين يتوافر إدراك مشترك بما تمثله تلك المؤشرات من تهديد لمصالحها، والاقتناع بأن تلك المناطق الاقتصادية يحد من تلك المؤثرات السلبية سهل ذلك من عملية ذلك التكامل الاقتصادي الحدودي . هذا وتتمثل صور تأثير البيئة الخارجية في التهديد أو العدوان أو الحرب الموجهة ضد هذه الأطراف، أو الشعور بالتهديد الاقتصادي الخارجي[2].

٦ -**وجود وعي فكري تكاملي** : يتطلب تحقيق التكامل الاقتصادي، وإقامة مناطق اقتصادية حدودية بين الدول نضجا ً سياسيا ً وايمانا ً بأن تلك العمليات ليس مجرد رغبة طارئة تزداد في حالة وجود تهديد . بل هي ضرورة و حاجة ملحة . وإذا ما توافر هذا الوعي و الإدراك الفكري، ستقوم كل دولة من الدول المتجاورة بممارسة سياسات اقتصادية، تتسم بالواقعية، وتنطلق من رؤى مشتركة، تحملها على تبني القرارات السياسية المعززة لذلك .ومن هنا تتوافر الإرادة السياسية المشتركة، الأمر الذي يسهل من دور المؤسسات السياسية في هذه الدول من الالتزام بإصدار القرارات التنفيذية الضرورية، التي تلزم الهيئات المعنية في كل دولة بتنفيذ مضمونها، وهذا الوعي الرسمي يجب أن يقابله إدراك و وعي وطني شعبي بأهمية إقامة تلك المناطق الاقتصادية التكاملية، مع ضرورة إشراك النخب الاقتصادية و السياسية الوطنية وجماعات المصالح للعب دور ً فعال في المؤسسات الاقتصادية وإدارة صنع القرار فيها[3].

٧ -**زيادة معدل النمو الاقتصادي** : إن في زيادة حجم الإنتاجية وسع حجم السوق يتيح فرصاً أكبر للتشغيل و لاسيما أن سوق العمل ليس مقتصرة على دولة واحدة، وإنما سوق عمل بين دولتين في منطقة اقتصادية حدودية أو سوق عمل لمجموعة من الدول في مشروع تكاملي.

---

[1]-دورتي، جيمس وبالستغراف، وروبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة :وليد عبد الحي، مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥، ص١٣٨.

[2]-د. الحربي، سليمان عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

[3]-للمزيد أنظر :عبد الوهاب، أيمن السيد، " المنظمات الإقليمية "، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١ ص ١٩ . وكذلك . عمر، حسين، " التكامل الاقتصادي : أنشودة العالم المعاصر "، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٤٩ .

ثانياً : عوامل الفشل .

تتنوع عوامل الفشل في إقامة المناطق الاقتصادية الحدودية، بين عوامل سياسية وأخرى اقتصادية تتعلق بالتجارب السابقة لإقامة المناطق الاقتصادية الحدودية أو تتعلق بسوء التوزيع العادل للمخصصات المالية لتلك المناطق الاقتصادية، وعوامل ثالثة اجتماعية. ولعل من أهم تلك العوامل هي .

١ - **المشكلات السياسية السابقة** : تعد المشكلات السياسية بين الدول واحدة من أهم معوقات إقامة مناطق اقتصادية حدودية ناجحة ، وإنجاح فكرة التكامل الاقتصادي الحدودي، ذلك أن وجود مشكلات سياسية بين دولتين قد تؤدي إلى فشل إقامة تلك المناطق، على رغم من ثبات بقية العناصر المطلوبة في إنجاح تلك التماثل سواء في التماثل القيمي والتجانس الاجتماعي، إذ ينظر كل طرف اتجاه الطرف الأخر نظرة سلبية[1].

٢ - **السيادة** : إن التثبث بالسيادة يعد عاملاً معوقاً للعملية الاقتصادية الحدودية التكاملية بين الدول، والعكس من ذلك، إذا أبدت تلك الأطراف نوعاً من المرونة فإن ذلك يساعد على إنجاح تلك العملية الاقتصادية[2]. وهنا تدخل الأنظمة الديمقراطية وهي الأنظمة الأكثر مرونة في التعامل مع مفهوم السيادة، وعكسها الأنظمة الشمولية المتمسكة بمفهوم السيادة ،حيث نلاحظ نجاح تلك التجارب في البلدان الأكثر ديمقراطياً من سواها .

٣ - **التجارب الاقتصادية التكاملية السابقة** : تؤثر تلك التجارب سلباً على العملية الاقتصادية بين الحدود، فإن كانت ناجحة في وظيفة معينة، شجع ذلك الاستمرار في تفاعلات تكاملية أخرى، وهو ما يساعد على تشجيع و تفعيل العمليات الاقتصادية الحدودية لتعميم ذلك النجاح. وعلى النقيض من ذلك فإن الدول تكون أقل حرصاً على الدخول في تجارب حدودية اقتصادية في المستقبل .كذلك أن الاقتصاد القوي و المتين لكلتا الدولتين سيكون عاملاً مهماً في نجاح التجارب[3]، أو بعبارة أخرى إن الميزان الاقتصادي بين الدولتين كلما يكون متوازن ومتكافئ تكون التجارب أنجح و العكس صحيح .

٤ - غياب واختلاف التشريعات والأنظمة الاقتصادية والمالية: يعد اختلاف التشريعات و الأنظمة السائدة في الدول من معوقات إقامة مناطق اقتصادية حدودية ناجحة، فتباين تلك التشريعات والأنظمة يستدعي سلسلة من التوفيقات، أو التنسيق وإعادة الصياغات للمفاهيم الاقتصادية و السياسية، مع مراجعة القوانين الوطنية وآليات تنفيذها، بما يتوافق مع قرارات وقوانين وآليات مؤسسات التكامل الإقليمي، وردم الهوة و تحجيم التناقضات بينهما، حتى لا يتحول تنازع القوانين إلى أدوات معيقة لعمليات التكامل . وعليه، فإن صياغة القوانين

---

[1]-منشورات مجلس الأمة، دولة الكويت، العلاقات الكويتية العراقية : الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٨، ص٢٦.

[2]-د.الحربي، سليمان عبدالله، مصدر سبق ذكره، ٥٣.

[3]-C . Carmen , " Regional Economic Integration ", published in 26-03-2005, File /A/Regional Economic Integration, http//www.du.edul-ccacho/current.html,pp:1.

و اللوائح و الإجراءات في الدول المتجاورة إقليمياً، لا بد أن تراعي متطلبات التكامل و إقامة المناطق الاقتصادية الحدودية[1].

خلاصة القول في هذا المجال إن أسباب نجاح أو فشل التجارب الحدودية الاقتصادية، تختلف من منطقة إلى منطقة أخرى وذلك حسب العقيدة السياسية والاقتصادية للأنظمة السياسية وأهمية الاقتصاد على تنمية الحدود بالاتجاه الايجابي و جعلها أساس لقيام علاقات ثنائية متميزة بين الدول من خلال تنحية الخلافات الحدودية لصالح اقتصاد مشترك بين الدولتين أو بين مجموعة الدول .

المبحث الثالث:النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإقامة المناطق الاقتصادية الحدودية

لاشك أن النقطة الأهم في بحثنا هذا هو أهمية النتائج المتحققة من إقامة المناطق الاقتصادية الحدودية المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وهي نتائج مشتركة في خلق حدود منسجمة تقرب الدول من بعضها البعض، أو بعبارة أخرى تنظر إلى الحدود الدولية بنظرة ايجابية بعيدة عن جملة المشكلات التي يمكن أن تكتنف مفهوم الحدود في القانون الدولي والعلاقات الدولية، وسوف نتطرق إلى أهم تلك النتائج بشيء من التفصيل.

أولاً : النتائج السياسية .

تعد النتائج السياسية المتعلقة بإقامة المناطق الاقتصادية الحدودية واحداً من أهم النتائج المتعلقة بمفهوم الحدود، وذلك من خلال تنحية الآثار السياسية السلبية للحدود المرتبطة بالمشكلات الناتجة عن عدم اتساق الأنظمة السياسية بين الدولتين، فضلاً عن وجود سوابق تاريخية سيئة بين الدولتين، وقد يكون جزء من تلك المشكلات هو التنافس على الثروات الطبية والموارد الاقتصادية بين الدولتين المشاطرتين حدودياً . فان عملية تنمية الحدود اقتصاديا ً بين الدولتين تؤدى إلى تنمية العلاقات السياسية بينهما وذلك من خلال تذليل المشكلات الحدودية المختلفة وإقامة مناطق اقتصادية يعود ريعها الاقتصادي لكتلا الدولتين، ويمكن تتطور الحالة الاقتصادية بين الدولتين أو بمجموعة الدول إلى إقامة اتحاد إقليمي تكاملي بين عدة دول كما في مثال الاتحاد الاوربي وغيره من المشاريع التكاملية الإقليمية[2].إن المحصلة النهائية لإقامة مثل هذه المناطق الاقتصادية الحدودية من الناحية السياسية، هي جعل الدول الحدودية أكثر انسجاماً وواقعية في التعامل الدولي فيما بينها، وأكثر شفافية في التعامل مع مشكلاتها الحدودية في تغليب عنصر المصلحة المشتركة، وبالتالي تكون دول وأنظمة سياسية أكثر نجاحاً سياسياً واقتصادياً.

ثانياً: النتائج الاقتصادية.

إن زيادة حجم الإنتاج يتوسع حجم السوق يتيح فرصة أكبر للتشغيل خاصة أن السوق العمل ليست مقتصرة على دولة واحدة، وإنما سوق عمل بين دولتين في منطقة اقتصادية حدودية أو سوق عمل لمجموعة من الدول في مشروع

[1]-للمزيد انظر : قرني، بهجت، " التكتلات الاقتصادية والعولمة – حيلة الدولة للفكاك من المعصرة "، في : الدجاني، أحمد صدقي وآخرون، العولمة وأثرها على المجتمع والدولة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢، ص ٩٣.

[2]-عمر، حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

تكاملي وهو ما يساهم في توفير فرص العمل والحد من البطالة، فوجود فائض من العمالة لدى بعض الدول المتكاملة يمكن استيعابه من طرف الدول الأخرى التي لديها قدرة أقل من العمل هذا من جانب، ومن جانب أخر أن المناطق الاقتصادية الحدودية تؤدي إلى تنوع وتركيب الطلب على العمل وبالتالي توفر إمكانيات أكبر لتطوير عنصر العمل كنتيجة لتنوع الأنشطة الاقتصادية وتوسيعها بعد الدخول في منظومة المناطق الاقتصادية الحدودية [1].

كما أنَ من النتائج الاقتصادية المهمة لإقامة المناطق الاقتصادية الحدودية، وهو النتيجة المتحققة من اتساع السوق يتيح الحجم الكبير للإنتاج، وتقل معه تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة لأن التكاليف الثابتة ستوزع على عدد أكبر من الوحدات التي تم إنتاجها ومنه تنخفض تكلفة الإنتاج بدرجة ملموسة وبالتالي تنخفض الأسعار وهو ما يزيد من قدرة تلك المناطق الإقتصادية على تحقيق أرباح كبيرة . وبالتالي تستطيع الدولتين أو مجموعة من الدول من إنشاء صناعة تستفيد من مزايا الإنتاج في كل دولة على حده [2].

ثالثاً : النتائج الاجتماعية .

من النتائج المسلمة للمنطقة الحدودية هو التكوين الأثيني للسكان في المناطق الحدودية من حيث التشابه السكاني على جانبي الحدود للدول في اغلب الأحيان ولاسيما في دول العالم الثالث في أفريقيا وآسيا ومن بينها المنطقة العربية ومن ثم القيام في تنمية الحدود اقتصادياً يؤدي إلى تنمية المناطق الحدودية اجتماعياً وسكانياً، من خلال قيام انسجاماً اجتماعياً حدودياً عبر تنمية المصالح الاقتصادية المشتركة للدولتين وظهور موجة اجتماعية لدى سكان المنطقة الحدودية تساعد على إزالة المعوقات الحدودية من خلال إيمان سكان تلك المناطق بدور الاقتصاد في لعب دوراً مهماً في تنحية المشكلات لصالح المصالح المشتركة [3].

رابعاً : النتائج الثقافية .

إن قيام عملية اقتصادية حدودية تكاملية ناجحة يؤدي إلى تكامل ثقافي لمجتمع الدولتين عبر الحدود، حيث يؤدي التقارب الاقتصادي وإزالة المشكلات السياسية الحدودية إلى إلتقاء ثقافي مجتمعي في المنطقة الحدودية في ظل مواقع التواصل الاجتماعي ولاسيما لشريحة الشباب وتشجيع التواصل الثقافي والذي يصب في مصالح كلا المجتمعين، وقيام جيل جديد مؤمن بتشابك المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات، وإن العلاقة بين هذه منظومة

---

[1]-قارن : نيلام، فرنسيس حيرو، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد عزيز، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٩١، ص ٢٢٨.
وقرني، بهجت، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.

[2]-من الملاحظ على الحدود العربية أنها خليط من التكوين السكاني عبر الحدود ، كذلك الحال الحدود العربية وغيرها من الدول .(الحدود العراقة – الكويتية، المصرية –السودانية، السورية _ اللبنانية، المغربية –الجزائرية). للمزيد ينظر . العلاقات الكويتية العراقية، منشورات مجلس الأمة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥. عبدالله، أخلاص حسين، حدود السودان الغربية وأثرها فـي علاقاته مع دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى، بحث لنيل درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٥، ص٣٧.

[3]-فيردمان، جورج ، المناطق الحدودية : المشهد الاستراتيجي الجديد . متاح على الرابط الالكتروني.
http://www.souriaalghad.me/index.php?inc=show_menu&dir_id=36&id=32304.

المصالح هذه هي علاقة طرديه، أو بعبارة أخرى أن النجاح في أي فرع من هذه العلاقات هو نجاحٌ للعلاقات الأخرى المتشابكة معها[1].

الخاتمة

لقد كان موضوع الحدود ولا يزال من الأهمية في التحليلات السياسية وما يتعده من اثاره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ أصبحت الحدود تلعب دوراً مهماً في التقارب بين الدول، من خلال جعلها تلعب دوراً ايجابياً في تقليص المشكلات الحدودية الناجمة عن الصراع حول الموارد الأولية في المقام الأول وماله من تأثيرات الاستراتيجية على مجمل العلاقات الدولية والاقتصادية، حيث أصبحت الدول على دراية، أن عالم اليوم هو عالم اقتصادي بالدرجة الأولى، وتستطيع أن تلعب الدول عبر الاقتصاد ادوار مهمة في الحد من المشكلات الحدودية المختلفة . وهي ادوار ناجمة عن الإيمان بين الدول في معالجة مشاكلها من خلال توحيد الإنتاج الاقتصادي بما يصب في مصالحها المشتركة . وقيام كل دولة من الدول المتجاورة بممارسة سياسات اقتصادية، تتسم بالواقعية والمسؤولية وتنطلق من رؤى مشتركة للمصالح، تحملها على تبني القرارات السياسية المعززة لذلك . ومن ثم تفعيل العملية التكاملية الحدودية، و العودة من ثم بمنافع ومكاسب كبيرة تخدم تعظيم المصالح الجماعية لهذه الدول . وهذا الوعي الرسمي يجب أن يقابله إدراك ووعي وطني وشعبي بأهمية عمليات التكامل الاقتصادي عبر الحدود، مع ضرورة إشراك النخب الاقتصادية والسياسية الوطنية وجماعات المصالح للعب دور فعال في مؤسسات التكامل وإدارة صنع القرار فيها.

[1]- للمزيد أنظر .

Boyd Gavin , " The Conceptual Study of International Regions " , in: Feld , Werner and Gavin Boyd (e ds), Comparative Regional System , N. Y ,Bergman Press, 1980.P.3-4.

The Limits of Representative Democracy in Algeria

BOUDJELAL OMAR. UNIVERSITÉ ALGER 3

Abstract:

There are many studies in the field of political science which have touched on the subject of the limits of representative democracy but most of these studies have not exceeded the abstract aspect of political representation as an idea. Thus, lies the importance of this study in its scientific aspect of being a new addition to the researches that relate to the Democracy in Algeria. In the practical sense, the study aims to interrogate the Algerian reality to highlight the shortcomings that limit the optimal application of representative democracy. This scientific methodology has been employed in this study "Functional Constructivism approach" to investigate the efficacy of the different structures that react with the process of political representation. The study concluded that the political, legal and cultural structures in the frame of overall social system suffer from many crises in terms of construction and function that lead to failure in the optimal application of representative democracy in Algeria.

keywords : representative democracy – structure – function.

الملخص:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع حدود الديمقراطية التمثيلية من لدن العديد من الباحثين في ميدان العلوم السياسية، إلا أن مُعظم هذه الدراسات لم تتجاوز الجانب التجريدي المتعلق بالتمثيل السياسي كفكرة. وعليه تكمن أهمية هذه الدراسة المقدمة، من الناحية العِلمية بكونها إضافة جديدة لمنظومة الدراسات التي تعني بالديمقراطية في الجزائر. ومن الناحية العمَلية تهدف الدراسة إلى استنطاق الواقع الجزائري لإبراز مواطن الخلل التي تحدُّ من التطبيق الأمثل للديمقراطية التمثيلية. وذلك من خلال الإعتماد على منهجية عِلمية تمثلت في توظيف اقتراب البنائية الوظيفية لاستقصاء نجاعة الأبنية المختلفة التي تتفاعل مع عملية التمثيل السياسي. وخصلت هذه الدراسة إلى أن الأبنية السياسية والقانونية والثقافية في نطاق النسق الاجتماعي الكلي، تُعاني أزمات من حيث البناء والوظيفة الأمر الذي أحدَّ من فاعلية الديمقراطية التمثيلية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التمثيلية – البنية – الوظيفة.

Introduction :

The concept of democracy is among the concepts that have been able to adapt with the times and different variables from its inception to the present day; so we find it does not stop its constant evolution. Furthemore, it is a mechanism of rule and scientific theory at the same time and also meaningfully ideological. There is no doubt that if we talked about democracy today, what would come in our minds would be the differences between them and the Athenian democracy in the sense that that democracy knew many of the adjustments in terms of form and content through its historical evolution. Proceeding from the above, the representative democracy comes as one of the most prominent aspects of evolution that democrasies have known in general, the model most followed by the various systems in the world.

It is clear that representative democracy as a model of rule knows many differences on the level of its applications in different regimes, and with the continuous and rapid evolution of societies from all sides, many voices have rose calling for reconsideration of representative democracy in terms of structure and in terms of the level of functionality. Consequently, the focus was on the issue of limits and crises of representative democracy through a variety of research. Where the first Harbingers of criticism was with the writings of **John Dewey**, who saw that democracy must take root in the social organization, hence, how democracy is an ongoing process, and not limited to every few year for a candidate to be voted in and then give up on participation until the next elections. Moreover, the sociologist **Anthony Giddens** through in "**The Third Way: the renewal of social democracy**" criticized the negative current situation of representative democracy. The same idea is indicated by the study of **Paul Hirst**, in "**representative democracy and its limits**". This was followed by a lot of literature which began with the attention to the problems of representative democracy in the various societies, where it found that the purpose of the application of representative democracy began to deviate from its path and ended up to creating large monopolistic structures.

This study, provides a scientific vision to the representative democracy limits in the Algerian reality, thus, the study gives us an answer to an important question: **What are the reasons that limit the application of representative democracy in Algeria?**

This study is based on the Functional Constructivism Approach to examine the reasons for the failure of representative democracy as a holistic structure through three levels: political structure, legal structure and cultural structure by focusing on the composition of these structures and its functionality.

Based on the problematic and theoretical approach underpinning this study, the study hypothesis is as follows: "the limits of representative democracy in Algeria is linked by the lack of specialization and differentiation of the structures (legal, political and culture) and the inefficiency of these structures in the performance of their functions within the political system."

Therefore, this study differs from previous studies mentioned in that it touches on the Algerian reality unlike other studies that were limited to the abstract side of the limits of representative democracy.

To answer to the problematic of the study and to check the hypothesis adopted in this study, we formulated the structure of our study as follows:

I. Definition of representative democracy.
II. The legal limits of representative democracy in Algeria.
III. The political limits of representative democracy in Algeria.
IV. The cultural limits of representative democracy in Algeria.

I. Definition of representative democracy

Representative democracy (also indirect democracy or psephocracy) is a variety of democracy founded on the principle of elected officials representing a group of people as oppose to direct democracy. All modern Western-style democracies are types of representative democracies. It has been described by some political theorists as Polyarchy[1].

Simply put, representative democracy is a system of government in which all eligible citizens vote on representatives to pass laws for them. A perfect example is the U.S., where people elect a president and members of the Congress, also elect local and state officials. All of these elected officials supposedly listen to the populace and do what's best for the nation, state or jurisdiction as a whole[2]. The researcher **Yvon Pesqueux** provides a definition of representative democracy through its relationship with deliberative democracy, as follows: "Democracy is defined as the intersection of a representation principle with a deliberation principle. Representative democracy can be defined as a political system that places deliberation under the auspices of representation"[3]

Besides representative democracy as an aspect of electoral behavior and mechanism for determining government responsiveness to the public, representation has acquired the status of democratic institution in political science. Yet the picture becomes more complicated when we move from political practice to the representation in theory, because, according to **Nadia Urbina** the participatory democrats disdain representation because it justifies a vertical relation between the citizens and the state that promotes passive citizenry and an elected aristocracy.[4]

For a representative democracy to work, there are several conditions that have to be met. First, there has to be an opportunity for genuine competition in the selection of leadership (if people think that elections are rigged, or predetermined, there can be no meaningfully honest competition). Second, there has to be free communication, both among the people and in the press. Third, voters have to believe that a meaningful choice exists between candidates and that

[1] -"wikipedia, representative democracy" last modification March 10, 2015, https://en.wikipedia.org/wiki/Representative_democracy

[2] - Study.com , what is representative democracy ?- Defenition, Examples, Pros and cons. " accessed March 10, 2015. http://study.com/academy/lesson/what-is-representative-democracy-definition-examples-pros-cons.html

[3] - Journal of Innovation Economics and Management, Yvon Pesqueux, "Network, Stakeholder Theory and Deliberative Democracy", N° 4, 2009, p74. accessed February 10, 2015. Available on the following link : file:///E:/JIE_004_0063.pdf

[4] - Nadia Urbinati, "representative democracy principles and genealogy", University of Chicago, United State of America, 2006, pp17-18.

differences in policy are honestly reflected in each. The degree to which these three factors are presened go a long way in determining the effectiveness of a representative democracy[1].

Based on the above paragraph, the researcher **Paul Hirst** provides a definition of representative democracy through its criticis: "It is a powerful tool to legitimize the various actions of the government. It is therefore not absolutely good, because it serves largely the controlling party on the political equation. "[2]

Therefore, the question that arises in this context is where this representative democracy comes from? We find some preliminary answers in this context, such as those presented by **Yvon Pesqueux** through the following: "the representative democracy is correlative with the development of the nation state and the welfare state[3] but in fact, the Greeks came up with the form of government that we call direct democracy, which is a precursor to representative democracy. In a direct democracy, all eligible citizens vote on every issue. For example, if a direct democracy were considering a tax increase, all the eligible voters would vote that decision. This form of government is often called 'participatory' or 'Aristotelian democracy.' In Athens, the concept of 'eligible' voters only included male citizens and excluded all others (slaves and women could not vote). However, imagine for a moment having to vote on every single thing that happens in a country - it would be impossible, for many reasons, especially in a country the size of Algeria. The Greeks thought so too, so they came up with a way to choose a smaller subset of individuals to do the voting. In Athens, for example, the citizens made use of a device called a kleroterion, similar to a bingo-ball selector. Each citizen would receive a token representing him; several hundred were picked each day, and for a time, they would make decisions for the entire city-state. This was an early form of the next evolution of democracy, called representative democracy[4].

After our discussion to the concept of representative democracy in terms of the definition and its evolution, we will move to the unit of analysis adopted in this study, which is the Algerian reality. We find in philosophical literature a hint by the English philosopher **John Locke** about the limits of representative democracy, considering that no one can confer Democratic legitimacy of political authority without citizens. This is what is visible in the Algerian reality. Since the Constitution of 23 February 1989 which devised the democratic system and political pluralism formally, Algeria is still looking for a Suitable formula for democracy, to gain acceptable legitimacy for political actors and new economic and social actors.

Since representative democracy has proved its failure in Algeria, based on the choice of the voters and their representatives in the expression of their interests, recognition that the issue of elections are not, in essence, a legal problem, but is linked to the conditions of cultural and political environment that contribute to the decline in the levels of representative democracy in Algeria.

---

[1] -"Study.com "opcit.

[2] - Paul Hirst, "representative democracy and its limits" USA, Vol. 59, No. 2, April–June 1988, p199. Available on the following link :
http://facultyfiles.deanza.edu/gems/kaufmancynthia/Hirst.pdf

[3]- Yvon Pesqueux, "Network, Stakeholder Theory," 75.

[4] -"study.com " opcit.

II. The legal limits of representative democracy in Algeria

There is no doubt that the laws and regulations play a prominent role in the decline of representative democracy in Algeria and in the decline of its functioning performance. It can be measured by the lack of representative democracy efficacy in Algeria through two types affecting those legal frameworks. Starting by the electoral law and the issue of supervision of elections[1]*, Secondly, the laws relating to the legislative institution as a constitutional institution represent the basis of representative democracy as well as elected local councils, and laws concerning the judicial institution, which represent the cornerstone for representative democracy as an independent structure concerned with control and accountability.

We can say that the safety of democracy and its success depends on the integrity of the electoral process as **Samuel Huntington** refers to the importance of the elections, in that they "reflect the work mechanism of the system of representative democracy that weaken the dictatorial regimes and eliminate them, and a tool aimed at spreading democracy. Elections don't mean only life for democracy, but also mean the death of the dictatorship".

On this basis, the 1989 Constitution has pointed out in article 68 "President of the Republic shall be elected by secret and direct ballot" and win elections by getting an absolute majority of votes. Also it identified Article 95 of the same Constitution, that members of the People's National Assembly are elected by direct and secret ballot. Considering that pluralism elections mean political openness and the existence of democratic institutions and the peaceful transfer of authority in the central and local levels, and the renewal of the political elites.

The first multi-party elections in Algeria were conducted on 07 August 1989, to represent all currents in society by taking a system that combined the majority system and proportional representation system (hybrid)[2]**. The first results of the application of this system in the local elections held on 12/06/90 saw the Islamic Salvation Front win a majority of seats, which as a result led to the abandoning of the system under Law N°91/06, and the establishment of the majority system. Thus required the candidate now required a win that exceeded 50% of the total number of votes in the constituency concerned. In the case that any of the candidates failed to obtain the percentage mentioned previously, the elections would need to be repeated in a second round to limit the participation of those candidates that had obtained the greatest number of votes in the first round. In this case the winner is one who gets the relative majority. Hence, the results of the application of this new model that Islamic Salvation Front has succeeded in winning the elections held in 26 december 1991. These results are not accepted by a lot of actors, which led to the cancellation of the results and the subsequent decision to stop the electoral process.

[1]* There is no doubt that the electoral system adopted in any political system, plays a prominent role in influencing on the political pluralism and the enjoyment of those social groups by power and effect, the system of electoral determines the quality of the members of the legislature and political organizations, which could be up to representative bodies.

[2] ** The hybrid systems are a mixed systems combining majority system and proportional representation system, and thus to achieve a political interests primarily. As it seeks to exclude certain parties from decision-making circles for her weakness or extremism, or other ideological reasons. Therefore, the hybrid system is a system that is not authentic, so that is a kind of strategy in the election more than an electoral system. Look ;

الأمين شريط، "خصائص التطور الدستوري في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق

Therefore, the legislator decided to adopt the system of proportional representation after the issuance of the "Constitution 1996" under the order containing the organic law for the elections No. 97/07 and then rely on proportional representation with closed lists. After that, the organic law on elections was issued under No. 97-07 on 06 March 1997, and amended under the Organic Law No. 04-01, dated 07 February 2004[1].

This change of the electoral system to another can only be read in the light of the victory of the Islamic Salvation Front, despite bias of the proportional representation system in that period where the Algerian authorities not only abandoned its initial plans to hold its first parliamentary elections on the basis of proportional representation, but also engaged in an extensive process for the re-division of electoral districts for the interest of the National Liberation Front, the then ruling part.

So, Algeria experimented with the majority system with two rounds at the beginning of political pluralism. According to these repeated adjustments and the lack of agreement on a specific model, the election results varied depending on the applicable model, for example, the majority system with two rounds, which serves large parties which concentrated their voices in certain areas, whilst the proportional representation focused on the distribution by the number of votes obtained by each list.

Those who have followed the path of evolution of the legal framework that regulate the electoral process in Algeria, find that it went through many modification and changes. This is due mainly to the political game rules in Algeria that suffer from a lack of competitiveness and the evidence that the political authority remain a hostage in the hands of ruling elite away from what is known as circulation or turnover of ruling elites. Thus, the traditions of political institutional games in Algeria is weak, and the relationship between ruling elites and the opposition is not equal. This requires distinguishing between the two concepts relating to the legal aspects of the electoral process : 1- Intra-system change – 2- Inter-system change.

The first, is the structural change, by modifying the text of the electoral law or more, and not the basic model of the electoral system, this type - Intra-system change- prevails all the amendments of the electoral laws in Algeria. While the second - Inter-system change- means the transformational change through amendments that eventually lead to a shift from the model electoral to another.

As **Maurice Duverger** confirms, the elections are the basis of pluralistic models where the global voting and parliaments become new foundations for the Legitimacy common in majority of today's systems. In fact, there is nothing more politicized than selection of the electoral system, thus, all political scientists agree that some form of vote leads to a type of democracy[2].

This special type that prevailed in Algeria, in which the executive Authority is characterized by the domination against other weak institutions, political authority remains in the hands of the ruling elite, which rarely face constitutional or legal restrictions. This elite become the only effective player in the political process as a whole.

---

[1] – مجلة المفكر، أحمد بنيني، "أثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر"، العدد الثامن، بدون سنة نشر، ص٢٨٧.

[2] – مجلة الاجتهاد القضائي، عبد الجليل مفتاح، "البيئة الدستورية والانتخابية للنظام الانتخابي الجزائري "، العدد الرابع، بدون سنة نشر، ص١٦٩.

The Algerian legislature also adopted in accordance with Article 101 of the Constitution 1996, Non-direct and secret ballots as an electoral system to the thirds of members of the Nation Council from the members of Local Councils, whereas the president appoints the other third of the members of the Nation Council. Therefore, the appointment of one-third of the Council Nation by the President of the Republic, is mainly away from the democratic which is based on elections. Ample spheres for the influence of the executive authority, through the requirement of the majority estimated three-quarters of the members in the voting, gradually reduces the independence of the council in making decisions independently[1]

These electoral laws, create a seasonal political participation to the Algerian citizen. Where the citizen's role is limited to electoral participation, which often are between spaced periods (every four or five years) then this participation stops until the next election. This situation, which created a crisis of confidence between the citizen and the elected, led to very low ratios of participation in the various electoral periods.

Moreover, this electoral system led to emergence of representatives based on public support, but who lack the necessary know-how and wisdom in parliamentary work. The adoption of a proportional representation system on the ballot of names on the list may involve deceiving the voters by putting the name of a person with efficiency at the top of the list to attract the electorate and coverage on the other candidates, but who may not have the the necessary efficiency standards for the effective parliamentary performance. The voters in this system are not free to choose its candidates; they may select all the list or refuse it completely. Thus the elections in Algeria did not lead to a change at the level of authority, as it did not reflect the broad popular participation, however, the elections in Algeria turned into an occasion to renovate the legitimacy of the system.

Furthermore, the legal powers granted to the executive authority is considered an obstacle to representative democracy in Algeria, a state of siege declared by Decree No. 91/169 which expresses the encroaching on the functions of the legislative authority, giving the executive authority The right to practice legislative roles, such as amend or repeal existing laws or disrupt the application of those laws.

From another side, the issue of supervision of the elections represent the most important weaknesses of representative democracy in Algeria, considering that committees supervising the elections are not neutral and non-independent. Knowing that, this Committee is made up of judges, and judges in Algeria suffer from legal subordination to the executive authority, both in terms of the appointment or surveillance or termination of their tasks.

Moreover, representative democracy has shown its limitations in Algeria as a result of the current status of the legislative institution, which suffers from several legal impediments made in margin, far from its primary role in legislation and control. So, the laws guaranteed by the Constitution and various legislation represent a stumbling block in front of the legislature in Algeria as the most important structure in the Representative system.

Specifically, there is no control and no accountability to the government's activities in Algeria, where there is no parliamentary and judicial control over their work. In most cases, the

[1]- بنيني، "أثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر"، ص٢٨٨.

Parliament becomes the adoption and approval institution where majority of the members support the government, and in these circumstances the ruling elites find ability to conduct a broader institutional reforms that serve only its interests.

The representative democracy in Algeria produces parliamentarians of special quality. Noticeably the practical application of the electoral system, adopted in Algeria duringthe Legislative elections, does not embody the idea of efficiency as noted above, so that the organic law of the election is equal in terms of the conditions between elector and elected, with the exception of the requirement of age. Thus, it does not achieve justice between the parties on the basis that the voter role ends at the end of the polling day to cast his vote, while the candidate who wins the seat in parliament bears the burden of responsibility for its direct participation in the management of public matters to the society. So the candidate who can bring the largest number of votes is luckier regardless of efficiency and effectiveness. This situation has led to emergence of deputies without the competence and responsibility, which affects directly the Constitutional Parliament function, in the control and accountability of government work. As statistics indicate that 28.26 percent of the deputies were without university level degrees, during the legislative period 1997-2002, and 22 percent in 2007[1].

Moreover, The Algerian Constitution of 1996 has expressly granted the right to appoint judges and the Head of state council to the President of the Republic. The Organic Law No. 04/11 has identified the conditions to be provided by the candidate for the post of the judiciary and article 03 of the same law confirms that judges are appointed by presidential decree on the suggestion of the Minister of Justice, after Supreme Judicial Council deliberation. Article 49 stipulates that the appointment in the upper judicial functions is also by presidential decree. The same is indicated by the Organic Law No. 98/03 in the text of Article 7,8,9 that the President of the Republic appoints the President of the Court and the judges of the disputes court, and the President of the Republic is then headed the Supreme Judicial Council; this presidency is not honorary but it enables him to exercise legal authorities. The investigating judges are also appointed by presidential decree according to the Article 39 of law No. 01/08[2], and can issue a presidential pardon, reduction of sanctions or be replaced by the President of the Republic.

We can conclude from these legal texts that the Constitution and legal texts are all granted the executive authority through the President of the Republic in the appointment of judges as well as the upper functions in the ordinary courts and administrative courts, and at all levels. Through the above it can be said that the executive authority controls the administrative and financial side of the judges by the Ministry of Justice, which should then be on the occupants of the upper functions in the judiciary loyal to the executive authority.

In the latter, we can say that democracy can not be strong when the executive authority dominates the rest of the other authorities in the State, and focuses on the excessive power. This tendency towards what **Gerhard Casper** called "the rule of the Tsar" in which the executive authority flout the Parliamen, encircle the laws and procedures established under any emergency

[1]– المرجع نفسه، ص ص ٢٩١-٢٩٢.

[2]– مجلة المنتدى القانوني، رشيدة العام، "آليات رقابة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية "، العدد السابع، بدون سنة نشر، ص٤٩.

cover, and are then superior on other independent sources of government authorities and disregard for independent political minds. All these and other aspects pose a real problem and permanent to the state and democracy[1]. Consequently, the legal aspects referred to previously, represent a stumbling block in front of the real application of representative democracy in Algeria.

III. The political limits of representative democracy in algeria

Anyone who has followed the Algerian political reality, touches the penetration of the ruling elite and its hegemony over political life, by imposing a certain logic serves by all the other official and non-official actors. So anyone who has followed the path of elections in Algeria as the backbone of representative democracy, finds it legitimizes the ruling elite and its presence of hegemony over political life as already referred to.

So, the elections in Algeria in general, have two functions: the first is to attempt to renew the legitimacy of the ruling elite, and the second function is to adjust the political and social arena alike. As is well known, the renewal of legitimacy is necessary, because it is no longer in the present of any political system that can dispense on the legitimacy of the ballot box.

In Algeria, and for more than 15 years, we are still seeing symbolic elections. The results are known in advance, and it reflects the partisan map in Algeria, which is controlled by two parties of the system, acting the functions of the one-party previously (FLN), always get a comfortable majority and above, the same thing with the parliament which is controlled by the regime.

Frankly, any tracker to the path of evolution of representative democracy supported by the constitutional, legal and political reform find that all those reforms serve the ruling elite. There is no surprise in this, because the preparation and implementation of reforms happen at the ruling elite level, and away from official and other non-official structures. In the sense that these reforms did not come from compatibility and and did not recognize the existence of shortcomings on the level of representation of groups or different social forces and the need to remedy these shortcomings, it came after all social mobility, affected in a way or another on throne of this elite, whatever internal (Constitution: 1989-1996) or external (2011 reforms) - These reforms coincided with what the media termed the "Arab Spring"-, In the sense that these reforms were a reaction no more no less, or as he calls it the researcher Salah Belhadj "crisis speech"[2].

It can also demonstrate the situation discussed in the paragraph above, by the constitutional amendment of 12 November 2008,which was considered by the organizers as a legitimate and legal amendment, but through a wide parliamentary majority represented a minority overwhelmingly popular. So that desputies who voted in favor of the amendment Constitution

[1] – لاري دايموند، روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، ترجمة عبد النور الخراقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص٥٤٢.

[2] – أنظر: صالح بلحاج، أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، الجزائر، ٢٠١٢، ص٠٩.

1996, were themselves the outcome of the legislative elections 17 May 2007, which saw an estimated: 35.65% as a sudden participation. Where only 06.06 million voters out of 20 million eligible voters cast their votes in the fifth legislative elections in the history of the Algerian state, which was considered a lowest participation rate ever known Algeria since independence[1]. We wanted to say through this example that an amendment that touches the essence of the Algerian Constitution, was supposed to pass through a popular referendum as defined in the Constitution. But the ruling elite took advantage of all the conditions to pass the draft amendment[2***], which was a further blow to representative democracy in Algeria to strengthen the executive authority in the face of the other representative structures.

This semi-authoritarian model contributed to the consecration of a multi-party fake - with the absence of democratic practices within it - and weakened the civil society institutions, and excluded and marginalized actors & organizations, so the representative channels that would enhance the representative performance becomes limited by such practices.

In this context, the Sociological thinker **Robert Michels**, highlighted the shortcomings of representative democracy, which has been evolving negatively until it became a represent minority. In his book he names "the political parties" as a law named "Iron oligarchical law or minority law" in that they oftentimes take major political decisions by a few political leaders. In turn, the theories of the elite believe that there is a minority in every community come through the ballot box, which holds alone the major decisions in society. Michels concludes that representative democracy in the maximum of virtues may restrain the minority rule, but does not prevent it[3].

This has led to a decline in political rights of the people (it became the citizen's role and the contribution to the governance and management is almost non-existent) under the control of a ruling minority. Knowing that, the government controlled by the people is the government which protects the rights of its citizens better than the government controlled by a part of the people.

Moreover, one of the main tools used by the authority to restrict freedom of expression, is the monopoly of the media strategy, radio and television, all communication channels are in the hands of the ruling elite. It is public in name and not in reality, as long as it is open to the pro voices, and closed to the others, through covering the activities of pro groups while

[1] – عصام ابن الشيخ، "انتخابات الرئاسة في الجزائر دراسة في السلوك التصويتي "، مقال منشور على الموقع الرسمي لمج لة الديمقراطية، القاهرة، ١٨-٠٤-٢٠١٢. تُصفِّح الموقع يوم ١٩-٠٤-٢٠١٥. المقال متوفر عبر الرابط التالي:

http://democracy.ahram.org.eg/News/189/Subscriptions.aspx

Recall that, there was an alliance in parliament between the well-known political parties by its loyalty to the authority, and other parties known for its opposition to authority, when the regime was able to weaken the opposition by giving some of its members a marginal ministerial positions. Also records that before this amendment, there was raising the wages of deputies in the parliament, which many considered as a buy off of deputies.

[2] ٢

[3] - To view more see: Robert Michels, "Political Parties A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy", Translated by Eden and Cedar Paul, Batoche Books, Canada, 2001. Available on the following link:
http://socserv.mcmaster.ca/econ/ugcm/3ll3/michels/polipart.pdf

marginalizing other non-pro groups. Therefore, the Algerian Audio visual as an important representative democratic structure in general, is far from its function abdhus, it is a closed field.

As is well known that, representative democracy takes its legitimacy by the elections, in turn, the Algerian reality proves each time the fraud of those elections and significant corruption taint the electoral process in favor of a party and against others, where it becomes the pathological phenomenon as forgery of the dominant feature on the Algerian elections, which puts representative democracy on the stake.

The decentralization are also considered one of the most important pillars of representative democracy, but the Algerian reality has stumbled this pattern in the administration and representation. With the dominance of the appointed on the elected, the appointed prefect (AL WALI) has a wider range of powers, than the elected local bodies. This of course, does not serve representative democracy, but rather hinders its progress.

IV. The cultural limits of representative democracy in Algeria.

We can monitor the cultural obstacles that stand in front of representative democracy in Algeria on two levels, the first level is the citizen - the voter - and the second is the elected.

Where many researchers classified the political culture in Algeria as a subject culture, characterized by a modest contribution to the citizens in politics, sometimes it is an aversion in shaping the input to the political system, to the belief of the citizens of the futility of it. Although the acceptable level of political awareness of the Algerian citizen and their understanding of political life in general, the crack downs on freedoms by the system of government in terms of exclusion and marginalization of different social actors[1].

Moreover, the absence of the spirit of citizenship as the basis of representative democracy and the influence of traditional social structures that control the individual and groups behavior is characterized by the conservative nature and rejects the concepts such as democracy and change. Because it is considered the most important way to develop the initiative and political participation of citizens and to devote the political rights, which is given to the citizen the legitimacy of collective political action and influence in the content of collective decisions. So, the absence of the spirit of citizenship hamperes the path of representative democracy in Algeria, which leads to the emergence of a pathological phenomena in Algerian society and the disabled representation for the citizens. Especially the loyalties under-State and tribal, where the tribal structures dominate export of political elites to representative institutions especially the Parliament.

Perhaps it is due to the weakness of civil society institutions, as these institutions play a function of political socialization, so, weakness of those institutions reflect the most on citizens who do not realize the importance of the elections and the issue of the struggle and the membership in the representative organizations.

[1] – مجلة العلوم الإنسانية، محمد بوضياف، "الثقافة السياسية في الجزائر ١٩٦٢-١٩٨٨"، العدد الحادي عشر، بدون سنة، ص١١٢.

In addition, Algerian women's participation in political life does not reflect her real weight in the society, where women make up 49% of the demographic composition of the population, this fact some analysts bring back to the particularity of the political and cultural history of the Algerian society, and the conservative values and masculinity that characterize the society and importance of the political class. It thus reflects a real problem for the representation of all social groups without discrimination especially the high rates of illiteracy and lack of political awareness with considerable number of Algerian women, particularly those who live outside big cities. Exemplified below are the low percentage rates of women's participation in the National People's Assembly before political reforms of 2012:

Table 01: Percentage of women's participation in the National People's Assembly.

legislative councils	٢٠٠٢-١٩٩٧	٢٠٠٦-٢٠٠٢	٢٠١١-٢٠٠٧
Deputies (men)	٣٧٦	362	359
Deputies (women)	13	27	30
The total number of seats	389	389	389
the deputies percentage (women)	3,34	6,94	7,75

Source : Sawsan Mrabaa, human development in Algeria Reality and Prospects, unpublished Master Thesis, (University Mentouri 02 Constantine, Faculty of Economic Sciences and the Management science, 2012-2013) p. 151.

Furthermore, the representative democracy's success is linked by the political integration of the citizens. Although Algerian society has known huge transformations at the level of social structure and the level of political and cultural awareness, the state hasn't, born as a rupture between these elites and the rest of society. Consequently, and under these circumstances, arise the distrust and popular support to the authority. Hence, the absence of what is known the political integration of citizens, which is the first road to political alienation, and as a inevitable result, has a negative reflection on representative democracy in Algeria.

Besides all that, we cannot hide another pathological phenomena concerning the cultural side that contributes to the limit of representative democracy in Algeria. Algerian society has its own culture that chooses through it their representatives in the sense that the elected in Algeria do not come through the ballot box, but are a product of a set of traditional values that come before the electoral operation. It is a kind of tacit consensus that arises between the various community groups based primarily on traditional considerations such as Loyalt etc that have become their own culture of Algerian society. To the extent that the emergence of an elected elite is not possible but only through traditional foregoing considerations such as loyalty, nepotism and others.

There is no doubt, that the aspects related to the cultural side like the Clientelism and Patrimonialism have also contributed to the decline of representative democracy in Algeria. Those patron-client relationship have produced more pro-government deputies than deputies representing the citizens. Through such deals between various authority structures and customer agent capable they ensure that voter voices raise the issue of representative democracy. Such is

not correct in a society governed by patriarchal values, which leads to annihilate the will of the citizens and prevent them from exercising their political rights as minors.

Conclusion

To conclude, we can say that representative democracy limits can be studied through two sides: the first concerns the abstract aspect of representative democracy as an idea. In this context, the study of **Paul Hirst** is considered among other studies that have touched on the limits of representative democracy in its abstract form. The second aspect touches on the environment that adopts representative democracy in terms of suitability or not. The Algerian legal, political and cultural environment is not valid to the building of a democratic edifice in its representative part. Thus, the legal, political and cultural aspects as structures are not eligible functionally to contribute to the support of democratic choice. Recently, the official Algerian political discourse has focused on the issue of application of participatory democracy in Algeria. Taking into consideration the results of this study; the elite and the masses alike in Algeria, the real challenge lies in the answer to the following question: Is it possible to think of the adoption of participatory democracy in Algeria, despite the failure of representative democracy application? Considering that participatory democracy is the natural evolution of representative democracy, or that it requires a real pause to adjust the Algerian environmental on all its various structures, legal, political and cultural, is it able to carry out its functions to build the democratic edifice in Algeria?

مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ISSN 2410-3926

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2016